

سلسلة آفاق الثقافة والتراث
الكتاب رقم (٥)

رقم

جبن الرسخن (المجري)
الأندلسي (دبر الفزوي) وكتاب
www.moswarat.com

كتاب الربا

تصنيف

عبد العلاء بن حبيب (الأندلسي)
المتوفى ٩٢٩هـ

تحقيق ودراسة
السترنز ورفاقه



برخصة منحة الماجد للثقافة والتراث
خدمة مدینة وعلم من

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أُسْكَنَنَّا اللَّهُمَّ أَفْزِنَا وَكَرِّنَا

www.moswarat.com

رَفْعٌ

عِبْدُ الرَّحْمَنِ الْخَنْجَرِيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَسَّ

www.moswarat.com

كتاب الرجا

رَفْعٌ

عبد الرحمن البخاري
السلف لغير الفروع

www.moswarat.com



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ
خَلَقَ هُنْدَرَاتَ مِنْ عَوْنَوْنَ

مركز جمعة الماجد للثقافة والترااث

ص.ب.: 55156 - دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 00971 4 2696950 / فاكس: 00971 4 2625999 / 00971 4 2624999

www.almajidcenter.org - E-mail: info@almajidcenter.org

سلسلة آفاق الثقافة والتراث
الكتاب رقم (٥)

رَفِعُ
عبد الرحمن البهري
السلك لله الفروع
www.moswarat.com

كتاب الربا

تصنيف
عبد العلاء بن حبيب (الأنصي)
الخواني ٢٣٩ هـ

تحقيق ودراسة
السترنزروهاب



مِنْ كِتَابِ جَمِيعِ الْمَاحِلِ لِلْمَقَافِيرِ وَالْبَرَائِينِ
خاتمة متميزة وعطاء مستمر

ابن حبيب، أبو مروان عبد الملك بن حبيب، 790 - 853 / 174 - 238 .
 كتاب الربا / تصنیف عبد الملك بن حبيب الأندلسی، تحقيق ودراسة نذیر اوهاب.-
 دبي: مركز جماعة الماجد للثقافة والتراث، 1433 هـ / 2012 م.
 214 ص.: صور طبق الأصل؛ 24 سم.- (سلسلة آفاق الثقافة والتراث ؛ الكتاب رقم
 5).

ببليوغرافيا: ص. 127-140.
 يتضمن فهارس.

ردمك 9789948164579.

١- الربا- الحلال والحرام - الأحكام الشرعية - ابن حبيب، أبو مروان عبد الملك بن
 حبيب، 790 - 853 / 174 - 238 .

أ. العنوان. ب. أوهاب نذير. ج. السلسلة.

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر
الطبعة الأولى

٢٠١٢ هـ - ١٤٣٣ م.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواءً أكانت إلكترونية أو
 ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ "فوتوكopi" أو التسجيل، أو التخزين أو الاسترجاع، دون إذن خطوي
 من الناشر.

No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior permission of the publishers.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رَفِعُ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
الْأَكْبَرِ اللّٰهُ أَكْبَرُ

www.moswarat.com

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أُسْكَنْهُ لَهُ مَنْزَلًا فِي الْفَرْوَانِ

www.moswarat.com

التقدیم

الحمد لله الذي بَيَّنَ الحلالَ من الحرام، وحدَرَ من مشاهدات الأمور كُلَّ الأَنَامِ، وجعلَ الجزاءَ على ذلك درجاتٍ في الأجرِ والآثامِ، والصلوةُ والسلامُ على من بين شِرْعَةِ اللهِ بِفَصْلِ الخطابِ وبِلِيغِ الكلامِ، وعلى آلهِ وصحبهِ مصابيحُ المَهْدِيِّ في دِيَاجِيرِ الظلامِ،
أما بعد:

فإن الإمام الطبرى قال في تفسيره: "ما شدد الله في أمر من أمور الأموال مثل ما شدد في مسألتي أكلِ مال اليتيم ظلماً، وأكلِ الرباً"، وفي هذا الأخير - أي الربا - جاءت آياته سبحانه وتعالى معلنةً الحرب على من سلك هذا المسلك، وشبهة قيامِ أكلِهِ كقيامِ الذي يتخيّله الشيطان من المس. قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْكُرْنَا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ يُبْتَهِمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة، الآية ٢٧٩)، ﴿أَلَذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَوْا لَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ السَّيِّطَانُ مِنَ الْمَيْنَ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، وقد جاءت السنة متشددة في هذا الباب مثل القرآن الكريم، فقد لعنت أكلِ الربا وموكلُهُ وكاتِبِهِ وشاهِديهِ، وجعلته من السبئ الموبقات، بل عمدت إلى أبعد من ذلك عندما مثلت أدنى درجاتِ أكلِ الربا كالذي ينكح أمَّهُ - والعياذ بالله - ومرأة هذه الشدة في معالجة هذه المسألة هو آثارها الخطيرة على الفرد والمجتمع واقتصاد الدولة؛ لما تؤدي إليه من قطع المعروف والبُرُّ بين الناس وسدُّ أبوابِ الخير، وتعطيلِ الأحكامِ الشرعيةِ التي شرعتْ لِإسعافِ المحتاجين من الناس، مثل: القرض الحسن وما يلحق به من النظائر في أبوابِ المعروف، وكذا ضربِ مصالحِ المجتمع الاقتصادية، وتقويضِ أركانِ الدولة بإغرافها في الديون، من خلالِ الأضعافِ المضاعفةِ للربا.

وفي سلم المعالجات المبكرة لهذه المسألة بشكل منفصل عن مسائل الفقه يندرج العمل الذي قام به ابن حبيب المالكي الأندلسي (ت: ٢٣٩)، من خلال كتابه الربا الذي قام بتحقيقه الدكتور نذير أوهاب، حيث عمل ابن حبيب في كتابه هذا على التأصيل لمسائل عدّة في باب الربا كانت تحتاج لذلك، كما توسع وفرّع في مسائل أخرى كان ينقصها الاستفصال؛ وذلك لتتوسّع حاجات المجتمع أكثر مما كانت عليه من قبل، وقد دفع هذا العمل بابن حبيب أن يجمع من أقوال علماء المذهب في هذه المسألة ما لم يجمعه أحدٌ من قبله، وقد بيّنَ الحق ذلك في مقدمته.

ونظراً لأهمية الكتاب العلمية، رأى مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث طباعته خدمةً للباحثين والدارسين في هذا الحقل، وإثراءً للمعارف الشرعية من خلال التوسيع اللازم في معالجة بعض المسائل الشرعية؛ لحصر ما حصل بسببها من نوازل وما وقع حوالها من اجتهادات.

ولا يفوتنا ونحن نُخْرِجُ هذا العمل أن نتوجه بالشكر الجزييل إلى كل من ساعدنا وسهل لنا إخراجه، وعلى رأسهم معالي جمعة الماجد رئيس المركز وكل الإخوة بالإدارة العليا.

وأخيراً، نأمل أن تسد هذه اللِّبَنةُ ثغرةً من ثغور الثقافة الإسلامية، وتكون نبراساً لأولئك الباحثين عن كنوزِ المعرفة في حضارتنا الإسلامية.

الدكتور عز الدين بن زغيبة

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

المقدمة

الحمد لله الذي وسّع لعباده سُلْطَنَ الكسب الحلال، ونوّع لهم وسائل الوصول إليها، وضيق الحرام، وجعل بينه وبين اقترافه نصوصاً خاطب بها عقولهم وقلوبهم، جمعت بين التنفيذ من مخالفته في الدنيا، والترهيب من عواقبه في الآخرة.

و لا ريب أن الرّبّا يأتى على رأس هذه الموبقات، الذي أجمعـت الشـرائع عـلى تحـريـعـهـ، قال تعالى: "فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا . وَأَخْذَهُمُ الرَّبُّا وَقَدْ ثُبُرْتُمْ عَنْهُ وَأَكْلُهُمْ أُمُوالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا" ^(١) وإن كان هذا في شريعة موسى عليه السلام، فإن شريعة عيسى عليه السلام جاءت مكملاً ومتممة لها، قال تعالى على لسان عيسى عليه السلام: "وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَأَةِ وَالْأَحْلَلِ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ" ^(٢) ، بل إن المتعاطي له يتخرج - أحياناً - في التقرب به إلى الله تعالى بما يحصله في معاملاته، لعلمه في قراره نفسه بخبيثه، يشهد على هذا إجماع كفار مكة - وهم في حالهيلتهم - حين أرادوا بناء الكعبة، على أن لا يدخلوا في بنائها إلا المكاسب الطيبة، وينبذوها الخبائث أن كانت؛ مهر بغي، أو بيع ربا، أو مظلمة لأحد من الناس. أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الحذر - الحجر - أمن البيت هو؟ قال: نعم، قلت: فما لهم لم يدخلوه البيت؟ قال: "إِنْ قَوْمًا كَفَرُوا بِهِمُ الْنَفْقَة" ^(٣) ، أي النفقـةـ الطـيـبةـ التي جـمـعواـهاـ لـبـنـاءـ الـبـيـتـ.

(١) النساء، الآياتان (١٦٠-١٦١).

(٢) آل عمران، الآية (٥٠).

(٣) صحيح البخاري برقم (١٥٨٤).

وجاء البلاغ التشريعي الأخير، ليؤكد على تحريم الربّا، مُرتكباً الإيمان على تركه والابتعاد عنه، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ وَذِرْوًا مَا بَقَى مِنَ الرّبّا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" ^١. وقد وصف المرابين قبل هذا بصفتي الكفر والإثم، وأخبرهم بمحقته لبركة الأموال التي خالطها الربّا، قال سبحانه: "يَمْحَقُ اللَّهُ الرّبّا وَيُرِيبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَئِيمَ" ^٢ وقد توعدهم بعد معرفتهم تحريم الربّا، واستحلالهم له، الخلود في النار، قال جل شأنه: "وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" ^٣ ، كل هذه لأن المرابي لم يرض بما قسم الله له من الحلال رغم سعته، فهو حجود لما عليه من النعمة، ظلوم آثم بأكل أموال الناس بالباطل عن طريق الربّا، فكانت مكاسبه تعب وشقاء في الدنيا، وعذاب في الآخرة عيادةً بالله .

و يكفي العاقل زاجراً عن هذه الجريمة إعلانُ الله الحرب منه ومن رسوله ﷺ على المرابي "فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْكُرُ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْقِمُ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا يَنْظَمُونَ وَلَا يُظْلَمُونَ" ^٤ ، قال ابن عباس رضي الله عنهمما: يقول الله تعالى للمرابي يوم القيمة آخر سلاحك، من أجل ذلك كله كان المصطفى يلعن المتعاملين بالربّا تارة، "عن رسول الله ﷺ أكل الربّا وموكله وكاتبه وشاهديه" ^(٥)، ويقرنه بالشرك تارة أخرى "اجتبوا السبع الموبقات.." ومنها الربّا، و يذهب في التنفيذ منه، وغرس كراهيته في النفوس السوية يجعل أقل الربّا وأهونه كمن ينكح أمه - عيادة بالله - "الربّا سبعون حوباً . أيسرها أن ينكح الرجل أمه" ^(٦).

(١) البقرة، الآية (٢٧٨)

(٢) البقرة، الآية (٢٧٦)

(٣) البقرة، الآية (٢٧٥)

(٤) البقرة، الآية (٢٧٩)

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (ح ١٠٦).

(٦) أخرجه ابن ماجة في سننه برقم (٢٢٧٤)، ورواه البزار برقم (٨٥٣٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٢٤٣٧)، وصححه الألباني، انظر: صحيح وضعيف ابن ماجة برقم (٢٢٧٤).

فما وجدنا الشارع الحكيم وصف جريمة بأبشع ما وصف به الرّبّا، ولا توعد مجرماً بعقوبة هي أشد من عقوبته، لما تلبس به المرأة من ظلم للمحتاج، وقطع للمعروف بين الناس، وسد باب القرض الحسن، والإسهام في تعطيل وسائل لا تنظم مصالح العالم إلا بها؛ كالمكاسب عن طريق التحارات، والصناعات بمختلف أشكالها، واستفادة الناس بعضهم من بعض في معايشهم بتبادل المنافع أو الأعبان وغيرها.

وقياماً بواجب الإنذار الذي أخذه الله على العلماء "وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَتَنَفِّرُوا كَافَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ"(^١). نجد الإمام عبد الملك بن حبيب يفرد للحلال والحرام كتاباً يحلي حدوده التي رسماها الشارع للمكلفين، وي sistط لهم فيه أحكام الرّبّا تأصيلاً وتفريعاً، بعد أن أكد على تحريمه، والترهيب منه، والتنفير من المتعاملين به، فلم يدع في الجملة باباً من أبواب الرّبّا إلا وجله يبيّن أحکامه، ويكشف عن خلاف العلماء فيه متى وقع، بأسلوب علمي رصين.

أسباب العناية بكتاب للربّا لابن حبيب:

- ١ - يعدّ ابن حبيب أحد أوعية العلم في الأمة، المؤسسين للمذهب المالكي في الغرب.
- ٢ - لا يختلف على أن ابن حبيب من أكثر الأئمة في طبقته نقلًا للرواية واجتهاداً في المسائل.
- ٣ - وهو الذي لا يختلف عن الاستدلال لكل ما يعرضه أو يحيثه من مسائل.
- ٤ - تعدّ الواضحة بالنسبة لأهل الأندلس كالمدونة لغيرهم، ومع فقدها إلا القليل منها، كان لابد من التشبيث بكل ما نقف عليه من التراث الفقهي لابن حبيب خاصة إذا كان الذي يبن أيدييناً جزءاً فقهياً في مسألة لا تبلى مع تعاقب الأزمان، وإن تحددت صورها، وازدادت مفرداتها.

(١) التربية: ١٢٢.

٥ - يؤصل ويفرع ابن حبيب في هذا الجزء لمسائل في الربّا لا تجدها في أكبر المراجع المذهب المالكي وغيره.

٦ - يجمع ابن حبيب في هذا الجزء من أقوال علماء المذهب ما لا تجده في غيره.

٧ - وبالرجوع لأمهات المذهب المالكي تجد أن ابن حبيب صاحب اختيار وترجح، يضعه أئمة المذهب في مصاف الكبار، يقابل بقوله أحياناً أقوال تلامذة مالك رحمة الله على الجميع.
العمل في إخراج الكتاب.

وقد قسمت العمل العلمي المقدم على قسمين:

القسم الأول: دراسة موجزة عن ابن حبيب وكتاب الربّا، وتناولت فيه:

١ - نسب ابن حبيب ومولده ووفاته.

٢ - رحلته العلمية.

٣ - مكانته العلمية.

٤ - أقوال العلماء في ابن حبيب جرحها وتعديلها.

٥ - شأناء العلماء على ابن حبيب.

٦ - ورعيه وزهده.

٧ - شأناء العلماء على ابن حبيب.

٨ - الصناعة الفقهية عند ابن حبيب.

٩ - اختيارات ابن حبيب الفقهية.

١٠ - مؤلفات ابن حبيب الواضحة نموذجاً.

١١ - منهج ابن حبيب في الواضحة.

١٢ - أشهر شيوخ ابن حبيب.

- ١٣- أشهر تلاميذه ابن حبيب.
- ١٤- نسبة كتاب الرّبّا لابن حبيب.
- ١٥- عنوان المخطوط.
- ١٦- نسخ المخطوط.
- ١٧- وصف المخطوط.
- ١٨- منهجي في إخراج كتاب الرّبّا.
- ١٩- منهج ابن حبيب في كتاب الرّبّا.

ترجمة عبد الملك بن حبيب الأسلمي

نسبة مولده و وفاته:

هو أبو مروان، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جهامة بن عباس بن مرداس السلمي العباسى المردارسى الأندلسى القرطبي، من بني سليم أو من مواليهم، وجزم ابن حزم بالأول^(١)، ونقله القاضى عياض عن ابن الحارث^(٢)، وبصيغة الشك و التردد ذهب ابن الفرضى إلى الثانى^(٣).

نقل القاضى عياض أن أصله من طليطلة، وانتقل جده إلى قرطبة، وانتقل أبوه حبيب وإخوته في فتنة الرّبض (سنة ١٩٠ هـ) إلى إلبيرة وهما ولد^(٤).

(١) انظر: ابن الكلبى، جهرة أنساب العرب ١/٢٦٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ط ٣.

والحميدى، محمد بن فتوح، جذوة المقتبس ١/٢٨٢، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، طبع سنة ١٩٦٦ م.

(٢) انظر: القاضى عياض، أبو الفضل اليحصى، ترتيب المدارك ٤/٤، ١٢٣ م، مطبعة فضالة، المغرب، ط (١) ١٩٧٠ م.

(٣) انظر: ابن الفرضى، عبد الله بن محمد، تاريخ علماء الأندلس ١/٣١٣، مكتبة الحاجى، القاهرة، ط (٢) ١٤٠٨ هـ.

(٤) نظر: عياض، المرجع السابق، ٤/١٢٣، ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديبايج المذهب في معرفة أعيان المذهب

٢/٧، تحقيق محمد أبو النور، ط ٢، ٢٠٠٥ م، مكتبة دار التراث، القاهرة.

كان مولده في حياة الإمام مالك — رحمه الله — بعد سبعين ومائة باليبيرة، وسكن قرطبة.

وكانت وفاة عبد الملك بن حبيب يوم السبت لأربع ليالٍ مضيين من شهر رمضان سنة ثمان أو تسع وثلاثين ومائتين. أتُحَبِّرَ بذلك خاتمه أبو عبد الله محمد بن قمر الزاهيد الفقيه، وكانت علته الحصاء، مات وهو ابن أربعين وستين سنة^(١).

رحلته العلمية:

بدأت رحلته سنة ثمان ومائتين إلى المشرق، بعد أن جمع مفاتيح العلوم بيده على كوكبة من علمائها منهم والده، و صعصعة بن سلام، و زياد شبطون وغيرهم، وحج في هذه السنة، وجالس بعض أصحاب مالك المدنيين، ثم انتقل إلى مصر^(٢)، فلقي أصحابه المصريين، ولعله عاد إلى المدينة المنورة.

لقى عبد الملك في رحلته هذه، جميرة من العلماء، مع سماع وحفظ ومحالسة، وجمع للعلم من مدارس الفقه المختلفة التي عرفت في زمانه؛ فأخذ في مصر عن أسد بن موسى المشهور بأسد السنة، وروى عن إبراهيم بن منذر الحزامي فقيه المدينة المنورة، وعبد الله بن موسى فقيه الكوفة^(٣).

(١) انظر: ابن الفرضي، المرجع السابق، ٣٢٢/١.

(٢) انظر: عياض، المرجع السابق، ٣١/٢، الذهي، عثمان بن عبد الله، تاريخ الإسلام ١٧/٢٥٨، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.

(٣) انظر: عياض، المرجع السابق، ٣١/٢ ، النهي، المرجع السابق ١٧/٢٥٨.

فحصل من العلوم ما يوأه أعلى المناصب الدينية، وأقرب المنازل من الولاية السلطانية، فكان بعد عودته إلى الأندلس مفتى قرطبة، ومستشار حاكمها، والمرشح لقضائهما لولا امتناعه عنه^(١).

مكانته العلمية:

يعد ابن حبيب أحد المؤسسين للمذهب المالكي بالأندلس، ولا يبالغ إذا جعلناه على رأسهم، نعم كان يحيى بن يحيى الليبي أول من قرأ وأقرأ موطأ مالك في الأندلس، بعد قراءته على الإمام، و لا شك أن الموطأ قد جمع إلى الحديث فقة مالك رحمه الله، إلا أن فقه رجال المذهب الذين أخذوا عن صاحبه و تفهوا به، و سأله عن المسائل، و سمعوا إجاباته لمن سأله، وكذلك المقررين والمفتين في قضيات لم يسأل عنها الإمام، مجتهدين وفق أصوله، أو متكلمين في المسائل موافقين أو مخالفين لإمامهم، بحسب ما أداه إليه اجتهادهم، كل ذلك قد حازه أصحابنا، ودونه في موسوعته الواضحة، التي كانت بمثابة المدونة عند أهل المغرب.

إن صنيع ابن حبيب هذا يجعله بحق، المؤسس والمؤصل والمنظر لمذهب مالك في الأندلس، قال العلامة ابن خلدون: "ورحل من الأندلس يحيى بن يحيى الليبي، ولقي مالكاً، وروى عنه كتاب الموطأ، وكان من جملة أصحابه، ورحل بعده عبد الملك بن حبيب، فأخذ عن ابن القاسم وطبقته، وبث مذهب مالك في الأندلس، ودون فيه كتاب الواضحة"، وقال في موضوع آخر: "وعكف أهل القيروان على المدونة، وأهل الأندلس على الواضحة.." ^(٢). سئل ابن الماجشون من أعلم الرجالين عندك القروي التنوخي، أم الأندلسي السلمي؟ فقال: "السلمي مقدّمه علينا أعلم من التنوخي مُصرّفه عنا". ثم قال للسائل أفهمت؟ قال: نعم، يعني سخوننا

(١) انظر: ابن سعيد، علي بن موسى، المغرب في حل المغارب، ٩٦/٢، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٥٥ م.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة ٤٥٠/١، دار الفكر، بيروت، ط (١) ١٤٠٨ هـ.

وعبد الملك^(١). وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول: "ابن حبيب عالم الأندلس، ومجي بن مجى عاقلها، وعيسى بن دينار فقيهها"^(٢).

وذكر الزبيدي أنه - ابن حبيب - تُعي إلى سحنون، فاسترجع، وقال: "مات عالم الأندلس، بل والله عالم الدنيا"، قال القاضي: "وهذا يرد ما روی عنه من خلاف هذا"^(٣).

وروى ابن الفرضي بسنده إلى أبي زيد بن أبي الغمر قوله: "لم يقدم إلينا ههنا أحد أفقه من سحنون، إلا أنه قدم علينا من هو أطول لساناً منه، يعني ابن حبيب"^(٤).

وروى ابن الفرضي بسنده عن قاسم بن هلال قوله: "رحمه الله عبد الملك بن حبيب، فقد كان ذاً عن قول مالك"^(٥).

وقال ابن القطان: "كان محققاً، يحفظ مذهب مالك، ونصرته والذب عنه"^(٦).

وذكره ابن الفرضي أيضاً في كتابه المؤلف في طبقات الأدباء، فجعله صدراً فيهم، وقال: "كان قد جمع إلى إمامته في الفقه، التبحّث في الأدب، والتفنّن في ضروب العلوم، وكان فقيهاً مفتياً نحوياً لغويَاً، نسبةً إخبارياً عروضياً فائقاً، شاعراً محسناً مرسلأ حاذقاً، مؤلفاً متقدماً"^(٧)، وجاء في المدارك: أنه كان يخرج من الجامع وخلفه نحو من ثلاثة من طلاب حديث

(١) ابن الفرضي ١/٣١٩.

(٢) المرجع السابق ١/٣١٨.

(٣) عياض ٢/٣٤.

(٤) تاريخ علماء الأندلس ١/٣١٨.

(٥) المرجع السابق .

(٦) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان ٤/٧١، دائرة المعرفة النظامية، الهند، ط٢، ١٩٧١ م.

(٧) نقله القاضي عياض في المدارك ص ٣٣/٢ .

وفرائض وفقه وإعراب، وقد رتب الدول عليه كل ثلاثين دولة، لا يقرأ عليه فيها شيء إلا تأليفه
وموطأ مالك^(١).

وذكر بعض المشيخة، أنَّ — ابن حبيب — لما دنا من مصر في رحلته أصاب جماعة من العلماء بارزين، لتفهي الرفقة على عادهم، فكلما أطلَّ عليهم رجل له هيبة ومنظر رجعوا الظن به، وقضوا بفراستهم عليه، حتى رأوه، وكان ذا منظر جميل، فقال قوم: هذا فقيه، وقال آخرون: شاعر، وقال آخرون: طبيب، وقال آخرون: خطيب. فلما كثر اختلافهم تقدموا نحوه، وأخبروه باختلافهم فيه، وسألوه عن ما هو؟ فقال لهم: كلهم قد أصاب، وجميع ما قررتم أحسنه، والخبرة تكشف الخبرة، والامتحان يجعل عن الإنسان، فلما حطَّ رحله ولقي الناس شاع خبره، فعجبوا من ثبوت علمه، وقصدته طائفة من المتفقهة، وقد أعدوا له مسائل من الحج، لازالوا يقتنصلون بما متفقهة الأندلس، فقطن لمرادهم، وكان عهده بعيداً بمطالعة كتب الحج، فلما فاتحوه بما أخْرَج مجلسهم، واعتذر بقيامه فيما لابد للغريب منه، ووعدهم لغد يومه، وأتى رحله وسهر ليلته، على مطالعة مسائل الحج حتى أحكم النظر فيها، فلما كان من الغد تلقوا عليه، وألقوا عليه صعابها ، فأجاههم عنها جواب عالم. وذكر أئمَّهم أخذوا عنه، وعطّلوا حلق علمائهم^(٢).

ابن حبيب الفقيه بين أئمة المذهب:

لم يخالف ابن حبيب أصول المذهب المالكي، لكنه أدلَّ بدلوه في فروعه، وخالف باجتهاده أقوال أساطنته كابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وأضرابهم، وعدُّ بحقِّ إمام من أئمة الاجتهاد في المذهب، وأحد المدونين لأصول المذهب من خلال موسوعته الفقهية الواضحة، التي كشفت عن ملامة ابن حبيب الفقهية، وقدرته المتميزة في الاجتهاد، وإحاطته بأصول مالك

(١) عياض، المرجع المذكور ٢/٣٤.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٨.

وأقوله وأقوال غيره من لدن الصحابة حتى عصره، ومعرفته مواطن الاتفاق وطرائق الخلاف، وأضحت الواضحة بما حوتة من علم مصدرًا من المصادر الرئيسة للفقه المالكي، ومفخرة أهل الأندلس كما قيل.

أقوال العلماء في ابن حبيب جرحًا وتعديلًا:

وأبدأ بالأول؛ لأنّي أشير إلى أنّ العلماء قد تبعوا جميع التهم الموجّهة لابن حبيب، فقبلوا منها ما يمكن قبوله، وردوا ما كانت فيه مبالغة كالكذب ونحوه.

والذي يظهر أنّ جلّ التهم الموجّهة لابن حبيب، تدور حول تساهله في السّماع، وحمله عن طريق الإجازة أكثر رواياته، واعتماده في نقل الحديث عن الضعفاء، وسبب ذلك ما ثبت من رواية ابن حبيب، لكتب أسد بن موسى إجازة، قال ابن وضاح وهو تلميذه: "إنه لم يسمع من أسد بن موسى" ^(١).

وقال ابن الفرضي بعد سرده لجملة من مؤلفات ابن حبيب: "... لم يكن عبد الملك بن حبيب علم بالحديث، ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه"، وذكر عنه أنه كان يتّساهل في سماعه، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته.

قال أحمد: حدثتُ عن ابن وضاح قال: قال لي إبراهيم بن المنذر الجذامي ^(٢): "أتاني صاحبكم الأندلسي عبد الملك بن حبيب بغرارة مملوءة كتاباً، فقال لي: هذا علمك تجيزه لي. فقلت له نعم. ما قرأ علىّ منه حرفا ولا قرأته عليه" ^(٣).

وروى بسنده إلى ابن أبي مريم أنه قال: "كان ابن حبيب يعني عبد الملك عندنا نازلاً بمصر، وما كنت رأيت أدولم منه على الكتاب، فدخلت عليه في القائلة في شدة الحر، وهو

(١) انظر: عياض، المرجع السابق، ٢٩/٢.

(٢) في المدارك "الجذامي" ص ٢/٣٧.

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١/٣١٦.

جالس على سدة وعليه طولته، فقلت: ما هذا؟ قلنسوة في مثل هذا الوقت؟ فقال: "هي تيجاننا. فقلت: فما هذه الكتب؟ متى تقرأ هذه؟ فقال: أبا عبد الله ما أشتغل بقراءتها قد أحازها لي صاحبها؛ يعني — أسد بن موسى — فخرجت من عنده فأتيت أسدًا فقلت له: أيها الشيخ تمنعنا أن نقرأ عليك، ونجيز لغيرنا؟ قال: أنا لا أرى القراءة فكيف أجزي، فأخبرته. فقال: "إنما أخذ مني كتبها يكتب منها ليس ذا عليٍ".^(١)

قال خالد: "إقرار أسد بروايتها، ودفعه كتبه إليه لينسخها، هي الإجازة بعينها".^(٢)

قلت: و هذا الاعتراض إنما هو على رأي من يمنع الإجازة، ومذهب من يراها مستفيض مشهور.

وقال أحمد بن خالد: "لم يخرج ابن وضاح لابن حبيب شيئاً، وكان لا يرضي عنه". وذكر ابن الفرضي في تاريخه في ترجمة ابن حبيب من روى عنه وذكر من بينهم ابن وضاح^(٣)، ومثله في التهذيب عن ابن لبابة قال: "وكان ابن لبابة يقول: عبد الملك عالم الأندلس، روى عنه ابن وضاح وبقيّ بن مخلد ولا يرويان إلا عن ثقة عندهما".^(٤)

قال أبو محمد القلعي: سألت وهب بن مسرة، عن قول ابن وضاح في ابن حبيب، فقال: ما قال فيه خيراً، ولا شراً، إلا أنه قال: لم يسمع من أسد.^(٥)

قال القاضي عياض: "وكان أحمد بن خالد يسيء الرأي فيه".^(٦)

(١) انظر: ابن الفرضي، المرجع السابق، ٣١٦/١ ، عياض، المراجع السابق، ٣٠/٢ .

(٢) ابن الفرضي، المرجع السابق ٣١٦/١ .

(٣) انظر: المراجع السابق ٣١٢/١ .

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، مذيب التهذيب ٣٤٨/٦ ، دار المعارف الهندية، ط١، ١٣٢٦ هـ، وانظر: ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤٢٢/٣ ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤ هـ.

(٥) المدارك، المراجع السابق ٣١/٢ .

(٦) المراجع السابق ٣١/٢ .

وروى ابن الفرضي بسنده عن سعيد بن عثمان قال: "أعطاني يونس كتبه عن ابن وهب — عبد الأعلى — فقابلنا بها، فقلت: أصلحك الله كيف تقول في هذا؟ فقال: إن شئتم فقولوا: حدثنا، وإن شئتم فقولوا: أخبرنا".

قال القاضي عياض: وقد قال مالك — رحمه الله — : من سأله عن الأحاديث التي كتبها من حديث ابن شهاب، ليحيى بن سعيد الانصاري وقال له، أقرأها عليك؟ فقال: كان أفقه من ذلك. أي أن مثل هذا يعني عن القراءة^(١).

وقال أحمد بن محمد بن عبد البر في تاريخه: "ابن حبيب أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لا يفهم طرقه، ويصحف الأسماء، ويحتاج بالمناقير، فكان أهل زمانه ينسبونه إلى الكذب، ولا يرضونه". قال الذهبي — رحمه الله — : "ومن ضعف ابن حبيب أبو محمد بن حزم، ولا ريب أنه كان صحّيفاً، وأما التعمد فكلا"^(٢)، وقد وصفه قبل هذا الموضع بالإمام العلامة، الفقيه الكبير الأندلسي^(٣).

وقد اختار الحافظ ابن حجر، الذي وصفه بقوله: "عبد الملك بن حبيب القرطبي، أحد الأئمة، ومصنف الواضحة.." بعد تبع ما قيل في ابن حبيب، قولَّ أحمد بن سعيد الصدفي الذي وصفه بقوله: "كان صحيفاً لا يدرى الحديث".

قال الحافظ مُعقباً: "هذا القول أعدل ما قيل فيه، فلعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط"^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد، سر أعلام النبلاء ٢٣/١٠١، مطبعة الرسالة، دمشق، ط ١.

(٣) الذهبي، المرجع السابق ٢٣/٩٩، الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ ٢/٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٧ هـ.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب ٦/٣٤٧.

ولخص حالته في تقريره بقوله: "صَدُوق ضعيف الحفظ كثير الغلط"^(١).

ولم يرتضى المقرى الطعن على ابن حبيب بالجهل بالحديث، ولم يسلمه، وردّه من وجوه:

١ — أن عدداً من جهابذة المحدثين قد نقل عنه.

٢ — أن لأهل الأندلس غرائب لم يعرفها كثير من المحدثين، ومن ذلك أن أحاديث في شفاعة عياض، لم يعرف أهل المشرق النقاد مخرجها مع اعترافهم بحملة حفاظ الأندلس، الذين نقلوها كباقي بن مخلد، وابن حبيب وغيرهما^(٢).

و الذي يظهر والله أعلم؛ أن ابن حبيب كان شديد العناية بالسنة المطهرة، يظهر ذلك جلياً من مصنفاته التي جعل أصل مادتها حديث النبي ﷺ، إلا أنه لم يسلك سبل المتقين والمحصين له، ولا حصل منه على شيخ مفلح كما قال ابن القطان، وأكفى بالصحف، واعتمد الإجازة ضمناً فيما كان ينقله من كتاب شيخه أسد بن موسى، الذي أعطاه كتبه، وكان لا يقول بالإجازة، وقد سبق قول خالد: "إقرار أسد بروايتها، ودفعه كتبه إليه لينسخها، هي الإجازة بعينها"^(٣)، ولعل عامل الوقت دفع بابن حبيب إلى سلوك هذا الطريق، فمن المعلوم أنه كان متغرياً من أجل الطلب، متهيئاً للعودة لنشر العلم في بلده، فكان هدفه تحصيل ما لم يجمعه من العلوم فيها، لنقلها إليهم، ونشرها بينهم، فكانت تسيطر على الرجل فكرة جمع أكبر قدر ممكن من العلوم، في أقصر مدة زمنية ممكنة، وبخاصة الفقه عنمن لقي من أصحاب مالك، والحديث، فلعله رأى في نقل الحديث من الكتب الوسيلة الأسرع في جمعه، فأخططاً الجادة وهو يحسب أنه يسلكها.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تقرير التهذيب، ص ٦، دار الرشيد، دمشق/ سنة ١٤٠٦ هـ، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان ٤/ ٧٢.

(٢) المقرى، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٨/ ٢، طبعة دار صادر بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.

(٣) ابن الفرضي، المرجع السابق ١/ ٣١٦.

ثناء العلماء على ابن حبيب:

وأما مدح العلماء له، وثناؤهم عليه، فنبدأ بوصفه في المطمح بقوله: "الفقيه العالم أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي؛ أئِ شرف لأهل الأندلس ومفتر، وأئِ بحر بالعلوم يزخر، خلدت منه الأندلس فقيهاً عالماً، أعاد مجاهل أهلها متعلماً، وأقام فيها للعلوم سوقاً نافقة، ونشر منها ألويةً حافظةً، وجلا عن الألباب صدأ الكسل، وشحذها شحد الصوارم والأسل، وتصرف في فنون العلوم، وعرف كل معلوم، وسمع بالأندلس وتفقهه، حتى صار أعلم من بها وأفقهه، ولقى أنجاب مالك، وسلك من مناظرهم أوغر المسالك، حتى أجمع عليه الاتفاق، ووقع على تفضيله الآفاق"^(١).

قال القاضي منذر بن سعيد: "لو لم يكن من فضل عبد الملك، إلا أنه لا تجد أحداً من يحكي عنه معارضته، والرد لقوله، سواه في شيء، وأكثر ما تجد أحدهم يقول: كذب عبد الملك، أو أحاطاً، ثم لا يأتي بدليل على ما ذكره"^(٢).

ورعه وزهده:

ذكرروا أنه رفع للأمير عبد الرحمن بن الحكم، أن قاضيه إبراهيم بن العباس المرواري، وبحيى ابن بحبي في جماعة يعملون على خلعه وتقديم القاضي إبراهيم مكانه، وأن القاضي لا يقبل من أهل قرطبة إلا من أشار بحبي بقوله، وكان بحبي هو الذي أشار على الأمير بتوليه القضاء وأن يكون وزان كاتبه، فوجد الأمير على ابن حبيب، وقال له: تعلم يدي عندك، وأريد أن أسألك عن شيء فأصدقني فيه، فقال: نعم لا تسألني عن شيء إلا صدقتك فيه. فقال: إنه رفع إلينا عن بحبي و القاضي أهمنا يعملان علينا في هذا الأمر. فقال ابن حبيب: قد علم الأمير ما بيبي وبين بيبي، ولكنني لا أقول عليه إلا الحق، ليس بحبي بن بحبي إلا من بحبي الحق، وكل ما رفع عليه

(١) نفح الطيب ٦/٢.

(٢) عياض، المراجع السابق ٣٠/٢، و انظر: ابن فرجون، المراجع السابق ص ١٥٧.

فيباطل، وأما القاضي فلا ينبغي للأمير أن يشاركه في عدله، من يشركه في نسبة، فعزل القاضي^(١).

وذكر سعيد بن غير؛ أن ابن حبيب، كان يلبس الخز والسعدي إجلالاً للعلم، وتقديره، كما كان يلبس إلى جسمه مسح سعد تواضعاً، وكان صواماً فواماً^(٢). وقال: عذرته على مأخذه على قلة ماله. فقال لي: قيل لأبي حازم، ما مالك؟ فقال: مالان: القناعة بما في يدي، واليأس مما في أيدي الناس. وأنا أقول: لي مالان: غنائي في ظاهر أمري، وقدسي خاصة نفسى^(٣).

و في الإحاطة: " قال ابن حلف أبو القاسم الغافقي: كان له — ابن حبيب — أرض وزيتون بقرية بيرة من طوق غرناطة، جبس جميع ذلك على مسجد قرطبة، وله بيرة مسجد ينسب إليه، وكان يهبط من قرية قورت يوم الاثنين والخميس إلى مسجده ببيرة، فيقرأ عليه، وينصرف إلى قريته"^(٤).

الصناعة الفقهية عند ابن حبيب:

تشهد المادة الفقهية التي بين يدي العلماء والباحثين رغم قلتها، بعقلية فذة لأبي مروان، تميّزت بالترتيب والتنظيم، يدل لذلك منهجه في التصنيف، حيث البراعة في تقسيم موضوعه الذي يبحث فيه إلى أبواب، يتناول في كل باب ما تشابه من مسائل من حيث الموضوع، أو الاشتراك في الأصل، يعرض لهذه المسائل تأصيلاً، ثم يفرع عنها مستدلاً لتلك الفروع بما سبق ذكره من أدلة، أو معللاً، أو مختاراً مرجحاً، خاتماً حديثه أحياناً بقاعدة يضمنها حكم الفروع التي بحثها، غاية في الأمانة العلمية، والدقة في نسبة القول لصحابه، حيث تجده يصرح بسماع

(١) عياض، المرجع السابق ٢٨/٢.

(٢) المرجع السابق ٣٣/٢.

(٣) ابن الخطيب، المرجع السابق ٤٢١/٢.

القول من صاحبه بالتحديث، والذكر تارة، وإضافته دون ذلك كقوله مذهب فلان قوله، تارة أخرى.

كما زادت صناعته الفقهية تميّزاً حين جمع بين فقه المدارس الفقهية المالكية المختلفة، المغربية التي ينتهي إليها، والشرقية التي عايشها في رحلته، فقد وقف على مناهج هذه المدارس وطرق خلافها، وقد ظهرت استفادته من تنوع الاجتهاد عند شيوخ هذه المدارس في توظيفه لآرائهم، فتجده يقول - مثلاً - في الذي ترك الوضوء من مس الذكر حتى صلى، فقد اختلف فيه قول مالك؛ روى المدنيون عنه أنه قال: عليه إعادة في الوقت وبعده، واحتجوا بأن مالكاً روى عن نافع عن ابن عمر أنه أعاد منه صلاة الصبح بعد طلوع الشمس، وروى المصريون عنه أنه استخفَّ إعادة الصلاة منه إلا في الوقت، ورأيت أصبح أحد برواية المدنيين، وأحب ما فيه إلى إن كان تعمد مسه أن يعيد في الوقت وبعده، وإن كان إنما خطرت له يده غير متعمد لمسه إلا يعيد إلا في الوقت الذي جاء فيه الرخصة في ذلك عن علي و ابن هرمز^(١).

اختيارات ابن حبيب الفقهية:

عبر القاضي عياض عن منهج ابن حبيب في اختياراته الفقهية حين قال: "و منهم من تنقل عنه الاختيارات في شروحاتِ أفرادها، وجواباتِ لمسائل سُئل عنها، ومنهم من كان قصده الذبّ عن المذهب فيما فيه الخلاف، إلا ابن حبيب فإنه قصد إلى بناء المذهب على معانٌ تأدى إليه، وربما قنع بنص الروايات على ما فيها"^(٢)، ولم تخُرِج اختيارات ابن حبيب عن أصول مالك، إلا ما ظهر له من حكم أو جبه الدليل، أو معانٌ في مسائل دفعه اجتهاده للقول بخلاف ما عليه المذهب؛ كقوله: "بأن أقل الطهر عشرة أيام خلافاً لما في المشهور عند المالكية بأنه خمسة

(١) الواضحة مخطوط برقم (٨١٧) مصورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ق ٢٢.

(٢) عياض، المرجع السابق ٢٧/٢.

عشر يوماً^(١)، و قوله بقتل تارك الصلاة المقرّ بوجوها، الممتنع عن أدائها كفراً^(٢)، و فاقا للإمام أحمد رحمة الله^(٣) معتمدا فيما ذهب إليه على ظواهر النصوص الواردۃ عن النبي ﷺ^(٤)، وقال في جلود السبع العادیة: لا تباع ولا يصلی عليها، ولا تلبس وإن ذکیت، و يتفعّها فيما سوی ذلك^(٥)، وقال: بعدم جواز إعطاء تارك الصلاة من الزکاة، خلافاً للمشهور من مذهب مالک؛ القائل بجواز ذلك خلافاً للأولى^(٦)، وقال ابن حبيب: يعيد من صلی مع الواحد في المسجد الحرام، ومسجد المدينة، وبيت المقدس، لفضل تلك البقاع، وظاهر المذهب خلافه^(٧)، وفي سجود القرآن قال ابن حبيب: "وترک مالک الأخذ بالسجدة الآخرة من الحج، وأنا آخذ بالسجود فيها؛ اتباعاً لفعل النبي ﷺ، و فعل الأمة بعده"^(٨)، وفي الأمر بواحدة من خصال الكفارة الواردة في قوله ﷺ للرجل الذي أفترط متعتمدا في رمضان: "أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرین متتابعين أو إطعام ستين مسکينا"^(٩)، قال مالک هي على التخيیر، وبه قال أبو حنيفة^(١٠)، وقال ابن حبيب: وأنا أقول بالحادیث الذي لم يأت فيه تخيیر، ولكن بالترتيب^(١١)

(١) القرافي، أحمد بن إدريس، الذخیرة، ١١/١، دار الغرب، بيروت ط ١، ١٤٠٤ هـ.

(٢) القرائین الفقهیہ، لابن حزی، أحمد بن محمد ص ٣٤، المکتبة العصریة، بيروت.

(٣) المغنى، لابن قدامة، محمد بن عبد الله ٤/٣٤٧، دار الفكر، بيروت ط ١، ١٤٠٥ هـ.

(٤) كقوله ﷺ: "بين الرجل وبين الشرک والکفر ترك الصلاة". رواه البخاری في صحيحه برقم (١١٧).

(٥) الباجی، سليمان بن خلف، المتنقی شرح الموطأ ٢/٨٨ ، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٣٣٢ هـ.

(٦) مواہب الجليل، للحطاب، محمد بن عبد الرحمن ٢/٣٤٤ ، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢ هـ.

(٧) انظر: الباجی، المرجع السابق ١/٢٣٤، الحطاب، المرجع السابق ٢/٨٥ .

(٨) المواق، محمد بن يوسف، الشاج والإکلیل ٢/٢٦١، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦ هـ، وانظر: الباجی ١/٣٥٠.

الباجی ١/٣٥٠ .

(٩) رواه البخاری في صحيحه برقم: (١٩٣٧) .

(١٠) انظر: الكاسانی، أبو بکر بن محمد، بدائع الصنائع في ترتیب الشرائع ٤/٢٤١، دار الكتب العلمية ط (٢)،

١٤٠٧ هـ

كالظهار^(١)، وأوجب الزكاة في الشمار دون الخضر؛ لقوله سبحانه في سورة الأنعام الآية (٤١): "وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوفَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوفَاتٍ"^(٢)، كما قال بخيار المجلس، أي خيار المتباين في إمضاء البيع وفسخه ما داما في المجلس؛ لقوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا.." ^(٣)، خلافاً للملكية والحنفية^(٤)، وافقاً للشافعية والحنابلة^(٥).

مؤلفات ابن حبيب (الواضحة أنفوذجاً):

قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى، في كتابه في أصحاب مالك: قال بعضهم: قلت لعبد الملك بن حبيب: كم كتبك التي ألفت؟ قال: ألف كتاب وخمسون كتاباً^(٦). منها:

في القرآن وعلومه:

- ١ - الناسخ والمنسوخ.
- ٢ - رغائب القرآن.
- ٣ - كتاب إعراب القرآن.

في الحديث وعلومه:

- ١ - سماعات ابن حبيب في الحديث .
- ٢ - كتاب مقام رسول الله ﷺ، إثان وعشرون كتاباً.

(١) الباجي، المرجع السابق ٤٢/٥٥. وهو حديث أبي هريرة عن رضي الله عنه قال: "لِلرَّاقِعِ عَلَى أَهْلِهِ: هَلْ تَحِدُ رَبَّهُ تُعْقِلُهَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهُلْ تَسْتَطِعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَّبِعَيْنِ.." الحديث رواه مسلم برقم (١٨٧٠).

(٢) ابن رشد الحفيد، أحمد بن محمد، بداية المختهد وغاية المقتضى ٢/١٥، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم: (١٩٣٧).

(٤) انظر: الكاساني، المرجع السابق ١١/٤٦٦، الخطاب، المرجع السابق ٣/١٧٣.

(٥) انظر: النوري، يحيى بن شرف، المجموع ٩/١٦٨، طبعة دار الفكر، بيروت، ابن قدامة، المرجع السابق ٧/٤٨٨.

(٦) سوف أشير عند ذكر مؤلفات ابن حبيب إلى المطبع، وما وقفت عليه من المخطوط.

٣ - غريب الموطأ، طبع بتحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان سنة ١٤٢١ هـ.

٤ - شرح الموطأ، ولعله غريب الموطأ المذكور قبله.

في الفقه:

٥ - الواضحة^(١).

٦ - الأحكام.

٧ - كتاب الجامع، وهي كتب فيها مناسك النبي.

٨ - كتاب الفرائض.

٩ - كتاب الرهون والحدثان، خمسة وتسعون كتاباً.

١٠ - كتاب كراهة الغناء.

في الآداب والفضائل والمواعظ.

١ - كتب الموعظ سبعة.

٢ - كتب الفضائل السبعة.

٣ - أدب النساء (الغاية والنهاية) طبع بتحقيق عبد المجيد تركي بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤١٢ هـ.

٤ - كتاب السخاء واصطناع المعروف.

٥ - كتاب الورع. الورع في العلم: يوجد في المكتبة الوطنية بمدريد بإسبانيا تحت رقم ١٤٦

٦ - كتاب الحكم والعدل بالجوارح.

(١) توحد منها بعض الأجزاء، حقق منها عدد من الألواح في الصلاة والمحاج، أطروحة دكتوراه في قسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة بون. انظر: دراسات في مصادر الفقه المالكي لميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ص: ١٠ و ٦٣ - ٦٧، و ٢٤ لوحات في خزانة الفرسان برقم (٨٠٩).

- ٧ - كتاب الحسبة في الأمراض.
- ٨ - أشراط الساعة وذهب الأحيار وبقاء الأشرار طبع بتحقيق عبد الله عبد المؤمن الغماري الحسني مع تقرير فضيلة الدكتور محمد الإدريسي التمسماني سنة ١٤٢٥ هـ.
- ٩ - وصف الفردوس (التحف والظرف) منه نسخة في الأزهرية وأخرى في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى وطبع في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ بتحقيق أحد طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى.

في السير واللغازى:

- ١ - حروب الإسلام.
- ٢ - كتب السلطان وسيرة الإمام ثمانية كتب.
- ٣ - كتب أجحود قريش وأخبارها وأنساتها خمسة عشر كتاباً.
- ٤ - كتاب المغازي.
- ٥ - التاريخ: في مكتبة بودليانا بأكسفورد في بريطانيا تحت رقم ١٢٧.

في التراجم والأنساب وغيرها.

- ١ - سيرة الإمام في الملحدين.
- ٢ - شيوخ غريب الموطأ.
- ٣ - طبقات فقهاء الصحابة والتابعين.
- ٤ - فضائل الصحابة.
- ٥ - كتاب في النسب.

٦ - كتاب في النجوم. عنوان المخطوط: معرفة النجوم منه نسخة في المكتبة العامة بالرباط رقم ١٨٥.

٧ - كتاب في الطب. طبع بعنوان: الطب النبوى بتحقيق د. محمد علي البار سنة ١٤١٣ هـ.

٨ - مصابيح المدى.

الواضحة أنفوذجاً :

إذا ذكرت مؤلفات ابن حبيب، كانت الواضحة قطب رحاماها، بل لا ينصرف الذهن حتى عرجوا على أقوال صاحبنا إلا إليها، ولا يمكنك مخالفة هذا الإحساس إلا بالنص على غيرها، فقد ظلت منذ القرن الثالث الهجري أحد المراجع الأساس في التأصيل للمذهب المالكي، والاستدلال له، ونقل أقوال أئمته.

ولعل التوارد والزيادات لأن أبي زيد القميرواني (٣٨٦ هـ) من أوضاع المؤلفات الفقهية الموسوعية التي جعلت من الواضحة جلّ مادها، و لا تكاد مؤلفات الفقه المالكي؛ المطولات منها كالمتنقى شرح الموطأ للباجي، والختصارات كجامع الأمهات لابن الحاجب، و مختصر خليل الخليل بن إسحاق الحندي، والشروح كالتوسيع لهذا الأخير في شرح مختصر ابن الحاجب، أو موهاب الخليل شرح مختصر خليل للخطاب والحواشي، كحاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، بعد القرن الرابع تخلوا من آراء وأقوال ابن حبيب رحمه الله تعالى.

وهي إحدى مفاخر الأندلس عند التفاحر كما وصفت، وواحد من أهم مصادر الفقه المالكي، وأحد الأمهات الخمسة التي لا يستغني عن دراستها والتتفقه بها طالب في مذهب مالك، حتى جزم ابن الفرضي بأنه لم يؤلف مثله في الفقه".

قال العتيبي: "ما أعلم أحداً ألفَ على مذهب أهل المدينة تأليفه، ولا لطالب أنسع من كتبه، ولا أحسن من اختياره"^(١).

(١) عياض، المرجع السابق .٢٧/٢

وتميز الواضحة بجمعها لمؤلفات السادة المالكية المبكرة من ساعات ومرоيات واجتهادات، تعود إلى عصر الإمام مالك، وكبار تلامذته، بالإضافة إلى آراء ابن حبيب واجتهاداته الفقهية القيمة.

وقد انكبّ الناس على دراستها وحفظها، واعتمدوها في الفتوى قبل أن يدون العتبي المستخرجة، قال ابن خلدون: "ورحل من الأندلس عبد الملك بن حبيب، فأخذ عن ابن القاسم وطبقته، وبث مذهب مالك في الأندلس، ودون فيه كتاب "الواضحة"، ثم دون العتبي من تلامذته كتابه "العتبة"^(١)، وقيل للغمامي: لو أوضحت هذا السماع في واضحة ابن حبيب (يريد ما لم يوضحه ابن حبيب من كتابه) فقال المغامي: "حاولت ذلك فوجدت نفسي معه كمرقع الخز باللبوة"^(٢).

وكان لهذا الكتاب فضل كبير في انتشار الحركة العلمية المالكية في الغرب الإسلامي خصوصاً، واعتمدتها الذين جاؤوا بعده، وكانت مصدراً من مصادر مؤلفاتهم.

انتشار الواضحة خارج الأندلس:

نقل تلامذة ابن حبيب كتبه عامة، والواضحة على وجه الخصوص خارج الأندلس، وكان أظهرهم في ذلك وعلى رأسهم المغامي يوسف بن يحيى؛ الإمام الثقة، الفقيه، سمع منه الناس في رحلته إلى الحرمين ومصر والقبروان واليمن كتاب ابن حبيب^(٣)، قال علي بن الحسين، وابن فرحون "كانت حلقة المغامي بصنعاء أعظم من حلقة السري"^(٤).

(١) المقدمة ١/٢٥٩.

(٢) عياض، المرجع السابق ٢/٢٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس ص ٢٠١، الديباخ ٢/٢٩٣.

وسمع من المغامي كتب ابن حبيب جمّع من العلماء، ذكر القاضي عياض من بينهم على بن عبد العزيز، وأبا الذكر القاضي، وأبا العباس الأبياني، وفضل بن سلمة، وأبا العرب التميمي، وأبا الباد، وسعيد بن فحل، وأبا عبد الله محمد بن الربيع الجيزي^(١).

وتشير النصوص التي نقلت عن بعض الأئمة إلى الانتشار الواسع، والمكانة المتميزة، التي شغلتها الواضحة في الفقه والسنن بين كتب الفقه، مما يدل على مكانة هذا الكتاب وقيمه العلمية، حيث أصبح مرجعاً في المذهب في الأندلس وخارجها.

يقول ابن حيان — على سبيل المثال —: "وكان لكتابه الفقهي الواضحة انتشار عظيم في الأندلس وإفريقياً والمغرب"^(٢).

ومن اعنى بالواضحة حفظاً أو تدریساً أو اختصاراً:

١ - فضل بن مسلمة بن حرير بن منخل الجهي من أهل البيرة قال أبو محمد بن حزم الظاهري: "كان من أعلم الناس بمذهب مالك، وله مختصر في المدونة، ومحضر الواضحة زاد فيه من فقهه، وتعقب فيه على ابن حبيب كثيراً من قوله، وهو من أحسن كتب المالكين"^(٣).

٢ - يوسف بن يحيى بن يوسف الأندلسي، أبو عمر المغامي الأزدي، من ذرية أبي هريرة (٢٨٨هـ): فقيه من علماء المالكية. من أهل "مغام" بطليطلة. نشأ بقرطبة وأقام مدة بمصر، ورحل إلى مكة وصنعاء، ودرس بهما، روى عن عبد الملك بن حبيب مصنفاته وكان آخر

(١) عياض، المرجع السابق ٢/٢٨.

(٢) ابن حيان، حيان بن حلف، المقبس من آباء أهل الأندلس، ص ١٩١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

(٣) الحميدى، المرجع السابق ٢/٥٢، ابن فرحون، المرجع السابق ١٣٧.

الباقي من رواته، أسمع الناس بها كتب بن حبيب وعظم قدره بالشرق، وكانت حلقة المغامي بصناعة أعظم من حلقة الديري^(١).

٣ - الأبيان أبو العباس عبد الله بن أحمد كان من يحفظ الواضحة، ويدرسها، ذكر اللواني: أنهقرأ على أبي العباس في الواضحة صدرا من كتاب البيوع، فقال له: بقي من الكتاب حديث كذا في مسألة كذا، فنظرنا فلم نر شيئاً، ثم تأملنا فإذا ورقتان قد التصقتا قد تجاوزنَا هما، فإذا فيهما كل ما ذكره فتعجبنا من حفظه^(٢).

منهج ابن حبيب في الواضحة:

١ - لقد انفرد ابن حبيب في تأليفه لهذه الموسوعة الفقهية بمنهج خاص، جمع فيه بين الدليل الشرعي، ومقصد الشارع، ونص الرواية عن الإمام مالك وقول غيره، واجتهاده الخاص.

٢ - جمع ابن حبيب في كتابه الواضحة، آراء وأقوال كبار أئمة المذهب وغيرهم، التي ترجع لعهد مالك بن أنس وأحياناً قبله.

٣ - تعد الواضحة مرجعاً أساساً في الخلاف العالى، حيث إن ابن حبيب يجمع أقوال الصحابة بما دونهم عند عرض بحثه للمسائل الفقهية.

٤ - كما أن الواضحة امتازت بجمعها لآراء أسلاف عبد الملك بن حبيب وشيوخه من أعلام مذهب مالك، وكثير ما تكون مصحوبة في حال مخالفة الإمام، بإشارات تبين وجه ما ذهبوا إليه من رأي.

٥ - هذا إلى جانب ترجيحات المصنف، واجتهادات الفقهية، التي عدّت من مفرداته حتى قيل: "ولابن حبيب مذهب في كتاب المالكية مسطور"، وسئل أحمد بن خالد، إن الواضحة عجيبة

(١) ابن الفرضي، المرجع السابق ص ٢٠١، ابن فرحون، المرجع السابق ص ١٧٨.

(٢) ابن فرحون، المرجع السابق ص ٤٢٦.

جداً، إن فيها علماً عظيماً فما يدخلها؟. قال: ذلك أنه حكى فيها مذاهب لم نجد لها لأحد، ونقلت عنهم^(١).

٦ - كما جمع ابن حبيب في واضحته إلى جانب ما سبق، اجتهاداته في التفسير، فقد نقل المفسرون من أهل المذهب والفقهاء كابن رشد وغيره تفاسير ابن حبيب لجملة من آيات القرآن الكريم في الواضحة، فقد نقل ابن عطية على سبيل المثال لا الحصر في قول الله تعالى: "فَكُفَّارُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كَسْوَهُمْ.." الآية، قال ابن حبيب: "يُكْسَى قَمِيصاً أَوْ إِزاراً يَلْغُ أنْ يُلْتَفَ بِهِ مُشْتَمِلاً"^(٢).

في مسائل ابن رشد لما سُئل عن قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ يَشَاءُ مِنَ الصَّيْدِ ثَالِثُهُ أَيْدِيهِكُمْ وَرِمَاحُكُمْ إِلَيْعَلَّمُ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ" سورة المائدة (الآية ٩٥)، هل هذه الآية خطاب للمؤمنين فيما ينهى المحرم عنه من الصيد، أم هي خطاب لهم في غير مناسبات الحج؟ وما الدليل على أنها في الحج أو غيره؟

فقال رحمة الله: "تصفحت السؤال، ووقفت عليه، والصحيح في الآية أن المراد بها المحرمون؛ لأنها نزلت فيهم، كذلك قال جماعة من العلماء من أهل التفسير وغيرهم، ومن نصّ على ذلك ابن حبيب في الواضحة".

عرض مسائل الواضحة:

يذكر المؤلف ترجمة الكتاب، ويورد تخته الآيات الواردة في الموضوع، ثم يثنى بذكر الأحاديث في الباب راوياً إياها بسنده، أو مكتفياً بمتناها فقط، كما يستدل كثيراً بالبلاغات، ثم يشرع في المسائل مصدراً كلامه بقوله قال عبد الملك.

(١) الذهبي ، السير ، ١٥/١٢ .

(٢) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٧٠/٢، درا الكتب العلمية، ط ١٤١٣ هـ.

أشهر شيوخ ابن حبيب:

- ١ - إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر، الحزامي (ت ٢٣٠ هـ).
- ٢ - أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان حفيد الخليفة الوليد بن عبد الملك (ت ٢١٢ هـ).
- ٣ - أصبع بن الفرج بن سعيد بن نافع الأموي، (ت ٢٢٧ هـ).
- ٤ - حبيب بن أبي حبيب (ت ٢٢٨ هـ).
- ٥ - زياد بن عبد الرحمن شبطون (١٩٣ هـ).
- ٦ - زياد بن عبد الرحمن بن زياد التخمي (ت ٢٠٤ هـ).
- ٧ - صعصعة بن سلام الشامي، أبو عبد الله (ت ١٩٢ هـ).
- ٨ - طلق المعافري بن السمح بن شرحبيل المعافري المصري (ت ٢١١ هـ).
- ٩ - عبد الله بن صالح الجهي، كاتب الليث بن سعد (١٢٢ هـ).
- ١٠ - عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث الفقيه (ت ٢١٤ هـ).
- ١١ - عبد الله بن المبارك (١٨١ هـ).
- ١٢ - عبد الله بن نافع الزبيدي، المدني يعرف بـ "عبد الله بن نافع الأصغر" (ت ٢١٦ هـ).
- ١٣ - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي (ت ٢١٢ هـ).
- ١٤ - عليّ بن معبد بن شداد العبد (ت ٢١٨ هـ).
- ١٥ - عيسى بن دينار (٢١٢ هـ).
- ١٦ - الغازى بن قيس أبو محمد (ت ١٩٩ هـ).
- ١٧ - محمد بن سلام الجمحي الأديب المشهور (ن ٢١٣ هـ).
- ١٨ - مطرف بن عبد الله اليساري الهملاي، المد니 (ت ٢٢٠ هـ).
- ١٩ - المكفوف، اسمه قاسم بن عبد الله، (من طبقة من يروي عن أئوب بن حوط).
- ٢٠ - هارون بن صالح بن إبراهيم، الطلحى المدنى (ت قبل ٢٢٠ هـ).

أشهر تلاميذه.

- ١ - إبراهيم بن يزيد بن قلزم بن أحمد بن مزاحم (٢٦٨ هـ).
- ٢ - بقى بن مخلد (٢٦٧ هـ).
- ٣ - عبد الله بن الفرج النمري (٢٦٠ هـ).
- ٤ - عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب السُّلْمي (تَيَّف وتسعين ومائتين للهجرة).
- ٥ - مطرف بن عيسى الغساني (٢٥٦ هـ).
- ٦ - محمد بن وضاح (٢٨٦ هـ).
- ٧ - يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي (٢٨٨ هـ).
- ٨ - محمد بن عبد الملك بن حبيب السُّلْمي.
- ٩ - سعيد بن نمر (٢٧٣ هـ).
- ١٠ - زكرياء بن شموس، بن الطنجية الأشبيلي (نحو ٣٠٠ هـ).

عنون المخطوط ونسبة ابن حبيب:

والذي أرجح بعد التتبع للمؤلفات ابن حبيب في فهارس المخطوطات وكتب التراجم، وفحص المخطوطة والتأمل في عبارتها الأولى؛ بأنه جزء من كتاب لابن حبيب بعنوان: "كتاب الحلال والحرام"؛ وذلك:

- ١ - لذكر مسائل الرّبّا التي جمعها في هذا الجزء تحت عنوان: الباب الثاني من كتاب الحلال والحرام".
- ٢ - أستبعد أن يكون "الرّبّا" جزءاً من الواضحة؛ وذلك لوجود اختلاف في العبارة، دون المعنى، بين ما نقله ابن أبي زيد القبرواني منها في موسوعته التوادر والزيادات التي خصها بمرويات الإمام مالك وكبار أصحابه، مما روي في غير المدونة من مسائل الرّبّا، وشيئاًها في الكتاب الذي بين أيدينا، وقد ألحت إلى ذلك في النص.

٣ - أضيف لما سبق من إشارة في نسبة الكتاب لابن حبيب، أن نص العبارة في بداية المخطوط جاءت مؤكدة على نسبة الكتاب إليه؛ حيث قال الناسخ: ذكر الباب الثاني من كتاب الحلال والحرام لعبد الملك بن حبيب، ثم قال: "ما جاء في الرّبّا والتَّشديد فيه" قال عبد الملك بن حبيب في قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرّبّا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾.

٤ - إن المنهج الذي كتب به كتاب "الرّبّا"، لم يختلف عن كتب ابن حبيب؛ ابتداء من الجزء الموجود في الواضحة، إلى كتاب آداب عشرة النساء، إلى تفسير غريب الموطأ؛ يبحث يتصدر المسائل التي يبحثها بنصوص من الكتاب والسنة إن وجدت، أو أحد هما، ثم يشرع في الحديث عن مسائل الباب قائلاً: "قال عبد الملك".

٥ - إن ما ألفه ابن حبيب وذكر في ترجمته يمكن تقسيمه على نوعين: كتاباً ألفها في فن واحد ووضع لها عناوين خاصة كالواضحة في السنن والفقه، وشرح غريب الموطأ وغيرهما، وأجزاءً في فنون متنوعة يجمعها عنوان واحد كالمجاميع في المخطوطات، ككتاب الورع في العلم وكتاب الورع في المال وغيره ستة أجزاء، والرّبّا كذلك باب من جزء عنوان "الحلال والحرام" ضمن أحد مجاميعه -رحمه الله-. وقد أشار إلى ذلك القاضي عياض -رحمه الله-: "قال بعضهم، قسم ابن الفرضي هذه الكتب، وهذه الأسماء وهي كلها يجمعها كتاب واحد لابن حبيب".

٦ - وقد اختارت إبراز المخطوط عنوان: "الرّبّا"؛ لأنه موضوع المخطوط أصلية، وقد جمع جملة أحكام الرّبّا في هذا الجزء، ولم ينقل إليه الناسخ غيره من الأحكام.

نسخة المخطوط:

وهي النسخة الأصلية الوحيدة للكتاب، الموجودة بخزانة المخطوطات بإدارة المجموعات الخاصة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم : ١٣٨١٥

- نسخها: يوسف بن القاسم بن حمد الزناني المغراوي.

- بتاريخ: أوآخر ربيع الأول عام ٩٨١ هـ.

- نوع الخط: مغربي متوسط الحودة.

- مسطّرها: ٢٥ سطر / ١١ كلمة في السطر.

وقد بذلت - و كنت المشرف على خزانة التراث بمركز ملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - جهدي للحصول على نسخة ثانية للكتاب، لكن لم أظفر بذلك على الرغم من ترثي الطويل، مع البحث في فهارس المخطوطات، وسؤال المهتمين بشأنها في المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر وغيرها.

منهج الحق في إخراج الكتاب:

١ - تُسْخَن المخطوط، وقد عمدت إلى:

- تصويب الأخطاء الإملائية.

- تصحيف الصحف.

- الكتابة بالرسم الإملائي المعاصي.

٢ - عزو الآيات القرآنية لسورها مع ذكر رقم الآية في المصحف.

٣ - تخريج الأحاديث والآثار بالإضافة على أرقامها في كتب السنة، والحكم عليها إلا ما ندر.

٤ - ترجمة أعلام سند الأحاديث عدا الصحابة (وترجمت لاثنين منهم لاحتمال عدم معرفتها) وكبار الأئمة، كـ "مالك" مثلاً.

٥ - توثيق الأقوال من كتب أصحابها إن وجدت.

٦ - توثيق المعلومة في القسم الدراسي: أذكر اسم المؤلف وعنوان الكتب عند أول الذكر ثم أكتفي بذكر اسم المؤلف والإحالة بقولي: المرجع السابق، إلا إذا كان للمؤلف أكثر من كتاب ذكرت اسم المؤلف وكتابه.

٧ - إذا ذكرت اسم المؤلف في الأصل، ذكرت كتابه الذي نقلت منه في الحاشية.

٨ - توثيق المعلومة في قسم التحقيق: أكتفي في قسم التحقيق - في الأغلب - بذكر اسم الكتب دون ذكر المؤلف وسائر البيانات كما هو صنيع جمهور المحققين، وأرجوئ البيانات إلى فهرس المصادر والمراجع.

٩ - ذكر أقوال المذاهب المشهورة في رؤوس مسائل الرّبّا وأشهرها التي ذكرها ابن حبيب والإحالة على مصادرها في مذاهبها، والاكتفاء بالإشارة إلى المشهور في مذهب مالك والخلاف فيه إن وجد في سائرها.

الاختصارات:

القریب: تقریب التهذیب، لابن حجر.

التهذیب: تهذیب التهذیب، لابن حجر.

الثقات: الثقات لابن حبان.

السیر: سیر اعلام النبلاء، للذهبي.

القاموس: القاموس الحبیط، الفیروز آبادی، محمد بن یعقوب.

الکشاف: کشاف القناع، للبهوتی الحنبلي.

اللسان: لسان العرب، لابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.

المصباح: المصباح المنیر، للفیومی، أحمد بن محمد بن علي.

المدارک: ترتیب المدارک للقاضی عیاض.

المقدمة: مقدمة ابن خلدون.

النوادر: النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القิرواني، عبد الله بن عبد الرحمن.

منهج ابن حبيب في جزء الرّبّا.

لم يخرج ابن حبيب عن منهجه الموصوف في الواضحة، فقد قسم هذا الجزء إلى أبواب مع وضعه ترجمة لكل باب بذكر رأس المسألة.

فاستفتحه بذكر الترهيب في الرّبّا بقوله:

باب: ما جاء في الرّبّا والتشديد فيه.

الباب الثاني: ذكر ما في الباب الثالث من الحلال والحرام في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق.

الباب الثالث: في بيع الذهب ووجه الصرف، وما ضارع الصرف.

الباب الرابع: في بيع الطعام بالطعام في جميع أصنافه.

الباب الخامس: في اجتماع السلف وغيره من العقود. (وقد سقطت أسطر من المخطوط تحمل هذا العنوان وقد أشرت إلى ذلك في الأصل).

يستهل ابن حبيب - رحمه الله - بحثه المسائل بذكر بعض ما ورد فيها من آيات إن وجدت، ثم يردها ببعض ما ورد فيها من الأحاديث التي يرويها بسنده، وثلاثة بأثار الصحابة التي يرويها بسنده كذلك.

يقرر بعدها قاعدة عامة في الباب، قبل أن يبدأ في ذكر تفصيل مسائله، مبيناً أحکامها مع التوجيه والتعليق مُعتبراً على ذلك بقوله: وسأفسر لك ذلك إن شاء الله نوعاً نوعاً، ووجهها وجهها على ما بلغني علمه وحضرني فهمه، وما توقيفي إلا بالله، مرجحاً ذلك إلى حديث أو أثر يرويهما بسنده، أو إلى أصل يقرره كقوله: "وأصل ذلك..".

وإذا عرض لمسألة خلافية، فإنه يقرر مذهبه أولاً، ثم يشير إلى خلاف أهل العلم فيها، مؤيداً ترجيحه أحياناً بقول من سبقه من أئمة المذهب، قائلاً على سبيل المثال: "وكذلك قال فيها من أرضى من أصحاب مالك".

وقد ورد مصطلح الكراهة عند ابن حبيب في موضع عدّة، و الذي يظهر أنه يريد به المفهوم الأصولي المتأخر وهو: "ما نهى عنه الشارع لا على وجه الإلزام" ، يشهد له قوله: "... وقد كره اجتماعهما ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس وأكثر أصحابه، واستخف ذلك بعضهم، وكراهيته أخف عندنا، وبه نقول وليس بالحرام اليين".

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْبَرِي
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَرْوَانَ

www.moswarat.com

صُورُ الْمُفْتَوَّطَاتِ

رَفِعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

www.moswarat.com

لسم الله الرحمن الرحيم و حمل الله على سبيله حسنه والوحده
ذكر المكسي المتقى مرتاحاً لشدة فراقه فلما أتى بخط
بر حبيب ماجندي الرباد والمنبه أسرى به فدعا عليه الله
بر حبيب في قوله مباركاً وندى بآياتها الكريمة ومنها الآية
الرب اضطر بر صدره ضيق عصمه فلما رأى حبيب مطرف بر عدو الله
عمران طبراني بن نصر عكرزية بر اسلم فدا طار افراده العاد
جارية بطريقه العدو على انحرافه لراجحه فلما اتجاهوا للنجاة
له تفضي امر تردد ما فحلاه كذا ولا كذا واصح وآخر عنده
في هرجل ونهر الله عنده الاسلام وقام بناشدنا الابرين اصطف
لات طلوا البر بالطعن فامض عصمه وفارقاها نهر الدار واصطفوا
اتقو الله وذروا ما يغدو من الرسا ارطنتهم صو منبر فار
له تبعهم في الاذوا بغير بصر الله ورسوله وارتبتم على ملائكتكم
جدا صوابكم الطم لانتقامكم ولا تخذلهم بغير فالوجه
في عربابوب بر حبيب عرق سلالة فدا طرفة قبصه بقوله
مرح بر حبيب اربوا قبصه الشاهقة لذا يأخذوا الارض ويسـ
اموا لهم وما طلوا اربوا قبصه الطـ وغضـه قبر اسـ
اسـ صـهم يـلـهـوـعـعـنـهمـ مـوـجـهـوـعـيـقـعـ لـيـسـعـعـلـهـ مـرـصـفـهـ
فـنـخـصـهـ اـرـيـدـهـ فـالـوـحـدـهـ شـهـيـرـهـ عـرـحـيـوـهـ بـرـشـرـ
يعـ عـرـيـهـ الـعـنـوـيـهـ عـرـعـروـهـ بـرـلـيـبـهـ فـالـظـارـ سـوـلـ اللهـ
حملـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ هـرـ اـسـلـمـ عـلـيـ شـرـ عـقـوـلـهـ فـالـوـحدـهـ
شـهـ اـمـلـاـقـوـهـ عـرـاـبـوـ بـرـ حـبـيـبـ بـنـ عـرـرـ حـسـنـ اـرـسـوـلـ اللهـ
حملـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـدـاـ طـارـ بـلـ طـارـ اـعـجـلـهـ لـهـ
لـيـهـ مـوـجـهـ فـدـاـ الحـسـيـوـ وـمـوـبـاعـعـ الـاسـلـامـ بـعـدـاـ
اـرـيـدـهـ قـبـصـهـ عـلـيـهـ لـهـ الـقـرـيـسـ مـالـهـ قـلـ عـيـنـهـ الـمـلـاطـ بـرـ حـبـيـبـ
حـبـيـبـ وـهـ الـظـيـ اـمـ اـيـ اـيـ

فِي قُرْبِ حَبْلِهِ فَتَقْوَى بِهِ مَصْدِيقًا مِنْ لِفَاظِ نَزَّلَ عَلَيْهِ
يَا بَلَدَ مَرْأَتِكَ عَنْ أَمْطَرِ وَسَمَاءٍ وَمَاجِزَرَةِ الظَّاهِرِ
غَيْرَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْوَنَةِ وَمَمْبَطِهِ طَوْلَةِ الْمُطْعَنِ
مَفْوَتَنَدِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَفْسُودِ مَمْكُوكَهُ وَمَأْخُورَهُ لِلْفَوْزِ
لَا يَمْلِئُهُ الْمَلِلُ الْمُطْهَيِّ وَصَلَ الْمَدِينَةِ سَكَنَنَا وَمَكَانَاتِهِ
وَيَالَهُ وَصَبَدَهُ وَسَلَحَ تَمَاهِيْخَهُ كَمَا يَجْعَلُهُ الْمَطْوَعَسَ
كَوْنَهُ وَصَلَ الْمَدِينَةِ سَعَدًا وَجَهَ وَالْمَدِينَةِ عَلَى دَلَلِ عَمَدِهِ
أَرْبَقَبَعَهُ وَأَحْقَرَ خَلْفَهُ الْمَفْتَرَ الْمَوْلَهُ كَلَّا تَبَدَّلَ لِلْمَفْتَرِهِ وَلَمْ يَخْلُ
عَالَمَهُ بَعْدَ كَمْرَاهِ خَوَانَهُ وَالْمَسْدَدَهُ اجْتَهَنَرَهُ وَرَسَبَ
بَرَّهُ ازْفَادَهُ بِرَحْمَهُ الْمَزَانِيَّهُ الْمَغْتَرَهُ وَلَخَلَقَهُ الْمَدِيدَهُ
وَبُوَرَدَهُ وَرَنَبَاهُ خَطَهُ وَسَمَادَهُ بِرَجَمَهُ وَطَارَ
أَهْمَرَ تَرْبَهُ وَأَخْرَرَ زَهَرَ الْمَبْوَهُ كَامَهُ وَلَلَّهُمَّ إِنَّمَا
مِنْ زَارَهُ الْمَهِيمَهُ وَعَنْهُ أَنْتَهُ لِلْمَسْكَنِ ۖ

رَفِعُ

عِبْرُ الرَّسُّاحِ الْغَنِيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَرْوَانِ

www.moswarat.com

النَّصُّ الْمُدْقَقُ

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أُسْكَنَنَا اللَّهُمَّ أَفْزِنَا وَكَسِّ

www.moswarat.com

قال: ابن حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم تسليما.

ذكر الباب الثاني من كتاب الحلال والحرام لعبد الملك بن حبيب:

" ما جاء في الربّا والتشديد فيه " .

[ق/١]

قال عبد الملك بن حبيب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرَّبَّا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعْلَكُمْ تُفْلِحُون﴾^(١) . قال: حدثني مطرّف بن عبد الله^(٢) عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم^(٣) قال: كان الرجلُ في الجاهلية يكونُ له حقٌّ على الرجلِ إلى أجلٍ، فإذا

(١) سورة آل عمران، الآية (٣٠) .

(٢) هو: ابن الشخير - بكسر الشين المعجمة وتشديد المعجمة المكسورة بعدها تختانية ساكنة ثم راء - العامری، المحرشی - بهمثنتين مفتوحتين ثم معجمة - أبو عبد الله البصري، روی عن: عثمان بن أبي العاص، وأنبه، وغيرهما. وروی عنه: يزيد بن عبد الله بن الشخير، وناتب البانی، وغيرهما . ثقة عابد فاضل ، قال العجلي في معرفة الثقات: "كان ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات" . وقال ابن حجر : "كان ثقة ذا فضل وورع وأدب" من: الطبقة الثانية، مات سنة: خمس وتسعين، أخرج له: السنة . وله ترجمة في: طبقات ابن سعد ١٤١/٧، الثقات لابن حبان (٤٢٩/٥)، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٢/٢٢، تذذيب الكمال ٦٧/٢٨، تذذيب التهذيب ١٠ / ١٥٧ . التقریب ص: ٥٣٤ .

(٣) هو: العدوی، أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله المدین، الفقيه، مولى عمر، روی عن: أبيه، وعطاء بن يسار، وغيرهما، وروی عنه: أولاده الثلاثة، أسامة، عبد الله، عبد الرحمن، ومحمد بن مطرّف، قال الدوری، عن ابن معین: " لم يسمع من حابر، ولا من أبي هريرة " ، وقال أبو زرعة: " لم يسمع من سعد، ولا من أبي أمامة " ، قال: " وزيد بن أسلم، عن عبد الله بن زياد، أو زياد، عن علي مرسلا " ، وقال أبو حاتم: " زيد عن أبي سعيد مرسلا " قال ابن عبيدة: " كان زيد بن أسلم رجلاً صالحًا، وكان في حفظه شيء " . وقال مالك، عن ابن عجلان: " ما هبت أحداً قط هبتي زيد بن أسلم " ، وقال أحمد، ومحمد بن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن خراش، والنمساني: " ثقة " ، وقال يعقوب بن شيبة: " ثقة من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن " . وعده الحافظ ابن حجر من الطبقة الأولى من المدلسين، وذكره ابن حبان في "الثقة" ، وبيفني في توثيقه ما قاله الإمام أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنمساني، وغيرهم، وهؤلاء هم أئمة الفتن، ومنهم المشدد، فيكونون كلامهم مقدم على غيره من الثالثة، مات سنة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراجم

جاء الأجلُ أتَاهُ فقال له: تَقْضِي أَمْ ثُرْبِي^(١)? فَإِنْ قَضَاهُ أَحَدٌ، وَإِلَّا زَادَ فِي الْحَقِّ وَأَخْرَى عَنْهُ فِي الْأَجْلِ^(٢)، فَنَهَا اللَّهُ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ^(٣)، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرَّبَّا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَلَا تَقْوِي اللَّهُ لَعْلَكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا يَقْنَى مِنَ الرَّبَّا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَعْلُمُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ يُبْتَهِمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تُظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٥).

قال: وَحْدَثَنِي الْمَكْفُوفُ^(٦) عَنْ أَيُوبَ بْنِ حُوتَطٍ^(٧) عَنْ قَاتَادَةَ قَالَ: نَزَّلَتْ فِيمَا يَقْنَى لَهُمْ مِنْ دِينٍ مَا أَرْبَوَا فِيهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَلَا يَأْخُذُوا إِلَّا رُؤُوسَ أَمْوَالِهِمْ وَمَا كَانُوا أَرْبَوَا قَبْلَ ذَلِكَ وَقَضَوْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ فَهُوَ عَنْهُمْ مَوْضِعٌ يَعْنِي؛ لِيُسَعِّى عَلَى مَنْ قَبَضَهُمَا أَنْ يَرْدَهُ^(٨).

ست وثلاثين. قال خليفة وغير واحد: مات سنة ست وثلاثين ومائة، قال الحافظ: زاد بعضهم في العشر الأول من ذي الحجة، أخرج له: السنة . وله ترجمة في: تهذيب الكمال . ١٢/١٠ ، الكاشف ٤١/١ ، تهذيب التهذيب ٣٤١/٣ ، تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(١) أي : تزيد حتى أصبر عليك .

(٢) قال ابن عبد البر - رحمه الله - في الاستذكار ٦ / ٤٨٨: " قال مالك : والأمرُ المكرُوهُ الذي لا احتلاف فيه عندنا: أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل، فيضع عنه الطالب ويعجله المطلوب . قال مالك : وذلك عندما يعتله الرجل الذي يؤخر دينه بعد محله عن غيره، ويزيده الغرم في حقه، قال: فهذا الرّبّا بعينه لا شك فيه .

(٣) آخر جمه مالك في "الموطا" برقم (٨٣) كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرّبّا من الدين ، وأخر جمه البهقي في السنن الكبير ٥/٢٧٥ ، و"معرفة السنن والآثار" ٤/٢٨٥ من طريق ابن بكم والقطني ، كلاماً : عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، أنه قال : " كان الرّبّا في الجاهلية : أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل ، فإذا حلَ الأجل ، قال: أتقضي أم ثرببي؟ فإن قضي أحداً، وإلا زاده في حقه، وأخْرَى عَنْهُ فِي الْأَجْلِ " . و إسناده صحيح .

(٤) سورة آل عمران الآية (١٣٠) .

(٥) سورة البقرة ، الآياتان : (٢٧٨، ٢٧٩) .

(٦) هو : القاسم بن عبد الله، قال الحافظ ابن حجر: " تقدم في أصل الميزان قاسم بن عبد الله المكفوف الذي قبله، وهو من طبقة من يروي عن أبوي بن حوط " انظر: لسان الميزان ٧/١٤٠ ، و ذيل ميزان الاعتدال ١/٢٢٣.

(٧) وفي الذيل ١/٢٢٣ قال الحافظ العراقي: " ذكر ابن حزم أنه روى من طريق ابن حبيب أيضاً عن المكفوف، وعن أبوي بن حوط عن قاتادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ . قال ابن حزم : " والمكفوف لا يعرف من هو، وأبوي بن حوط ساقط " . و تقدم أنه القاسم بن عبد الله .

قال: وحدثني المقرئ^(٣) عن حمزة بن شريح^(٢) عن أبي الأسود^(٤) عن عروة بن الزبير قال: قال: قال رسول الله ﷺ: "من أسلم على شيء فهو له"^(٥).

قال: وحدثني المكفوف عن أيوب بن حوط عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: "كل رباً كان في الجاهلية فهو موضوع"^(٦). قال الحسن : " ومن باع في الإسلام يبعاً أرباً فيه، فليس له إلا رأس ماله " .

قال عبد الملك بن حبيب: وذلك إذا فات البيع، ولم يقدر على ردّه، ولم يُعرف بيعه وفسخه، وما كان من ذلك قائماً لم يفت، فليس فيه إلا الفسخ، كذلك قال مالك وأصحابه.

(١) قال في "النواذر والزيادات ٣٩٩/٥": "هي في من أسلم وبقي له دين بربا فله رأس ماله".

(٢) في الأصل (المفرع) تصحيف من المقرئ؛ وهو عبد الله بن يزيد الملكي أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله من البصرة أو الأحواز، نفعه فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وقد قارب المائة. انظر: النثاث لابن جحان / ٣٤٢/٨، التقرير / ١٣٣٠ .

(٣) هر: أبو العباس حبيبة بن شريح بن يزيد، المحضرى الشامي الحمصي، الإمام المحدث الثبت، حدد عن أبيه وعن إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد وطبقتهم، وعنه أحمد بن حنبل و البخاري وأبو داود وآخرون، وثقة مجىء بن معن وغيرها، كانت وفاته سنة ٢٤٢ هـ. انظر: المسير /٩٢٩٨، مذيب الكمال /٥٣٠٨.

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة؛ لأن أباه كان أوصى إليه، وكان جده من مهاجرة الحبشة، روى عن عروة وسليمان بن يسار وغيرهما، وعن الزهرى ومالك وحيوة بن شريح وغيرهم، ثقة ، كانت وفاته في حدود إحدى وثلاثين ومائة. انظر: التهذيب ٣٠٧-٣٠٨.

(٥) في الأصل "شر" تصحيف من (شيء). والحديث أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" من طريق عروة، وابن أبي ملکية ١/٧٦، وأخرجه البيهقي في "الستن الكبير"، كتاب السير باب: "من أسلم على شيء فهو له" ٩/١١٣.

قال البيهقي: "إنما يروى عن بن أبي ملکة وعن عروة مرسلا، ومرسل عروة أخرجه سعيد بن منصور برجال ثقات"، وحسنه الشيخ الألباني كما في مختصر إبراء الغليل (١٧١٦). قال الشافعی - رحمه الله - : "وكان معنى ذلك: من أسلم على شيء يجوز له ملکه فهو له" ٤/٢٧١.

(٦) هذا الحديث جزء من حديث رواه مسلم في "صحيحة" (ح ٢٩٥٠)، وأبي داود في "سننه" (ح ١٩٥٠)، وأحمد في "مسنده" (ح ٢٠٧١٤)، ولفظه عند مسلم : "وربا الجاهلية موضوع، وأول رباً أضعُّ ربانا، ربا عباس ابن عبد المطلب فإنه موضوع كله".

قال: وما كان في يديه رباً لا يقدرُ على ردّه، ولا يعرفُ بعيته، فليتصدقْ به عنه، وليخرجه من يديه^(١).

قال: وحدثني المكفوف عن أيوب بن حوط عن قتادة قال: لما نزلَ تحريرُ الرّبّا قالوا: قالوا إنا البيع مثلُ الرّبّا، فأنزل الله: »قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرّبّا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرّبّا فَمَنْ حَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرَهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ التَّارِخِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللّهُ الرّبّا وَيُرِيبُ الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لَمْ يُحِبْ كُلُّ كُفَّارٍ أَئِمَّةً«^(٢).

قال: وحدثني محمد بن سليم^(٣) عن أبي أمية الثقفي^(٤) عن يحيى بن أبي كثير^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: "الربّا من الكبائر"^(٦).

(١) انظر: النوادر والزيادات ٣٩٩/٥ وفيه "ولا يعرف مباعده" بدل "بعينه"، وقد سبق نصه كاملاً، ابن رشد، محمد بن أحمد، المقدمات المهدىات، ٩/٢، وبحثهم في ذلك أن النبي ﷺ أمر السعديين أن يبيعاً آية من الماخم من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عيناً أو كل أربعة بثلاثة عيناً، فقال لهم رسول الله ﷺ أربىتما فرداً.

(٢) الآياتان (٢٧٦-٢٧٧) من سورة البقرة وبداية الآية: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرّبّا لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا كَمَا يَتَّقْرُمُ الْذِي يَتَخَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا ..) الآية.

(٣) هو: أبو هلال محمد بن سليم بن أمية الثقفي الراسي، قيل: كان مكفراً، قال الحافظ: صدوق فيه لين، كانت وفاته سنة ١٦٧هـ. انظر: الجرح والتعديل ٢٣٧/٧، التقريب ص ٨٤٩.

(٤) هو : إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري، عن نافع وهشام بن عمرو، وعن زيد بن الحباب وشيبان، قال يحيى بن معين: أبو أمية بن يعلى ليس بشيء، وقال البخاري: إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري سكتوا عنه، وقال النسائي أبو أمية بن يعلى متزوك الحديث. انظر: الميزان ٤٤٥/١، الضغفاء والمتروكون ١٧/١.

(٥) هو: أبو نصر يحيى بن أبي كثير صالح وقيل يسار وقيل نشيط الطائني الإمام الحافظ روى عن أبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك، وأبي سلمة عبد الرحمن وعده، وعن السائب بن زيد، وعكرمة، ونافع. ذكر بالتلخيص لروايته عن أنس، ولم يسمع منه، قال يحيى القطنان: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح. قال الذهبي: هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهرى، وروايته عن زيد منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له. قال الحافظ: ثقة ثبت، لكنه يدلّ على سوء. مات سنة ١٣٢هـ وقيل قبل ذلك. انظر: النكات للعلجي ٣٥٧/٢، السير ٢٧٢/٦، الميزان ٤٠٠٢/٤، التقريب ص ٧٦٨٢.

(٦) مرسل ضعيف أبي أمية، و الطعن في مرسلات يحيى بن أبي كثير، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره عن الربع ابن أنس و هو تابعى. تفسير بن أبي حاتم ٣٤٢/٢ ، وقد اتفق أهل العلم أن الرّبّا من أكبر الكبائر الحرمة ؛ لما مرّ ذكر جمّة الماجد للثقافة والتراث

قال: وحدثني أسد بن موسى^(١) عن إسرائيل بن يونس^(٢) عن أبي إسحاق^(٣) عن الحارث^(٤) عن علي بن أبي طالب^ص قال: "لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبِ الرِّبَا وَأَكْلِهِ وَمُطْعِمِهِ".

يتربى عليه من استدلال المحتاجين واستزاف أموالهم، وحصر الثروة في أيدي المرابين الذين يستلذون اقتناص أموال الناس وجسدها بين أيديهم، بدون أن يستخدموها في مصالح المجتمع وإصلاح حال الإنسان وعده النبي ﷺ من المربقات. انظر: البخاري كتاب الوصايا حديث (٢٧٦٧) ومسلم باب الكبائر حديث (٧٩).

(١) هو: أبو سعيد أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي. أسد السنة الحافظ الثقة، حديث عن شعبة بن الحجاج وابن أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون وعدة، وعنده أحمد بن صالح، وعبد الملك ابن حبيب، والربيع بن سلمان المرادي وأخرون، وثقة النسائي والمعجمي، واستشهد به البخاري، قال النعيم: ما علمت به بأساً إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيت فقال: منكر الحديث. قال الحافظ: صدوق يغرب كانت وفاته سنة ٢١٢ هـ وله ثمانون سنة. انظر: الثقات، الميزان ١/٢٠٧، السير ٨/٤٦١-٤٦٢، التقريب ص ٤٠٣.

(٢) هو: أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله المداني السبيعي الحافظ، الإمام الحجة. حديث عن جده، وسماك بن حرب، وعاصم بن مدللة وخلق، وعنده حجاج الأعور، وعبد الرزاق، وأبو نعيم وخلق كثير، قال النهي: قد أتني على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشیخان، وكان حافظ، وصاحب كتاب ومعرفة، قال الحافظ: ثقة، تكلم فيه بلا حجة. كانت وفاته سنة ١٦٠ هـ وقيل بعدها، انظر: السير ٧/٢٧٠، الميزان ١/٢٠٩، التقريب ص ٤٠٥.

(٣) هو: عمرو بن عبد الله بن ذي يمحمد وقيل (علي) السبيعي الهمداني الكوفي، شيخ الكوفة وعالها ومحدثها روى عن ابن عباس، والبراء بن عازب وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ وعنده الزهرى وقتادة وولده يونس وحفيده إسرائيل، كان حجة ثقة، وقد تركه بعضهم بدعوى الاختلاط الذي رده النهي، وكانت وفاته سنة ١٢٧ وقيل غير ذلك. انظر: الميزان ٣/٢٧٠، السير ٦/١٨٦-١٩٠، طبقات ابن سعد ٦/٣١١.

(٤) هو: الحارث بن عبد الله الأعور الخارفي، أبو زهير الكوفي، مات في خلافة ابن الربر، روى عن: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعنده: الشعبي، وأبو اسحاق السبيعي. كذبه الشعبي، وعلي بن المديني، وأبو حيمة، وضعفه يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنمساني، وابن سعد، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم.

ووثقه ابن معين في رواية، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن شاهين في "الثقات" وقال: (قال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه! وما أحسن ما روى عن علي! وأتني عليه، قيل له: فقد قال الشعبي كان يكذب؟ ، قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه، وقال النهي في الميزان: وحديث الحارث في السنن الأربع، والنمساني مع تعنته في الرجال، فقد احتج به، وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روایتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروى عنه، والظاهر أنه كان يكذب في طجته وحكاياته، أما الحديث النبوى فلا، وكان من أوعية العلم ، وقال في السير: فاما قول الشعبي الحارث كذاب، فمحمول على أنه عني بالكذب الخطأ لا التعمد، وإن فلماذا يروى عنه ويعتقد بعمد الكذب في الدين ... ثم إن النسائي وأرباب السنن مرکز جمعة الماجد للثقافة والتراجم

وكتابه وشاهدته^(١).

قال: وجدتني أسد بن موسى عن محمد بن طلحة بن مصرف^(٢) عن امرأة عربية عن ابن مسعود قال: أكل الربّا ومركله وكائنه وشاهده إذا علموا به ملعونون على لسان محمد^ﷺ يوم القيمة^(٣).

احتجموا بالحارث، وهو من عندي وقفه بالاحتجاج به ... وأنا متجرّ فيه . وقال ابن حجر : كذبه الشعبي في رأيه، ورسي بالرفض، وحديثه ضعيف، فليس له عند النسائي سوى حديثين، أخرج له الأربعة . انظر: تاريخ الدرامي عن ابن معين، التاريخ الكبير ٢/٢٤٣٧ ، المحرّج ٣٦٣/٣ ، تهذيب الكمال ٥/٢٤٤ ، ميزان الاعتدال ١/٤٣٥ ، سير أعلام النبلاء ٤/١٥٢ ، التقرّيب ص ١٠٢٩ .

(١) إسناده ضعيف لضعف الحارث الأعور، وقد أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه (ح ١٥٩٨)، وفيه: (وشاهديه)، وقال: "هم سواء" ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه برقم (٣٣٣٣) بدون (ومطعمه) عندهما .

(٢) في الأصل (مطرف) ولعله تصحيف من (مصرف) . وهو : محمد بن عبد الرحمن بن طلحة بن طلحة ابن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي القرشي ، العبدري ، المكي ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو القاسم الحجّي ، نسبة إلى حجابة بيت الله الحرم ، وهم جماعة من عبد الدار . الأنساب ٢/٥١٢ ، والباب ١/٥١٧ ، روى عن : أخيه منصور بن عبد الرحمن الحجي ، وصفية بنت شيبة ، وهي أمه ، وقيل : جدته ، وعنها : شعبة بن الحجاج ، وأبو عاصم الضحاك بن عجلان ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح .

والذي يظهر بعد النظر في كلام الآئمة، أنه ضعيف، فلم يوثقه سوى ابن حبان، فقد ذكره في الثقات ٧/٤٢٢ ، وهو متساهل، وأماماً قول الدارقطني كما في سؤالات البرقاني للدارقطني ١/٦٠: (متروك، ولا أدرى من أين هو)، فبرد عليه أن من عرف حجة على من لم يعرف، فقد ضعفه ابن عدي وقال: (يسرق الحديث)، وقال الحافظ: (ضعيف)، أخرج له أبو داود، انظر: التاريخ الكبير ١/١٥٥ ، المحرّج والتعديل ٧/٣٢٣ ، والعلل المتناثرة ١/٤٥٥ ، وضعفاء ابن الجوزي ٣/٧٥ ، و Mizan Al-I'tidal ٦/٢٣١ ، والمعنى ٢/٦٠٥ ، وتهذيب التهذيب ٩/٢٦٦ ، التقرّيب، ص ٤٩٢ .

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" برقم (ح ٣٣٨١)، النسائي في "الستن" برقم (ح ٥١٠٢)، وابن خزيمة في "صحبيه" برقم (ح ٢٢٥٠)، والحاكم في "مستدركه" برقم (ح ١٤٣٠)، وقال: "صحبيع على شرط مسلم ولم ينجزه"، وصححه الشيخ الألباني. انظر: صحيح سنن النسائي (ح ٥١٠٢)، وفيه "والواشمة والمستوشة للحسن ولآلوى الصدقة ولمرتد أعرابياً بعد هجرته".

قال: وحدثني إسحاق بن صالح^(١) وأسد بن موسى عن بن هبيرة^(٢) عن عبد الله بن هبيرة^(٣) قال: قال علي بن أبي طالب: أكل الرّبّا وموكله وكاتبه وشاهدُه في الإثم سواء^(٤).

قال: وحدثني أسد بن موسى عن حماد بن سلمة^(٥) عن عاصم^(٦) عن الشعبي^(٧) أنه كان يقول: إياكم وكثيراً من هذه الشهادات فإن الله تبارك وتعالى لعنَ قوماً على لسانِ نبيهم ﷺ

(١) لم أقف له على ترجمة، وقد روى عنه المؤلف في غير هذا الكتاب. انظر: تفسير غريب الموطأ ١٢٦/٢، كتاب التحف عن أبي هبيرة أيضاً، ولعله أبو يعقوب إسحاق بن صالح بن عطاء المقرئ الواسطي، المعروف بالوزان، نزل سر من رأى، وحدث بها، عن ريحان بن معيد ويزيد بن هارون ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ذكره عبد الرحمن ابن أبي حاتم وقال كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. انظر: تاريخ بغداد ٣٦٩/٦، الجرح والتعديل ٢٢٥/٢.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن هبيرة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي، الإمام، محدث الديار المصرية مع الليث. سمع من عبد الرحمن بن هرمز وعطاء عمرو بن شعيب وخلق، وعن الأوزاعي والثوري والليث وأسد بن موسى وخلق كثير. قال الحافظ صدوق، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها. كانت وفاته سنة ١٧٤هـ . انظر: الطبقات ٣٥٨/٧، الميزان ٤٧٥/٢، السير ٣٥٨/٧، التقريب ص ٥٣٨.

(٣) هو: أبو هبيرة عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبئي الحضرمي المصري، قال الحافظ: ثقة كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائة. انظر: الثقات ٥٤/٥، الجرح والتعديل ١٩٤/٥، التقريب ص ٥٥٤.

(٤) إسناده حسن، وقد أخرجه مسلم في " صحيحه " من حديث حابر رضي الله عنه قال : " لعن رسول الله ﷺ أكل الرّبّا وموكله وكاتبه وشاهدُه " ، قال هم سواء . رقم : (٤٠٩٣).

(٥) هو: أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري، شيخ الإسلام، سمع ابن أبي مليكة، ثابت الباتي وعمرو بن دينار وخلق سواهم، عنه ابن حرب وابن المبارك، وأسد بن موسى وخلق، قال النهي: صدوق، حجة، ولم ينحط حديثه عن ربة الحسن، وقال الحافظ: ثقة عابد ثابت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخره، كانت وفاته سنة ١٦٧هـ . انظر: الميزان ١/٥٩٠، السير ٣٣٦/٧، التقريب ص ٢٦٨.

(٦) هو: أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان البصري الأحول، الإمام الحافظ محدث البصرة روى عن أنس بن مالك، وأبي قلابة والشعبي وخلق، عنه فتادة، وشعبة، وشريك وخلق. ثقة الجمهور كانت وفاته سنة أربعين ومائة. انظر: الميزان ٢/٣٥٠، السير ٢٦٢/٦، التقريب ص ٤٧١.

(٧) هو: أبو عمرو بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي الإمام علام العصر روى عن جماعة من الصحابة، عنه الحكم وحماد وعاصم والأحول وأمم سواهم، قال الحافظ ثقة مشهور فقيه فاضل كانت وفاته بعد المائة. انظر: الطبقات ٦/٢٥٦، السير ٥/٢٦٩، وما بعدها التقريب ص ٤٧٦-٤٧٥.

بالشهادة^(١).

قال: وجدثني بن أبي سليم عن خالد العبد^(٢) عن الشعبي أن رسول الله ﷺ [ق/٢] قال: "مَنْ أَكَلَ الرِّبَا فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهُ ذَمَنِي"^(٣).

قال: وحدثني أبو معاوية المديني^(٤) عن شريك^(٥) بن عبد الله بن سماك بن حرب عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "ما فَشَّىٰ فِي قَوْمٍ الرِّبَا وَالزِّنَا إِلَّا أَحْلَوْا بِأَنفُسِهِمْ عِقَابَ اللَّهِ"^(٦).

قال: وحدثني ابن أبي سليم عن أبي أمية الثقي عن يحيى بن أبي كثیر، أن رسول الله ﷺ مرّ بقبرين وهو على بغلته فحادث. قال: "حَادَتْ وَحْقُّهَا لَمَّا أَنْ تَحِيدَ، إِنْ صَاحِبَهُ هَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ؛ أَمَّا فَلَانَةُ إِلَّاهَا كَانَتْ تَأْكُلُ لَحْمَ النَّاسِ وَأَمَّا فَلَانٌ فَكَانَ يُرْبِي فِي تَجَارَتِهِ"^(٧).

(١) مراده الشهادة على العقود الربوية، مشيراً إلى ما صبح عنه ﷺ في لعن من شهدَ على الربا.

(٢) هو خالد بن عبد الرحمن العبد^(٨)، أكثر رواياته عن الحسن، متروك الحديث. انظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني ١٧/١، معرفة التذكرة، لأبي طاهر المقدسي ص ١٣٧.

(٣) مرسلاً، لأن الشعبي لم يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، والضعف، لضعف خالد العبد^(٩)، وهو متروك الحديث، انظر: معرفة التذكرة ص ١٣٧.

(٤) هو: محمد بن حازم بن زيد (لقبه فافاد) الكوفي الضرير الإمام الحافظ الحجة، حدث عنه هشام بن عروة، وعاصم الأحوال والأعمش، وغيره، وعنده يحيى بن سعيد القطان والإمام أحمد وابن معين وخلق، كفَّ بصره وهو صغير ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يتهم في حديث غيره، كانت وفاته سنة حمس وتسعين ومائة. انظر: السير ٤٢/٣٩، الميزان ٤/٥٧٥، التقريب ص ٨٤.

(٥) هو: أبو عبد الله شريك بن عبد الله النجاشي ثم الكوفي القاضي بواسطه، ثم الكوفة، صدوق بخطئه كثيراً، تغير خطبه حفظه منه ولـي القضاة بالكوفة، كانت وفاته سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. الثقات ٦/٤٤٤، التقريب ص ٤٣٦.

(٦) إسناده حسن، وقد ثبت بلطف مقارب له ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٣٨٠٩)، وابن حبان في "صحيحه" صحيحه" (ح ٤٤١٠)، وأبو يعلى في مسنده (ح ٤٩٨١) من حديث ابن مسعود مرفوعاً : قال رسول الله ﷺ: "ما ظهرَ في قَوْمٍ الزِّنَا وَالرِّبَا إِلَّا أَحْلَوْا بِأَنفُسِهِمْ عِذَابَ اللَّهِ" ، وعند الحاكم في "المستدرك" وصححه: "إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله" (ح ٢٢٦١).

(٧) مرسلاً، لأن يحيى بن أبي كثیر لم يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، والضعف، لأن أبو أمية ضعيف، وكذلك يحيى بن أبي كثیر مدلس وقد سبق في ترجمتها. انظر: أسماء المدلسين، للسيوطى ص ١٠٦.

قال: وحدثني أسدُ بن موسى وحماد بن مسلمة عن أبي هارون العبدِي^(١) عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع رسول الله ﷺ يحدث عن ليلة أسرى به، فكان فيما حدث: "أنه أتى على آل فرعونَ حيث يُنطلقُ هم إلى النارِ يُعرضونَ عليها غدوًا وعشيًّا، فإذا رأوها قالوا: ربنا لا تُقْيم الساعَةَ، لما يَرَوْنَ من عذابِ اللهِ، قال رسول الله ﷺ: "إذا أنا بِرِحَالِ بُطُونِهِم مثلُ الْبَيْوتِ يَقُومُونَ فَيَقْعُدُونَ لِبُطُونِهِمْ وَلِظُهُورِهِمْ، فَيَأْتِيَ عَلَيْهِمْ آلُ فَرَعَوْنَ فَيَرْكُضُونَهُمْ بِأَرْجُلِهِمْ تَرْوِيَا، قال رسول الله ﷺ: قلتُ من هؤلاء يا جبريل، فقال: هؤلاء أكلة الرّبّا فتلا رسول الله ﷺ "الذين يأكلون الرّبّا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبط الشيطان من المس"^(٢). قال: وحدثني الحزامي^(٣) عن الواقدي^(٤) عن عبد الله بن سلام، قال: "يؤذن يوم القيمة للّير والفاجر"^(٥).

(١) هو عمارة بن حوين، بحيم مصغرة، أبو هارون العبدِي، مشهور بكنيته، متزوج ومنهم من كذبه شيعي من الرابعة، الرابعة، مات سنة ١٣٤هـ. انظر: الجرح والتعديل ٣٦٣/٦، التقريب ص ٧١١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" ٣٥٣/٢ ، و ابن ماجة في السنن برقم (ح ٢٢٧٣)، والأصبهاني من حديث أبي سعيد الخدري رض، نحوه، وفيه قلت: مَن هُولَاءِ يَا جَبْرِيلَ فَقَالَ: هُولَاءِ أَكْلَةُ الرّبّا مِنْ أَمْتَكَ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الْذِي يَتَخَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" ٣٥٣/٢ . قال البوصري: إسناده ضعيف. انظر: جمع الجواب للسيوطى ٨٤٩/١ ، بجمع الروايات، للهيثمي ١٣٧/٤ .

(٣) هو: إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الحزامي القرشي أخذ عن ابن عيينة ومالك وقيل لقيه، وشكك في ذلك الحافظ ابن حجر وعن ابن حبيب، كانت وفاته سنة ٢٣٠هـ. انظر: تذكرة الكمال ٢٠٧/٢ ، تذكرة التهذيب ١٥٩/٣ ، التقريب. ص ٩٤ .

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن واقد الأسلمي، الواقدي القاضي، صاحب النصائح والمغازي، أحد أوعية العلم على ضعفه المتفق عليه، حدث عن ابن حريج، والضحاك وابن أبي ذئب وخلق، وعنه أبو بكر بن أبي شيبة وحمد بن سعد، والشاذكوني وخلق قال الحافظ: متزوج من سعة علمه. كانت وفاته سنة سبع ومائتين. انظر: السمر ٢٩٣/٨—٣٠٢، الميزان ٦٦٢/٢ ، التقريب ص ٨٨٢ .

(٥) ثماَن الأثر: قال عبد الله: ويؤذن الله للّير والفاجر يوم القيمة إِلَّا أَكَلَ الرّبّا فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الْذِي يَتَخَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" أخرجه عبد الرزاق في مصنفه "كتاب البيوع باب ما جاء في الرّبّا" ، والبيهقي في شعب الإيمان ٤/٣٩٢ (ح ٥٥١٤) . والأثر ضعيف لوجود الواقدي.

[١) عن يوسف (٢) بن عبد الله بن سلام عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "الدرهم من الربا أعظم عند الله من مائة فجرة" (٣)

قال: وحدثني أسد بن موسى عن ابن طبيعة عن عطاء (٤) بن أبي مسلم عن عبد الله بن سلام أن رسول الله ﷺ قال: "الدرهم يصيّب الرجل من الربا أعظم عند الله من مائة زينة يزنيها في الإسلام" (٥).

(١) هكذا في الأصل، سقط من المخطوط سند ابن حبيب إلى يوسف بن عبد الله.

(٢) هو: أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن سلام الإبراهيمي الإسرائيلي، ولد في حياة النبي ﷺ فسماه يوسف وأجلسه في حجره. حدث عن أبيه وعثمان وعلي عليه السلام، وعن عمر بن عبد العزيز ، وعيسى بن معقل ويزيد بن أبي أمية وغيرهم. قال الحافظ: "صحابي صغير" كانت وفاته في خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: السير ٢٨/٥-٢٩، الإصابة ٦٧١/٣، التقريب ص ١٠٩٤ .

(٣) أخرجه عبد البهقي في "شعب الإيمان" رقم : (٥٥٢٣) وفيه : "أن الدرهم يصيّب الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيبة من ستة وثلاثين زينة يزنيها الرجل" ، وجاء في الأوسط (٢٩٦٨) والصغر (٢٢٤) للطبراني بلفظ : "من أكل درهماً من الربا فهو مثل ثلاثة وثلاثين زينة". وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب ٢٨٩/١ .

(٤) هو: أبو عثمان عطاء بن أبي مسلم الخرساني ، واحتلّ في اسم أبيه، قيل: ميسرة ، وقيل: عمر، وقيل: غير ذلك ، حدث عن: ابن المسب وعروة وعطاء وعدة، وقيل: ابن عباس و غيره، وعنده: عمر وشعبة وسفيان ومالك وخلق. وثقة غير واحد، وقال الحافظ: صدوق بهم كثيراً ويرسل و يدلّس، كانت وفاته سنة خمس وثلاثين ومائة. انظر: السير ٢٥٨/٦، تهذيب الكمال ١١٠/٢٠، التهذيب ٢١٢/٢٢ .

(٥) قال المishi في مجمع الرواين ٤ / ٢١١: رواه الطبراني في الكبير ١٣ / ٤١١، ٤١١ / ١٧١. وعطاء الخرساني لم يسمع من ابن سلام، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب ٢٨٩/١ ح ١١٥٩ . وهو عند الطبراني بلفظ: "الدرهم يصيّب الرجل من الربا؛ أعظم عند الله من ثلاثة وثلاثين زينة يزنيها في الإسلام". وأخرجه البهقي في شعب الإيمان ٣٦٥/٥١٣٥) وابن أبي الدنيا في كتاب ذم الغيبة ص ٤١ (ح ٣٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فذكر أمر الربا وعظم شأنه، وقال : إن الدرهم يصيّب الرجل من الربا، أعظم عند الله في الخطيبة من ستة وثلاثين زينة يزنيها الرجل، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم " . وصححه الشيخ الألباني - رحمة الله - في صحيح الترغيب والترهيب ١٧٨/٢ .

قال: وحدثني ابن أبي سليم عن عبد القدوس بن حبيب الدمشقي^(١) عن ابن عباس نحوه.

قال: وحدثني معاذ بن الحكم^(٢) عن مقاتل بن سليمان^(٣) عن نافع عن ابن عمر مثله.

قال: وحدثني الطلحي^(٤) عن عبد الرحمن^(٥) بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار
يسار عن عبد الله بن سلام قال: الرّبّا سبعون حُوباً وأدناه منزلة مثل اضطجاع الرجل مع
أمه^(٦).

(١) هو: سعيد عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الوحاظي . روى عن: مجاهد، وعكرمة وعطاء وعدة، وعن عمو بن الحارث، وحبيرة بن شريح، والثوري وخلق، اتفقوا على ترك حديبه، كانت وفاته بعد السبعين ومائة. انظر: السير
المرتضى، المغني ٤٠١/٢، ٤٣٨/٧.

(٢) أبو خالد معاذ بن الحكم، يروى عن : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، روى عنه : يزيد بن سنان البصري الذي
سكن مصر. "النفاثات" لابن حبان (ح ١٥٨٦٤).

(٣) هو: أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي ، كبير المفسرين، روى عن : مجاهد والضحاك وعطاء وعدة، وعن بقية،
وعبد الرزاق وشابة وخلق، قال النهي: "أجمعوا على تركه" كانت وفاته بعد حسين ومائة. انظر: السير
الميزان ١٥٤/٤، المغني ١٧٣/٤، التقريب ص ٩٦٨.

(٤) هو: هارون بن صالح بن محمد التميمي الطلحي . روى عن : عبد الرحمن بن زيد، وعن عبيدة بن حبيب وغيره، قال
الحافظ: صدوق، كما ذكره ابن حبان في "النفاثات" ، كانت وفاته سنة ٢١٦ هـ. انظر: النفاثات
التقريب ص ١٠١٤.

(٥) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدي، حدث عن أبيه وابن المكدر، وعن أصبغ وقيبة، وهشام بن عمار
وآخرون، قال الحافظ: ضعيف كانت وفاته سنة ٨٢ هـ . انظر: السير ٥٨/٧، التقريب ٥٧٨.

(٦) رواه ابن ماجة في سنته كتاب التجارات، باب التغليظ في الرّبّا، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح ٥٥١٧)،
والطبراني في الأوسط (ح ٧١٤٧) .، من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الرّبّا سبعون حوباً، أدنىها
أن ينكح الرجل أمه" (ح ٢٢٧٤)، وهذا لفظ النسائي، ولفظ البيهقي والطبراني: "الرّبّا أثمان وسبعون باساً أدنىها
مثل إثبات الرجل أمه" . وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٩٥/٥ ، والعقيلي في ضعفه ٢٥٧/٢ من طريق
عبد الله بن زياد، ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (ح ١٢٢٤) ، وأخرجه ابن الجارود في
المنتقى (ح ٦٤٧) من طريق النضر بن محمد، وابن عدي في الكامل ٦/٤٨٢-٤٨٣ من طريق عفيف بن سالم .
ثلاثتهم : عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثیر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، نحوه .

قال: وحدثني أسد بن موسى عن حماد عن محمد بن المنكدر^(١) عن عبد الله بن عمرو ابن العاص قال: "الرّبّا سبعون باباً أدناه كالذى ينكح أمه"^(٢).

قال: وحدثني ابن المغيرة^(٣) عن مسمر^(٤) بن كدام عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عمر بن الخطاب: "لأنَّكُونَ أَعْلَمُ أَبْوَابَ الرّبّا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ مَصْرِهَا وَكُورِهَا"^(٥).

قال: وحدثني أسد بن موسى عن عامر بن يساف^(٦) عن الضحاك بن مزاحم^(٧) قال: "مَنْ تَاجَرَ تاجِرًا لِيْسَ بِفَقِيهٍ، إِلَّا أَكَلَ الرّبّا إِنْ شَاءَ أَوْ أَبَى".

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن المديد القرشي المداني الإمام الحافظ القدوة حدث عن النبي ﷺ مرسلاً وعن عائشة وأبي هريرة، وابن عمر وخلق عنه عمرو بن دينار، والزهرى ومالك وخلق كثیر. متفق على توثيقه. ولد لبعض وثلاثين، وكانت وفاته بعد الثلاثين ومائة. انظر: طبقات ابن سعد ٣٥٦/٥، السير ١٥٥/٥، التقريب ص ٨٩٩.

(٢) سبق تغريبه ص ٢، ص ٣٨.

(٣) ذكره في غير ما موضع "عبد الله بن المغيرة" وهو الكوفي، سمع سفيان الثوري ومن كبار الكوفيين، مسمر بن كدام... وعنه سليمان بن عمران، قال ابن أبي حاتم: "ليس بالقوى"، كانت وفاته في القرن الثالث. انظر: طبقات علماء إفريقية، الحشني، محمد بن الحارث ٨٥، الجرح والتعديل ١٥٨/٥.

(٤) في الأصل "مسعود" مصحف من (مسمر): أبو سلمة مسمر بن كدام بن ظهير الملالي الكوفي الإمام الشقة ثبت الحافظ. حدث عن: عدي بن ثابت وعمرو بن عمارة والحكم بن عتبة وخلق، وعنه: سفيان بن عيينة، ويحيى بن القطان، وعبد الله بن محمد بن المغيرة وخلق سواهم، أجمعوا على توثيقه. كانت وفاته سنة خمس وخمسين ومائة. انظر: السير ١٢٧/٧، الميزان ٤، ٩٩، التقريب ص ٩٢٦.

(٥) المدونة ٤٦/٣، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" نحوه ٢٦/٨ برقم (١٤١٦١). وعند البخاري في صحيحه (ح ٥٢٦): "وَنَلَاثَ وَدَدَتْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفَارِقْنَا حَقَّ بِعْهَدِنَا عَهْدًا جَدَّ وَكَلَّةً وَأَبْوَابَ الرّبّا".

(٦) هو: عامر بن عبد الله، شيخ لرواد بن الجراح، مجھول من التاسعة، وقال الحافظ: "وأظن اسم جده يساف، وقد ينسب إلىه" انظر: التقريب ص ٤٧٧.

(٧) هو: أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الملالي المخرساني، صاحب التفسير . حدث : عن ابن عباس وعمر وأنس بن مالك وغيرهم، وعنه مقاتل وعلي بن الحكم وابن خالد وآخرون، وثقة أحمد بن يحيى بن معين، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

قال: وحدثني ابن أبي سليم عن مندل^(١) بن علي بن حازم عن أبي هريرة أنه قال: "إذا لم يفْقَهَ الرَّجُلُ التَّاجِرُ أَوْ يَسْأَلُ^(٢) ارْتَطَمَ فِي الرِّبَا ثُمَّ ارْتَطَمَ^(٣)".

قال: وحدثني طلق^(٤) عن مسلمة بن علي^(٥) عن عبد الرحمن بن يزيد^(٦) عن مكحول عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "سَأَتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ فِيهِ الرِّبَا كُلُّهُمْ، فَالنَّاجِي مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ كَالَّذِي يَصِيبُهُ غُبَارٌ"^(٧)، قال أبو هريرة: الغيبة من غباره^(٨).

وضعفه بحبي بن سعيد. قال الحافظ: صدوق كثير الإرسال" وكانت وفاته بعد اثنين ومائة. انظر: طبقات ابن سعد ٣٠٣/٤٨١، السير ٤٨١/٥، التقريب ص ٤٥٩.

(١) هو: أبو عبد الله مندل بن علي بن حازم العزري الكوفي، قال الحافظ: "واسمه عمرو ومندل لقب، ضعيف من السابعة، ولد سنة ثلاثة وثلاثة ومائة، ومات سنة سبع أو ثمان وستين. انظر: الكامل في الضعفاء ٤٢٧/٢، تاريخ بغداد ٢٥٥/٨، التقريب ص ٩٧٠.

(٢) "يسْتَلِ": هكذا في الأصل.

(٣) هذا الأثر بهذا الإسناد ضعيف لوجود ابن حبيب ومندل. وقد أورده الخطيب البغدادي بسنده بلفظ "عن علي أنه جاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، أريد أن أتاجر، فقال له: "الفقه قبل التجارة، إنه من أتجر قبل أن يفقه ارتطم في الرِّبَا، ثم ارتطم. انظر: الفقيه والتفقه ٦٥/١، ومعنى ارتطم: وقع، وارتباك، ونشب، ارتطم في الوجل؛ وقع فيه، أبو عبيد: ارتطم على الرجل أمره سُدِّتْ عليه مذاهبة". انظر: المخصص لابن سيده ٣٦٥/٣، الفائق للزمخري ٢/٦٥.

(٤) طلق بن غنم بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي المحدث الحافظ، سمع زائدة وشيبان ومالك بن مغول وجماعة، وعنه وأحمد بن حنبل، البخاري ، وأبو كريب وأخرون، قال الحافظ: ثقة، كانت وفاته سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: السير ٩/٢٤، الميزان ٢/٣٤٥، التقريب ص ٤٦٦.

(٥) هو: أبو سعيد مسلمة بن علي الحشني الدمشقي البلاطي. قال الحافظ: "متروك من الثامنة، مات قبل سنة تسعين" انظر: الجوزياني، أحوال الرجال ص ١٦١، الجرح والتعديل ٨/٢٦٨، التقريب ص ٩٤٣.

(٦) عبد الرحمن بن يزيد بن عميم السلمي الدمشقي صاحب مكحول، حدث عن الزهري وبلال بن سعد وغيرهم، وعنه ولداه خالد وحسن، وأبو أسامة وغيرهم. ضعفه الجماعة كانت وفاته سنة بعض وخمسين ومائة. انظر: الميزان ٢/٣٨٩، التقريب ص ٦٠٤.

(٧) في الأصل غشارة مصحفة عن (غبار).

قال: وحدثني بن أبي سليم عن حماد بن أبي سلمة قال: كان الشعبي يقول: " ما أثال شيئاً من العلم أقل علمًا من باب الرّبّا" ، وقال: وحدثني أسد بن موسى عن المبارك^(٢) بن فضالة عن الحسن قال: إن هاهنا أقواماً أكلت الرّبّا لو أدركتنهم أقواماً مضوا [ق/٣٣] لتصبوا لهم الحرب.

قال وحدثني مطرف^(٣) بن عبد الله عن مالك بن أنس قال: وكان الحسن يقول: "إن استسقينَتْ ماءَ فَسَقِيَهُ من بَيْتِ صَرَافٍ فَلَا تَشْرُبْهُ" ^(٤).

قال عبد الملك بن حبيب: " لأن الغالب عليهم عمل الرّبّا؛ وقد قال رسول الله ﷺ: "عن الله أكيل الرّبّا وموكله" ^(٥).

قال: وحدثني علي بن معبد^(٦) عن فوجة^(٧) والسكن بن أبي كريمة^(٨)، قالا: صلينا مع أبي زيد الإيادي^(٩) في الجمعة، فلما خرجنا من المسجد مر بدار فاستسقى، فأوتى بقدح ماء، فقال: "من هذا الدار؟ فقيل: لفلان الصيري، فرده، ولم يشرب منه" ^(١٠).

(١) رواه أبو داود في سننه (ح ٣٣٣١)، و الترمذى في سننه (ح ٣٣٣١)، و ابن ماجة في سننه (ح ٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لِيَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَقِنُ أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرّبّا فَإِنَّمَا يَأْكُلُهُ أَصْاحَابُهُ بُخَارَه"

قال أبو عيسى: " أصحابه من بخاره" ، قلت: وهو المافق لما في رواية ابن ماجة. وضعفه الشيخ الألباني، انظر: ضعيف ابن ماجة (ح ٢٢٧٨).

(٢) هر: أبو فضالة مبارك بن فضالة بن أبي أمية القرشي العدوى الإمام الحافظ الصادق من كبار علماء البصرة صحب الحسن وحدث عنه فاكير وعن ثابت وعلي بن يزيد، وعنده وكيع، وأبو داود، وشابة وخلق سواهم. قال ابن عدي: عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة" وقال الذهبي: " هو حسن الحديث" ، قال الحافظ: صدوق يدلس ويسوئي" ، كانت وفاته سنة ست وستين ومائة. انظر: السير ٢١٢/٧، التقريب ص ٩١٨.

(٣) هر: أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن سليمان اليساري المدى سمع مالكا وغمده، وعنه عبد الملك بن حبيب وخلق. صحب مالكا سبع عشرة سنة، قال الحافظ: ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه كانت وفاته سنة عشرين ومائتين. انظر: المدارك ٣/١٣٦، التقريب ٩٤٨، الديباج ٢/٢٧١.

(٤) ذكره ابن رشد في البيان والتحصيل ١٧/١٦٠.

(٥) سبق تخرجه ص ٢.

قال عبد الملك: وسمعتُ أصبعَ بنَ الفرج يكرهُ أنْ يستظلَّ بظلِّ الصَّبَرِيِّ^(٦).

قال: وحدثني أسدُ بنُ موسى عن حمادِ بن سلمةَ عن أبي العالية^(٧) قال: مررتُ بالكافةِ بسوقِ الصيارفةِ، فإذا بشيخٌ قد وقفَ عليهم، فقال: يا معشرَ الصيارفةِ أبشروا بالنار^(٨): فسألتُ عنه فقلتُ: من هذا؟ قالوا: عبدُ اللهِ بنُ أبي أوفى صاحبُ النبيِّ^(٩).

قال عبدُ الملك: هذا لأنَّ الرّبّا غالِبٌ عليهم، لا ينجُون منه في تجارةِ قيمٍ، وقد بلغني أنَّ رسولَ اللهِ^ﷺ "فهي عن التجارة بالصرف"^(١٠).

(١) هو: أبو المحسن علي بن معبود بن شداد العبدى، روى عن الليث وابن المبارك وابن وهب، وعنده: إسحاق الكوسري وأبو حاتم وابن حبيب، ثقة من كبار الحفاظ كانت وفاته سنة (٢١٨هـ). انظر: الثقات ص ٣٥١، التهذيب ٣٨٤/٧.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) روى عن ابن عباس والزهري ومحمد بن عبادة، وعن وكيع وحيوة، ذكره ابن حبان في الثقات، كانت وفاته بعد ١١٥هـ. انظر: التاريخ الكبير ٤٠٤/٤٢٧ ، الثقات ٦/٤٢٧ ، تهذيب الكمال ٢٤/٤٢٤.

(٤) ذكره الطبراني في "الأوسط" ، روى عنه ابن إسحاق، ومحمد بن عباد، وقال الهيثمى: لا أعرفه. انظر: مجمع الزوائد ٢/٦٨ ، الجرح والتعديل ٨/١٧ ، تهذيب الكمال ٢٤/٤٢٤.

(٥) ذكره ابن رشد في البيان والتحصيل ١٨/٧٣ .

(٦) انظر: التراذر ٥/٣٩٩.

(٧) هو: رفيع بن مهران الرياحى البصري الإمام المقرئ الحافظ المفسر سمع عمر وعلي وأبي بن كعب وآخرون، وعنده قنادة وثابت وعاصم الأحول قال الحافظ: ثقة كثير الإرسال كانت وفاته بعد ثلاث وستين. انظر: الطبقات ٧/٧٢، السمر ٥/٢٠٧-٢١٢، التقريب ص ٣٢٨.

(٨) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" بتصاميم مرفوعاً بسند لا يأس به عن القاسم والوراق قال: رأيتُ عبدَ اللهِ بنَ أبي أوفى^{رض} في رواةِ الصيارفةِ يقول: "يامعشرُ الصيارفةِ! أبشروا، قالوا: بشرَكَ اللهُ بالجنة، لم تبشرنا يا أبي محمد؟ قال: قال رسولُ اللهِ^ﷺ للصيارفة: "أبشروا بالنار". انظر: المجمع، للهيثمى ٤/١١٩ ، والدر المنشور للسيوطى ٣/٣٨٠ .

(٩) ويشهد لهذا الأثر النصوص الصحيحة المتواترة الدالة على تحريم التعامل بهذا النوع من الرّبّا، منها حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - وسيأتي تخرجيهم في باحثما - إن شاء الله تعالى .

الباب الثالث

ذكر ما في الباب الثالث من الحلال والحرام في بيع الذهب والورق بالورق

قال عبد الملك بن حبيب: السنة في بيع الذهب بالذهب، والورق بالورق، وزناً بوزنٍ ومثلاً بمثيلٍ، يداً بيدٍ، مضروبها بمضروبها، ومضروبها بمكسورةها ومكسورةها، ومضروبها بمحضها ومتصوّغها بمحضها، لا يحلُّ شيءٌ من ذلك بعضه ببعضٍ إلا وزناً بوزنٍ مثلاً بمثيلٍ ويداً بيدٍ، لا يحلُّ فيه الزيادة، ولا يقعُ فيه الأجلُ، بذلك قامت السنة^(١) عن رسول الله ﷺ وعليه اجتمع أهلُ العلم^(٢).

قال: وحدثني مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "لَا تَبِعُوا النَّحْبَ بِالنَّحْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِعُوا الْوَرْقَ بِالْوَرْقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَائِبًا بِنَاجِزٍ"^(٣).

(١) سورد المؤلف بعض الأحاديث الدالة على ذلك.

(٢) قال ابن هبيرة في الإنفصال ٢١٢/١ : أجمع المسلمين على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً والورق بالورق منفرداً، تبرها ومضروبها وتحلها إلا مثلاً بمثيل، وزناً بوزن، يداً بيد، وأنه لا يباع شيء منها غائب بناجر. وانظر: ابن عبد البر في "الاستذكار" ٣٤٧/٦.

(٣) وثبت شحروه في الصحيحين بلفاظ متقارب، أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٧٥)، وكذا مسلم في صحيحه، صحيحه، (١٥٨٤) وجاء في رواية مسلم : "... قال أبو سعيد الخدري: أبصرت عيناي وسمعت أذناني رسول الله ﷺ يقول: "لَا تَبِعُوا النَّحْبَ بِالنَّحْبِ، وَلَا تَبِعُوا الْوَرْقَ بِالْوَرْقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا يَدَا بِيَدٍ".

قال: وحدثني عبد الله بن صالح^(١) عن الليث عن يحيى بن سعيد^(٢) أن عبد الله بن أبي سلمة حدثه أن رسول الله ﷺ جعل السعدين على المقاسيم يوم خير، فجعلوا أسعاراً كل أربعة متقابلة بثلاثة عيناً، قال رسول الله ﷺ: "أرميتما فرداً"^(٣)، والسعدان؛ سعد بن مالك، وسعد بن عبادة. قال: وحدثني ابن أبي سليم عن إسماعيل بن مسلم^(٤) عن أبي المتوكل الناجي^(٥) عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "الذهب بالذهب مثلاً بمثلٍ، فمن زاد أو استزاد فقد أربا، والورق بالورق مثلاً بمثلٍ، فمن زاد أو استزاد قد أربا"^(٦).

قال عبد الملك: وإن تبايعا رجلان ذهباً بذهب، أو ورقاً بورق وزناً بوزن، فرجحت إحدى الكفتين، فأراد صاحبها أن يسلّم ذلك لصاحبه معروفاً منه، فلا يحمل ذلك^(٧).

قال: وحدثني عبد الله بن المغيرة عن سفيان الثوري عن محمد بن السائب^(٨) عن أبي

(١) أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد الجهمي شيخ المصريين، لازم الليث بن سعد وأكثر عنه، كما سمع من ابن الماجشون وأبن وهب وخلق، وعن البخاري والدارمي والترمذى وغيرهم. كانت وفاته سنة ٢٢٣ هـ قال الحافظ: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. انظر: السير/٩، التقريب ص ٥١٥.

(٢) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى الخزرجي المدنى عالم المدينة، وتلميد الفقهاء السبعة، مع أنس بن مالك والسائب، والقاسم بن محمد، وعنه الزهرى، ومالك، والليث وخلق، ثقة ثبتت كانت وفاته بعد الأربع والأربعين ومائة. انظر: السير/٤، التقريب ص ١٠٥٦.

(٣) رواه مالك في الموطأ رقمه (١٣١٦). وهو متصل الإسناد ورواته ثقة. قال ابن عبد البر: ومعنى هذا الحديث يتصل من حديث عبادة وغيره عن النبي ﷺ الاستذكار ٦/٣٤٧.

(٤) هو: أبو محمد إسماعيل بن مسلم العبدى البصري القاضى روى عن الحسن البصري وأبي المتوكل وسعيد بن مسروق، وعن ابن المبارك وأبن مهدي وروح بن عبادة، وعدة، قال أحمد ليس به بأس ثقة، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنمساني ثقة قال الحافظ: وقال الدارقطنى ثقة، وذكره بن حبان في الثقات. انظر: تاريخ ابن معين ١/٦٦، الثقات ٦/٣٧ ، التهذيب ١/٢٨٨.

(٥) هو: علي بن داود الناجي البصري، قيل حدث عن عائشة، وأبي هريرة وأبي سعيد وعنه قنادة، وحميد الطويلي وخالد الحذاء وعدة، متفق على ثقته وكانت وفاته سنة اثنين ومائة، وقيل: ثمان ومائة. انظر: السير ٥/١٥، التقريب ص ٦٩٥.

(٦) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . رواه مسلم برقم : (١٥٨٤).

(٧) وهو المذهب انظر: الناج والاكليل ٤/٣٣٤، شرح مياره ١/٤٨٢.

سلمة أن أبي بكر الصديق راطل أبو رافع خلخالين بدراهم، فوضع الخلخالين في كفة ووضع الدرام في الكفة الأخرى، فرجحت الخلخالان شيئاً يسيراً، فقال أبو رافع: هو لك أنا أحلم لك، فقال أبو بكر: إن أحلمتك لي، فإن الله لم يحتمل لي، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الذهب بالذهب وزناً بوزنِه، والورق بالورق وزناً بوزنِه، [ف/٤] الزائد والمستزاد في النار" (١)، ثم دعا أبو بكر المبرأة فسجّله حتى استوى ثم أخذ وأعطى (٢).

قال عبد الملك: ومن عمل بذلك، فأراد أن يعطي للرّجحان ثمناً من عين أو عرض، فلا يحل ذلك؛ لأنّه يدخله الفضل بين الورقين، وقد حرّمه رسول الله ﷺ (٣).

قال: ولو اعتدلت الكفتان؛ إلا أن صاحب الحلبي أراد أن يأخذ لصياغته ثمناً من صاحبه الذي راطله (٤)، مثل أن يكون صائغاً، فيقول: أعطني قدر أجراً، فذلك لا يحل (٥).

(١) محمد بن السائب بن بركة المكي، قال الحافظ: ثقة من السادسة. انظر: الثقات ٣٧٤/٣ ، التقريب ص ٨٤٦.

(٢) ثبت عند مسلم في صحيحه برقم (١٥٨٨) والنسائي في السنن برقم: (٤٥٧٣). من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب وزناً بوزنِه مثلٌ، والفضة بالفضة وزناً بوزنِه، مثلٌ، فمن زاد أو أستزاد فهو ربا"، ولفظ النسائي: "... فمن زاد أو ازداد فقد أربى" .

(٣) ورد هذا الأمر في المدونة ١١٠/٣ من طريق ابن وهب عن يوسف بن يزيد عن سفيان الثوري عن محمد بن السائب عن أبي سلمة أو سلمة بن سائب عن أبي بكر الصديق...، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٣١/١ ، و البزار بنحوه (٩٨٢١)، وفي إسناد هذا الأخير حفص بن أبي حفص، قال الذهبي: ليس بالقوى. انظر: المغني في الضعفاء (١٦١٠)، ص . ٢٠٨ .

(٤) في قوله ﷺ: "مثلاً يمثل ولا تُنفِّعوا بعضاً على بعض" ، إلا أن مالكاً - رحمه الله - أحازه على وجه المعروف، وقال في المبسوط بعد ذكره الأمر " وإذا اشتري الرجل عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم فضة فزادت عليها دانقاً فرهبه له هبة ولم يدخله في البيع فهو جائز، لأن المحرم الفضل الحالي عن المقابلة إذا كان مستحيناً بالبيع، وهذا مستحق بعقد التبرع، وهو غير مشروط في البيع، ولا يؤثر في البيع، فإن قيل: فلماذا لم يقله أبو بكر رضي الله عنه؟ قيل: كأنه احتاط في ذلك، أو علم أن أبي رافع رضي الله عنه كان وكيلًا في بيع الخلخال، والوكيل بالبيع لا يملك الغبة، انظر: الكافي لابن عبد البر ٢/٦٣٨، المبسوط ٦/٢١١ باب العيب في الصرف .

قلت: نعم لا يحل ذلك^(٣).

وقد حدثني أسد بن موسى عن نصر بن طريف^(٤) بن نافع قال لعمر بن الخطاب: إني أصوغ الذهب فأبيعه بوزنه فآخذ لعملي أجرًا، فنهاه عن ذلك، وقال: لا تبيع إلا وزناً بوزن ولا تأخذ فضلاً^(٥).

وحدثني مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد قال: كتُّ مع عبد الله بن عمر فجاء صائغ، فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أصوغ الذهب، ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه، فأستفضل من ذلك مثل عمل يدي، فنهاه عبد الله عن ذلك، فجعل الصائغ يردد عليه المسألة، وعبد الله ينهاه، حتى انتهى إلى باب المسجد، أو إلى دايه يريده.

(١) راطله: رطل: الرطل والرطل الذي يوزن به ويقال، ورطله يرطله رطلًا بالتحقيق: إذا زاره وزنه لعلم كم وزنه والمراطلة: الوزن، وفي الاصطلاح: بيع ذهب به وزناً أو فضة كذلك. انظر: معجم مقاييس اللغة ٤٠٣، اللسان ١١، المصباح المنير، ٢٣، شرح حدود ابن عرفة ٣٤١/١.

(٢) انظر: المدونة ٣/٩٩-١٠٠؛ لأن الصياغة ملقة في المراطلة. انظر: الفاتح والإكليل ٤/٣٣٥.

وقد اختلف العلماء خارج المذهب في هذه المسألة؛ فمنهم المانع كالخلفية والمالكية والشافعية ورواية عبد الحنابلة، ومنهم المخيز وهو مذهب، قال في الشرح الكبير: "فاما إن قال صائغ: اصنع لي خاتماً وزنه درهم، وأعطيك مثل زنته، وأجرتك درهماً . فليس ذلك بيع درهم بدرهين . وقال أصحابنا : للصائغ أخذ الدرهين ، أحدهما في مقابلة الخام، والثاني أجرة له". عبد الرحمن بن قدامة ١٢/١ وانظر: بدائع الصنائع، للكاساني ٢٠/٢، المدونة ٣/٩، المجموع ١٠٠/٣.

(٤) هو: أبو حزي: نصر بن طريف الفصاب. روى عن قتادة وحماد بن أبي سليمان، وعنهم مؤمل بن إسماعيل وعبد الغفار الحرااني وأبو عمرو الضمير، قال ابن المبارك: كان قدرها ولم يكن ثبت، وقال أبُو حَمْدَةَ: لا يكتب حدبه، وقال النسائي وغيره: متزوج، وقال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث، وقال الفلاس: ومن أجمع عليه من أهل الكذب أنه لا يروى عنهم قوم منهم: أبو حزي الفصاب نصر بن طريف، وكان أميًّا لا يكتب، وكان قد حلط في حدبه، وكان حفظ أهل البصرة، حدث بأحاديث، ثم مرض فرجع عنها، ثم صبح فعاد إليها، وقال البخاري: سكتوا عنه. انظر: التاريخ الكبير ٨/٥٠، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٨/٦٦، لسان الميزان، لابن حجر ٦/١٥٣.

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٤٥٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٣٩)، عن أبي رافع، قال: قلت لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين إني أصوغ الذهب فأبيعه بالذهب بوزنه، وآخذ لعملي أجرًا، فقال لا تبيع الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن، والفضة بالفضة إلا وزناً بوزن، ولا تأخذ فضلاً.

أن يركبها، ثم قال عبد الله بن عمر: الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما، وهذا عهْدَ نبِيِّنَا ﷺ إلينا، وعهْدُنَا إِلَيْكُمْ^(١).

قال عبد الملك: ولا يحل أن يراطل الرجل دراهم بفضة على أن يصوغها له بشمن، وهو بغيره ما لو أخذها بوزنها، وأعطيه أجرة عمله^(٢).

وقد حدثني أسد بن موسى عن همام^(٣) عن قادة عن أبي رافع قال: بعْتُ فضةً في خلافة عمرَ وصُعْتها بأجرة، فأبطلَ عمرُ أجرِي.

قال عبد الملك: ولو باعه الفضة، ولم يذكر صياغتها، ثم بدا لها بعد ما قبض كلُّ واحدٍ منها الذي له، أن يدفعها إليه يصوغها له بأجر قبل أن يفترقا من مجلسهما ذلك، فلا يجوز ذلك أيضاً، وإن كان بعد فرقتهما وصَحَّ ذلك بينهما، فلا بأس بذلك^(٤).

قال: ومن راطلَ رجلاً خلخالين بوزنِهما من الدرهم، أو بوزنِهما من الفضة، ثم وجدَ في الخلخالين كسراً أو عيباً في صياغتهما، فله أن يردهما كسلعة من السلع اشتراها فوجداً بها عيباً^(٥).

(١) رواه مالك في الموطأ رقم (١٣١٩)، و النسائي (٤٥٨٢)، و عبد الرزاق في مصنفه (١٤٥٧٤)، والبيهقي في الكبير (٣٤٠٨). وصححه الألباني. انظر: صحيح و ضعيف النسائي (٤٥٦٨).

(٢) انظر: النوادر٥/٣٥٧، وفيها: "ولا يجوز أن تراطل الصانع دراهم بفضة على أن يصوغها لك بأجر، وهو كالذي وجدها مصوقة فراتله لها وأعطيه أجرة" ، وانظر: البيان والتوصيل، لابن رشد الجد٦/٤٤٢، وهو المذهب. انظر: شرح ميارة على ابن عاصم ١/٤٨٢.

(٣) هو: أبو بكر همام بن دينار العوذى البصري، حدث عن الحسن وابن سيرين وقادة وخلق، وعن سفيان الثورى وابن المبارك وابن عليلة وغيرهم. قال الحافظ ثقة رباعاً وهم، كانت وفاته سنة أربع أو خمس وستين ومائة. انظر: السير٧/٢٢٥، الميزان٤/٣٠٩، التقريب ص ١٠٢٤.

(٤) انظر: النوادر٥/٣٥٧، والعبارة في هذه الأخيرة فيها اضطراب، وانظر: البيان والتوصيل ٦/٤٤٢.

(٥) جاء في المدونة "قلت: أرأيت إن اشتريت خلخالين فضة بوزنِهما من الدرهم أبْجِزُ هذا في قول مالك؟ قال: نعم، قلت: فإن أصحاب مشتري الخلخالين هما عيباً كسراً أو شعباً لم يعلم به حين اشتراهُما ألم يردهما؟ قال: لم

قال: ومن راطلَ رجلاً فضةً مصوغةً بدراهم، أو دراهم بفضة، ثم وجدَ في الدرهم درهماً مردوداً قبيح العينِ أو مكسوراً، فأراد رده لم يكن له، وليس يشبه عيب الدرهم في مثل هذا، عيب الخلخالين إذا كانا مصوغين، فهما كسلعة من السلع اشتراها إلا أنه إنما يشتري بوزنه، وأما الدرهم فليست بسلعة تُشتري، ولا يعتد في المراطلة بكتبه كما يعتد بصياغة الخلخالين، إلا أن يوجد في الدرهم درهم مغشوش قبيح الفضة، ففضته أدنى من الفضة الأخرى من التي راطله فيها، فيرده وَهُدْه بوزنه من الفضة، ولا تنتقض المراطلة كلّها لذلك، وهكذا سمعتُ من أرضي من أصحاب مالك^(١):

قال: وسييل الحلي كله، والآنية المصوغة في هذا، وسييل ما فسرت لك في الخلخالين، وسييل الذهب في مثل ذلك، وسييل الورق.

وقال: ومن راطلَ رجلاً دراهم بدراهم، أو دنانير بدنانير وزناً بوزنِ، فجاءت إحداهما أكثرَ عدداً من الأخرى؛ مثل أن يكون إحداهما ناقصة، والأخرى وازنة، فلا بأس بذلك إذا اعتدلَ لسانُ الميزان، وكذلك قال مالك [ق/٥] وجميع أصحابه^(٢)، وهو شبه المراطلة؛ أن يضع كلُّ واحدٍ منهما ذهبَه أو ورقَه في كفة الميزان، ويضع الآخرَ ذهبَه أو ورقَه في الكفة الأخرى، فإذا اعتدلَ أحدٌ وأعطي، ثم لا يبالي كان في الكفة الواحدة دراهم ناقصة، وفي الأخرى دراهم وازنة في أيّ أكثرَ عدداً، وإن كان في الكفة الواحدة دراهم، وفي الأخرى فضة أو حلبي، أو بعضُها فضة وبعضُها دراهم، أو بعضُها حلبي وبعضُها دراهم، لا يبالي اختلاف عيون الدرهم،

أسمع من مالكي فيه شيئاً إلا أنّي أرى أن يردهما بالعيوب الذي وجد فيهما ويأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين، قلت: فلم جعلت لصاحب الخلخالين أن يرده و لم يجعل ذلك لصاحب الدنانير الذي اشتري بدنانيره تراً مكسوراً؟ فقال: لأن الخلخالين يمترأ سلعة من السلع في هذا المرضع ولابد للناس أن يتباينوا بذلك بينهم ، ولا يصلح لهم أن يُدليسوا العيب فيما بينهم في الآية والحلبي وإنما هو يمترأ ما لو اشتراه سلعة أو بذهب فإذا أصاب عيوباً رده....".
المدونة ، ما جاء في البدل ٣٩٥/٨ .

(١) قابل هذا النص بما نقله ابن أبي زيد في نوادره ٥/٣٥٨-٣٥٩ من الواضحة.

(٢) انظر: الموطأ ٢/٦٣٨، المدونة ٣/١١٣، والاستذكار ٦/٣٦٥.

فكانت التي في الكفة الواحدة أجود في عيونها وزنها من الأخرى، أو كانت مسوية، ما لم يكن الذي يأخذ الناقصة منها والردية، إنما يريد أن يغشّها الناس، فـيكره ذلك من قبل الغش، وما^(١) وجه المراطلة فلا ، وإن كان ذلك البلد يجوز فيه الناقصة جواز الوازنة، وتجوز القبيحة الردية بجواز الجيدة العيون، فليس فيه شيء يكره^(٢).

وقد حدثنا مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن ابن قسيط^(٣) أن سعيد بن المسيب كان يراطل الذهب بالذهب، فيفرغ ذهب في كفة الميزان، ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهب في كفة الميزان الأخرى، فإذا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطي، ولا يرى بتفاضل عددها بأسا^(٤).

قال مالك: والدرهم في ذلك بعتلة الدنانير، لا بأس أن تأخذ أحد عشرة، إذا اعتدل لسان الميزان^(٥).

قال: وكذلك إذا راطله وزناً بوزنِ، فكانت إحدى الورقين أجود من الأخرى وصفاً، فلا بأس به، كانت جيغاً ورقاً مكسورة، أو كانت إحداهما مكسورة، والأخرى مصوقة، أو درهم مضروبة، إلا أن يكون صاحب الورق الجيدة منها، أراد أن يجعل مع ورقه الجيدة ورقاً هي أدنى من ورق صاحب الآخر، فلا يجوز ذلك؛ لأنه لم يكن ليرضى أن يراطله بورقه الجيدة، بورق صاحبه التي هي أدنى منها، إلا بالورق الرديء التي جعلها مع الجيدة، وهي دون ورق

(١) لعلها : و "أما".

(٢) انظر: الاستذكار ٣٦٥/٦، وهو المذهب . التاج والإكليل ٤/٣٤.

(٣) هو : أبو عبد الله يزيد بن عبد الله بن قسيط المدني الأعرج الإمام الفقيه الثقة، حدث عن أبي هريرة وابن عمر، وسعيد بن المسيب، وعنه أبي إسحاق ومالك واللبث وأخرون قال الحافظ: ثقة كانت وفاته سنة اثنين وعشرين ومائة. انظر: السير ٦/٢٨٧، الكاشف ٣/٢٤٦، التقريب ٧٧٨.

(٤) رواه مالك في "الموطأ" من رواية يحيى رقم : (ح ٣٩) كتاب البيوع، باب المراطلة من غير زيادة. " ولا يرى بتفاضل عددها بأسا". قال أبو عمر في "الاستذكار" ٦/٣٦٥ : أما المراطلة الذي ذكر عن سعيد بن المسيب فلا خلاف بين علماء المسلمين فيها".

(٥) انظر: المرطا ٢/٦٣٨. وهو المذهب . التاج والإكليل ٤/٣٤، الخرشفي على خليل ٥/٥١.

صاحبِه، ولا صاحبُه لم يكن يرضي أن يراطّله بورقه الرديئة، لو لا الجيدةُ التي معها، فخرجا من ذلك من سنة المراطلة، ودخل وجه التباع والتفضال فيما بين الورقين إذا أدخلوا هذا في مراطلتهما، وكان الشفُّ دخلَ في ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ : "لا تُشْفُوا بعضَها على بعضٍ"^(١).

قال: ولو كانت الورقُ الرديئةُ التي مع الجيدة، هي في رداءها مثل الأخرى وأجود^(٢)، لم يكن بذلك بأس، لأن صاحبَ الجيدة لم يختُرْ تفضيلَ ورقه على ورقِ صاحبِه شيئاً اتفع به^(٣).

قال: وكذلك هذا أيضاً في الذهبِ بالذهبِ المختلفين إذا تراطلا، فهما على ما فسرتُ لك في الورقين المختلفين فافهمْ هذا فإنه خفيٌّ. وكذلك كُلُّ ما لا يجوز من الطعامِ إلا مثلاً بمثل يجري مجرى هذا إذا اختلفت جودته، وسأفسر لك ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال عبدُ الملك: ولا تجوز المراطلةُ وبيعُ شيءٍ من الأشياء^(٤)، مثل أن يقولَ رجلٌ لرجلٍ: راطلي بذهبك ذهبي، أو ورقل بورقي على أن أبيعك ثوبي بكذا وكذا، أو قال على أن تبيعني ثوبك بكذا وكذا، يتشرط ذلك مع المراطلةِ، فلا يجيئُ ذلك؛ لأنَّه يدخلُه الفضلُ بين الورقين،

(١) أخرجه مالك في "موطنه" كتاب البيوع، باب: ما جاء في بيع الذهب بالفضة ثيراً وعياناً، (ح ١٣٤٧)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، وسنده ضعيف؛ لإرساله وإعظامه ، وانظر: المدونة ١١٤/٣.

(٢) لا يستقيم معنى الجملة مع وجود هذه اللفظة ، وقد تكون مقصومة خطأً من قبل الناسخ.

(٣) انظر: المدونة ١١٣/٣.

(٤) جاء تفصيل هذه المسألة في المدونة: في الرجلِ يبتاع الورقَ والعرضَ بالذهبِ ، قلت: أرأيت إن أعطى ذهباً بفضيةٍ وسلعةً مع الفضةِ أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ، ذلك جائزٌ إذا كانت الفضةُ قليلةً فذلك جائزٌ؛ لأنَّ الذهبَ بالفضة جائزٌ واحدٌ بعشرةٍ، وكذلك إذا كانت مع الفضة الكثيرة سلعةً من السلعِ بسيرةٍ قلت: فكذلك إنَّ كان مع الذهبِ سلعةً من السلع أو كان من الذهبِ والفضة مع كلِّ واحدةٍ منها سلعةً من السلع؟ قال: أما الذهبُ والفضةُ إذا كان مع الذهبِ العرضُ البسيطُ فلا بأس به يجوز من ذلك ما يجوز مع الفضة، ويكره من ذلك ما يكره مع الفضة ، وإن كان مع صاحبها تبعاً فلا أرى به بأساً ، ولا يكون صرفاً وبيناً إذا كان تبعاً وكانت بسيرةً، وكذلك إذا كان مع الذهبِ والورق مع كلِّ واحدٍ منها عرضٌ، فإنَّ كان ذلك من الذهبِ والورقِ بسيرٌ، أو كان العرضان بسيرين فلا أرى به بأساً، وإن كانت الذهبُ والورقُ والعرضان كثيراً فلا خير فيه، انظر: المدونة ٣٤٢/٨ .

والفضلُ بين الذهبين، ويصيّر ذلك الفضلُ بيعَ من باعَ منها صاحبَه، أو اشتري من اشتري منها من صاحبِه، ولو لا المراطلة لم يكنْ من ذلك شيءٌ، فكانَ أحدُها قالَ لصاحبِه: راطلني ذلك درهمٌ خارجٌ من المراطلة، فخرج ذلك من سنة المراطلة، وصار ذلك إلى بيعِ الورقِ بالورقِ، [٦/٦] وليس مثلاً بمثلِه، وإلى بيعِ الذهبِ بالذهبِ ليس مثلاً بمثلِه، وهو بابٌ من أبوابِ الرّبّا^(١).

واعلمُ أنَّ كُلَّ ما لا يجوزُ من الطعامِ إلَّا مثلاً بمثلِه، يجري مجرى هذا، فإنه لا يجوزُ أن يكونَ معه بيعُ شيءٍ من الأشياء، وسأفسِرُ لك في موضعِه إن شاءَ اللهُ تعالى.

قالَ: ومن باعَ من رجلٍ بيعاً بآلفِ درهم، فلما تقاده الألفَ قالَ ليس عندي إلَّا أنْفَضَ، [لا يجوز بجوازِ الوازنَة] فخذلها مني مراطلة؛ تضعُ ألفاً وازنةً في كفةِ الميزانِ، وأضعُ الناقصَ الذي عندي في الكفةِ الأخرى، فإذا اعتدلَ الميزانُ فخذلها، فذلك لا يجيءُ، وكذلك لو أرادَ أن يعطيه فضةً مكسورةً وزنَ آلفِ درهم، لم يحلَ ذلك، وهو بابٌ من أبوابِ الرّبّا؛ لأنَّ الألفَ الذي باعَ بها ليس وزنَ معمولٍ يتقادا عليه؛ لأنَّه إنما باعَه بالألفِ دراهماً عدداً، وزنَ العددِ مختلفٌ، فهو الآن يبيعه ألفاً بآلفٍ أكثرَ منها عدداً أو أكثرَ وزناً، فذلك الرّبّا^(٢)، ولكنَّ لو باعَه بيعاً بآلفِ درهم كيلاً بالجديدة، جازَ له أن يقضيه بالجديدة ما شاءَ من فضةً مكسورةً، أو دراهمَ نقصاً أكثرَ عدداً من الألف، لأنَّه قد اشترطَ وزناً معمولاً يحاطُ بمعرفته وعبلته.

قالَ: فجري السلفُ في هذا مجرى البيعِ فيما فسرتُ لك، إذا أسلفَ آلفَ درهم عدداً، فلا يجوزُ له أن يتقادى مراطلةً بوزنَ آلفِ وازنة، وإذا أسلفَه إليها كيلاً بالجديدة، فلا بأسَ بما أخذَ منه في الكيلِ من فضةٍ مكسورةً، أو دراهمَ مضروبةً أقلَّ عدداً من الألفِ أو أكثرَ.

(١) انظر: الاستذكار ٣٦٦/٦.

(٢) انظر: الناج والاكيل، للسواد ٤/٣٣٨ ، منح الجليل، لعليش ٤/٥٢٤ ، وهو المنصب.

قال: ومتى كان له على رجل ألف درهم كيلاً من بيع أو سلف، فقضاه إياها دراهماً أو فضة كيلاً، فرادت في كيلها، فقال المتقاضي لا تترغ منها شيئاً، وأنا أطرح لك قراضاً^(١) مع الجديدة حتى يعدل لسان الميزان، فإن ذلك لا يجعل إن كانت الألف من بيع؛ لأنه عرض أعطاه إياه منذ شهر، أو ورقاً أعطاه إياه الآن بورق وأخذها، فهذا لا يجعل نقداً، ولا إلى أجل، لأن يمّاع ورقاً وعرض بورق، أو ذهب وعرض بذهب، لأنه الفضل بين الورقين وبين الذهبين^(٢)، وقد قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب لا فضل بينهما، والورق بالورق مثلاً بمثل لا فضل بينهما"^(٣).

قال: فإن كانت ألفاً من قرض فلا بأس به؛ لأنه إنما استوفى ألفه التي استقرضه، وأخذ ما زاد بمثيله من الورق وزناً بوزن، فليست فيه تهمة. قال: فإن قال قائل: لا يجوز ذلك في القرض أيضاً؛ لأنه يصير ورقاً أعطاه إياها منذ شهر، أو ورقاً أعطاه إياها الساعة، بوزن أخذها، يريد تحريمها بما دخله من الأجل بين الورقين فليس كذلك؛ لأن السلف من أهل إخاه يجعل محل الصحة في جميع مواضعه التي يقع فيها، ألا ترى أن أهل العلم قد أحذروا من أسلف رحلاً ذهباً إلى أجل، أن يأخذ ماله ورقاً إذا حل الأجل^(٤)، والذهب بالورق حرام إلى أجل لو كان ذلك تبرأ، ولكنه إنما حاز حين حمل السلف على الصحة، وعلى طرد التهمة في أن يكون إنما أسلف ليأخذ ورقاً من ذهب، ولو كان إنما أخرج الذهب من يده على وجه البيع ليس على وجه السلف، لما حاز له أن يأخذ مكافئها ورقاً، مثل أن يكون قدّم مكافئها ورقاً لم يجز ذلك، لأنه كمن باع ورقاً بذهب إلى أجل، فحملت التهمة عليهما هاهنا حين كان مبدأ أمرهما على

(١) قرضه: قطعة، والقراضاً بالضم ما سقط بالقرض. القاموس ص ٨٤٠.

(٢) انظر: البيان والتحصيل .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٠٦٩). من حديث أبي هريرة من طريق عبد الله القعنبي قوله ﷺ: "الدينار بالدينار لا فضل بينهما، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما".

(٤) انظر: النص في النوادر ٥/٣٦٠، يقرر ابن حبيب المسألة دون افتراض سؤال معارض كما هو في الأصل هنا. مركز جمعة المأحد للثقافة والتراث

التابع، حتى كأنهما عملاً بذلك؛ لأن التهمة إنما تتحمل على الناس في البيوع، وليس في الإسلام، فكذلك افترق الأمر فيما كان يبعاً أو سلفاً في المسألة الأولى. وكذلك قال فيها من أرضي من أصحابِ مالك^(١)

[٧/]

قال عبد الملك: ولو كان ذلك يداً بيده، لم يكن به بأس، مثل أن يراطله ورقاً بورق، فكانت إحدى الورقين أرجح، فطرح مع الأخرى قراضاً فضة، ليعتدل بها لسان الميزان، كان ذلك حلالاً أيضاً، وهو وجه المراطلة الجائزة.

قال عبد الملك: ولا بأس على اقتضاء دراهم كانت له كيلًا على رجلٍ من بيع أو سلفٍ، فرادت في كيلها عند الوزن، يقضيه مكان تلك الزيادة ذهباً أو عرضاً^(٢)؛ لأنه إنما أوفاه ما كان له عليه، واشترى منه الزيادة بعرض أو ذهبٍ معحلة، فليس فيه مكرورة من بيع كانت الدرارم الكيل أو من سلف، وهذا أنه يجوز في القضاء وليس في المراطلة، لأنه ابتداء ورقٌ وذهبٌ بورق، أو ورقٌ وعرضٌ بورق، فكذلك الفضل بين الورقين فلا يحل، ومحرى الذهب في هذا محري الورق فيما فسرت لك فافهم.

قال عبد الملك: فمن أراد أن يراطل دراهم نقصاً بوازنها، أو فضة مكسورةً بدرارم مضروبة، فلم يجد من يراطله، فليبيع دراهمه النقص، أو فضته المكسورة، بذهبٍ أو بعرض، ثم ليتعين بالذهب أو بالعرض درارم وازنة^(٣)، ولا يجعلن ذلك من رجلٍ واحدٍ، فإن ذلك لا يحل، ألا ترى أهناً إذا فعلا ذلك، فقد رجعت الذهب أو العرض إلى مخرج ذلك منها، وصار آخر

(١) انظر: النوادر ٣٥٩/٥، الناج والإكليل ٤/٣٣٩ .

(٢) انظر: النوادر ٥/٣٥٩ .

(٣) يشهد له قوله ﷺ : "الدينار بالدینار، والدرهم بالدرهم، لا فضلٌ بينهما، فمن كانت حاجة له بورق، فيصطرفها بذهبٍ، ومن كانت له حاجة بذهبٍ فيصطرفها بالورق. والصرف هاء وهاء". أخرجه ابن ماجة في "السنن" (٢٢٦) بسنده صحيح .

أمرِها، والباقي في أيديهما دراهمٌ ناقصةٌ بوازنِه أقلَّ منها، أو فضةٌ مكسورةٌ بدراهمٍ مضروبةٍ أقلَّ منها؛ لأنَّما لم يتراطلا ذلك، وكذلك إنْ كانَ تبرَّ ذهبٌ، فلم يجده من يراطله بدنانيرٍ مضروبةٍ، فليبعْ تبرَّه بورقٍ أو بعرْضٍ، ثمْ ليبيتْ بذلك دنانيرٍ مضروبةٍ، ولا يجعلنَ ذلك من رجلٍ واحدٍ، فيدخلُه ما وصفَتْ لك من الذهبِ بالذهبِ ليس مثلاً بمثلِ، وذلك حرامٌ، وقد حدثني أسدُ بنِ موسى عن الصلتِ بنِ دينار^(١) عن محمدٍ بنِ سيرين أنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عوفٍ قالَ لعمرَ بنِ الخطابِ: "إنه علينا أوراقٌ لنا قالَ عمرٌ: فليأتِ أحدُكم القيمة فليشرِّبْها بغيرِ أوثوابٍ أو عرضاً ثمْ ليبيعْ بعده"^(٢).

قالَ عبدُ الملك: ومنْ راطلَ رجلاً ورقاً بورق، فلما فرغَ ابْنَاعَ أحدُهَا من صاحِبهِ بعضَ الورقِ عرضاً أو ذهباً، فإنَّ ذلك لا يجيئُ، من قبلَ أنْ صارَ آخرُ أمرِهِما إلى أنْ أعطى أحدُهَا صاحِبهِ ورقاً وعرضاً بورق، أو ورقاً وذهباً بورق، فيدخلُه الفضلُ بين الورقين الذي لم يكنَ يجوزْ لهما أنْ يعملاً به ابتداءً.

قالَ: وما كانَ من الفضةِ حليّاً مركباً فيما هو فيهِ، مثلَ السيفِ وشبيهِ، فلا يأسَ أنْ يباعَ بالفضةِ المكسورة أو بالدرارِم المضروبةِ نقداً، ولا يجعلُ ذلك لتأخيرِ ساعةِ فوقيها، وذلك إذا كانتِ الخليةُ تبعاً لما هي فيهِ.^(٣)

(١) هو: أبو شعيب الصلت بن دينار الأزدي المتنائي البصري، المخون مشهور بكتبه، متزوك ناصي من السادسة، انظر: الجرح والتعديل ٤/٤٣٧، الكامل في الضعفاء ٤/٨٠، التقرير ص ٤٥٥.

(٢) رواه عبد الرزاق في "مصنفه" بسنده إلى عبد الرحمن والزبير لأنهما قالا لعمر، أثراً غنوه ١٢٣/٨ برقم (١٤٥٦٧).

(٣) اختلفَ العلماءُ في السيفِ والمصحفِ الخلويِّ يباع بالفضةِ وفي حليةِ فضةٌ أو بالذهبِ وفي حليةِ ذهبٌ؟ فقالَ أبو حنيفة وأصحابه: لا يأسَ بيعِ السيفِ الخلويِّ بالفضةِ إذا كانتِ الفضةُ أكثرَ من الفضةِ التي في السيفِ وكذلك الأمر في بيعِ السيفِ الخلويِّ بالذهبِ، وقالَ مالك: إنْ كانَ قيمَةُ ما فيهِ من الذهبِ أو الفضةِ الثالثَ فأقلَّ حازَ بيعَهُ أعني بالفضةِ إنْ كانتِ حليةً فضةً أو بالذهبِ إنْ كانتِ حليةً ذهباً وإنْ لم يجرِ ، وكأنَّه رأى أنه إذا كانتِ الفضةُ قليلةً لم تكنَ مقصودةً في البيعِ وصارتْ كائناً هبةً ، وقالَ الشافعي: لا يجوزُ ذلك لجهلِ المعاييرِ المنشروطةِ في بيعِ الفضةِ بالفضةِ في ذلك ، والذهب بالذهب ، وفي مذهبِ أحمد: تحريم بيعِ الذهبِ مع غيره بذهبٍ حتى يفصلَ من ذلك مركز جمعة المأحد للثقافة والتراث

وقد حدثني ابن الماجشون عن معصم بن ثابت^(١) عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان^(٢) قال حدثني طاووس اليماني أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إذا كانت الحلية تبعاً للسيف فلا بأس ببيعه بالفضة"^(٣).

قال: وفي تفسير البيع عند أهل العلم، أن تكون الحلية إذا جمعت هي وثمن النصل والجفر، الثالث من الحلية أو أقل.

قال: وكل ما كان مفضضاً مثل المناطق، والخواتم، والمصاحف، والأسلحة كلها، فسيله في تحمله بيعه، سيل السيف إذا كان في بعض ذلك من الفضة تبعاً لثمن الحلية، فبيعه بالفضة والدرهم جائز نقداً لا إلى أجل، وما لم يكن تبعاً من ذلك، فلا يحل بيعه بالفضة، لا نقداً ولا إلى أجل، ويحل بيعه بالذهب نقداً، ولا يحل إلى أجل، ويحل بيعه بالعرض نقداً وإلى أجل.

قال: وكذلك كل ما كان محل بالذهب من حلبي النساء، فكانت الذهب تبعاً لما هي معه، وجاز [ق/٨] بيعه بالذهب نقداً، ولا يحل ذلك إلى أجل، وإن لم يكن تبعاً، لم يجزئ بيعه بالذهب لا نقداً ولا إلى أجل، ولكن يجوز بيعه بالورق نقداً، ولا يجوز إلى أجل، ويجوز بيعه بالعرض نقداً وإلى أجل، وكذلك كل ما كانت الذهب مركبة فيه من حلبي النساء، مثل

الغير، ويميز عنه، وظاهر المذهب حواري بيع السيوف المحلي بمحبس حلية؛ لأن الحلية ليست بمقصودة واحتاره الشيخ، والمذهب المفتي به الأول سداً للنربرة، وفي مسائل الإمام أحمد: وسألته عن السيوف المحلي بيعاً بذهب أو فضة: قال: لا يعجبني، قلت: تذهب إلى حديث فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، انظر: تحفة الفقهاء ٢/٣ المدونة ٣٥٢/٨، الناج والإكيليل ٤٤٢/٦، المجموع ١٨/١١، مسائل الإمام أحمد وابن راهويه ٩٨/٢، حاشية الروض المربع ٤٨١/٧.

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن الأموي المديني، يلقب الديياج وهو أبو حمزة عبد الله بن الحسن بن الحسن لأمه، حدث عن حضرت الضمرى وخارجة ونافع مولى بن عمر، وعن عبد الله السلمي وعبد الرحمن المدينى، وثقة النساءى، وذكره ابن حبان فى الثقات، قال الحافظ: صدوق من السابعة قتل سنة خمس وأربعين. انظر: تذكرة الكمال ٢٥/١٦، التقريب ص ٤٨٩.

(٣) مرسى؛ لأن طاووس لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، والضعف لجهة معصم بن ثابت.

النَّاجِ^(١) والقَدْقَدِ^(٢) وَالْعَارِشِ^(٣) وَالشَّادِرِ^(٤) وَالْحَوَامِ وَالْأَجْلَةِ^(٥) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ حُلٍُّ ، مِنْ ذَيْنِي لَا يُسْتَطَعُ نَزْعُ مَا فِيهِ مِنْ الْذَّهَبِ مَعَ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْقَضَهُ كُلُّهُ ، فَإِنَّمَا مَا كَانَ مِنْ الْذَّهَبِ مِنْ حُلُّ النِّسَاءِ مِزَايَلًا لِمَا هُوَ مَعَهُ مِنْ الْجُوَهِرِ ، وَإِنَّمَا جَمْعُ نَظَمًا مِثْلَ الْعَقُودِ وَالْقَلَائِدِ^(٦) وَالْأَفْرَطَةِ^(٧) وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، مَا يُسْتَطَعُ نَزْعُهُ وَمُبَيِّزُهُ بَغْرِ نَقْضٍ وَلَا كَسْرٍ ، لَا يَحْلُّ أَنْ يَبْاعَ ذَلِكَ بِالْذَّهَبِ ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فِيهِ مِنْ الْذَّهَبِ تَبَعًا ، أَوْ كَانَ يَسِيرًا جَدًّا فِي كَثِيرٍ مَا مَعَهُ مِنْ الْجُوَهِرِ ، فَلَا يَحْلُ بَيْعُهُ بِالْذَّهَبِ عَلَى حَالِهِ مَنْظُومًا جَمْعًا ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّزَ ، فَبِيَاعَ الْجُوَهِرِ عَلَى حِدَّتِهِ بِالْذَّهَبِ ، وَبِيَاعُ مَا فِيهِ مِنْ الْذَّهَبِ بِوزْنِهِ مِنْ الْذَّهَبِ وَزَنًا بَوْزَنٍ ، وَقَدْ حَدَّثَنِي أَصْبَحُ بْنُ الْفَرْجِ عَنْ أَبِنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِنِ هَانِي الْخَوَلَانِي^(٨) عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ^(٩) عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَبِيدٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْرِ الْقِلَادَةِ مِنَ الْعَنَاءِمِ فِيهَا حَرْزٌ ذَهَبٌ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْذَّهَبِ الَّتِي فِي

(١) النَّاجِ: وَجْهُهُ تِيجَانٌ . القاموس، ص ٢٣٣.

(٢) مِنْ أَنْوَاعِ الْحُلُّيِّ تَرْضِيعُ أَعْلَى الرَّأْسِ ، وَهِيَ كَلْمَةٌ غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ.

(٣) مَصْحَفُ عَنِ التَّقَارِسِ؛ وَهُوَ شَيْءٌ يَتَحَذَّلُ عَلَى صُنْعَةِ الرُّورِدِ تَفَرِّزُهُ الْمَرْأَةُ فِي رَأْسِهَا . القاموس ص ٧٤٦.

(٤) الشَّدْرُ: قَطْعٌ مِنَ الْذَّهَبِ تَلْقَطَ مِنْ مَعْدَنِهِ بِلَا إِذَابَةٍ ، أَوْ حَرْزٌ يَفْضُلُهَا النُّظُمُ ، أَوْ هُوَ اللُّولُو الصَّعَارُ . القاموس ص ٥٣١.

(٥) جَمْعُ خَلْخَالٍ ، وَالخَلْخَالُ كَالْخَلْخَالِ وَالْخَلْخَالُ لِغَةٌ فِي الْخَلْخَالِ ، وَاحِدُ خَلَاجِيلِ النِّسَاءِ وَالْمُخْلَجِيلُ مَوْضِعُ الْخَلْخَالِ مِنَ السَّاقِ ، وَالْخَلْخَالُ الَّذِي تَلْبِسُهُ الْمَرْأَةُ وَتَخْلَخَلُّهُ لِبِسْتِ الْخَلْخَالِ . اللسان ٣١١/١١.

(٦) جَمْعُ قَلَادَةٍ: مَا يَجْعَلُ فِي الْعَنْقِ . القاموس ٣٩٨.

(٧) الْأَفْرَطَةُ: جَمْعُ قَرْطٍ نَوْعٌ مِنْ حُلُّ الْأَذْنِ . قَالَ فِي الْلِسَانِ: الَّذِي يَعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأَذْنِ وَالْجَمْعُ أَفْرَاطٌ ، وَقَرَاطٌ وَفَرُوطٌ وَفَرَطَةٌ . انظر: اللسان ٣٧٤/٧.

(٨) هُوَ: أَبُو هَانِي حَمِيدُ بْنُ هَانِي الْخَوَلَانِيُّ الْمَصْرِيُّ حَدَّثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ وَعَنْهِ أَبِنِ وَهْبٍ وَهُوَ أَكْبَرُ شَيْخِهِ ، كَانَتْ كَانَتْ وَفَاتَهُ سَنَةُ ١٤٢ هـ ، قَالَ الْحَافِظُ: لَا يَأْسُ بِهِ . التَّقْرِيبُ ص ٢٧٦ . وَانظر: الثَّقَاتُ ٤/٤٤٩.

(٩) هُوَ: أَبُو مُوسَى عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ بْنِ قَصِيرِ الْلَّهِمَيِّ الْمَصْرِيِّ ، حَدَّثَ عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ وَفَضَالَةَ بْنِ عَبِيدٍ وَطَافِقَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَعَنْهِ مُوسَى ابْنُهُ ، وَحَمِيدُ بْنُ هَانِي مَعْرُوفٌ وَعَدَةٌ . كَانَتْ وَفَاتَهُ سَنَةُ ١١٤ هـ ، قَالَ الْحَافِظُ: ثَقَةٌ . انظر:

السِّيِّرُ ٥/٥٦٨ ، التَّقْرِيبُ ص ٦٩٥ .

القلادة فتزرعْ وحدَها، وأمرَ ببيعِ الخرزِ على حدة، وأمرَ ببيعِ الذهبِ وزناً بوزن^(١). وحدثني أسدُ بن موسىٌ عن بن هبيرة عن عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم الجياثي^(٢) قال: اشتري معاوية بن أبي سفيان قلادةً فيها ذهبٌ وزبرجدٌ ولؤلؤٌ وياقوتٌ بست مائة دينارٍ، فقال عبادة بن الصامت حين رقى معاوية المنبر: الآن اشتري معاوية الربا فأطعمنه، ألا وإنه في النار إلى حلقة، فقال: أما إذ أخرجت لي وجهي فلا أبالي، كالمستهزئ بقوله^(٣).

قال: ولا بأس ببيع ذلك بالورقٍ نقداً، ولا يحلُّ إلى أجل.

قال: وما كان من حلي النساء فيه الذهبُ والورقُ جميعاً، مركباً فيما معهما من الجوهرِ، فإنْ كانتا جميعاً تبعاً لها مما فيه، فلا بأس أن يباع بالذهبِ، ويباع بالورقٍ نقداً، ولا يحل إلى أجلِ، وإن كانتا جميعاً أكثرَ من التبع، فلا يجوز بيعُه بالذهبِ ، ولا بالورقٍ ولا نقداً، ولا إلى أجلِ، فإن كانت إحداهما تبعاً، والأخرى أكثرَ من التبع، فلا بأس أن يباع ذلك بالتي هي تبع منه نقداً، ولا يحلُّ إلى أجلِ، ولا يحل بيعُه بالتي هي أكثرَ من التبع منها لا نقداً، ولا إلى أجلِ، ولا بأس ببيع ذلك بالعرض نقداً، وإلى أجلِ.

قال: وما كان من حلي الرجالِ فيه الذهبُ والفضةُ جميعاً، فلا يحل شراؤه بالذهب على حال، وإن كان الذي فيه من الذهب يسيراً جداً؛ لأن الذهب ليست من حلية الرجال، ولا مما

(١) أخرجه مسلم في "صححه" برقم : (٤٠٧٥)، من طريق أحمد بن عمرو بن سرح ، ورواية ابن حبيب فيها شيء من الاختلاف مؤثر في المعنى .

(٢) في الأصل عن أبي تمير الجياثي، مصحف عن أبي تميم الجياثي، عبد الله بن عبد الملك، قال الحافظ: مشهور بكنته، المصري الثقة، مات سنة سبع وسبعين. انظر: الأسماي والكتبي، للحاكم الكبير ٤٩/٥، ١٣٤/٢، الثقات ٥٣٩.

(٣) رواه الطحاوي بسنده في " شرح معاني الآثار" ٤/٧٦ وتأول صنيع معاوية رض الله عنه بقوله: "فَقَدْ يَحْجُرُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْقِلَادَةُ ، كَمَا فِيهَا مِنَ الْذَّهَبِ أَكْثَرَ مِمَّا أُشْتَرِيتُ بِهِ، فَكَانَ مِنْ عِبَادَةِ مَا كَانَ لِذَلِكَ، وَيَحْجُرُ أَنْ تَكُونَ بِيَعْتَ بِتَسْيِيَةٍ، فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ مُعاوِيَةَ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا .

أحِل لبسه، ولا بأس بيع ذلك بالورق إن كان الذي فيه من الورق تبعاً، وإن كان أكثر من النبع، فلا يحل بيعه بالورق، لا نقداً ولا إلى أجل، ولكن يباع بالعروضِ نقداً وإلى أجل.

قال: وكل ما كان مفضضاً من الآنية؛ مثلَ القدح ، والصَّحْفَة^(١)، وشبيه ذلك مثل المداهن^(٢)، والأمشاط ، والسكاكين ، واللُّجوم^(٣)، والسرّوج ، والحرَّزة^(٤)، والخمارزات^(٥) والمهامين^(٦) وأشباه ذلك، فكلُ ذلك مكرورة اتخاذُه والاستمتاع به، وهو من زِي العجمِ و فعلِ أهلِ الصرف ، ولا يحلُ بيعه بالفضة ، ما خلا من السيف ، والسلاح ، والمصحف ، وإن كان ما فيه من الفضة تبعاً، لأنَه لم يُرخص في تقضيي شيءٍ من ذلك، فكيف يحلُ بيعه إلا ما كان من ذلك يسيراً خطبه قليلاً، وتبعه خفيفاً أثراً، لم يهتدُ إليه مبتاعه ، ولم تقع منه فيه الرغبة ، مثلُ الحلقة اليسيرة في القدح والصحفة ، ما لم يكن زواياً ضباباً، ومثلُ الشيء الخفيف من الفضة تكونُ في أطرافِ السُّرُج واللُّجُم ، فقد استخفَ ذلك لمتخذه وخفقَ في بيعه^(٧) .

قال: ولا يحلُ أن [ق/٩] يباع تُرابُ معدنِ الذهبِ بالذهبِ، ولا ترابُ معدنِ الفضةِ بالفضة ، لأنَ ذلك يصيرُ ذهباً بذهبِ متفاضلة ، وورقاً بورقِ متفاضلة ، وقد حرم ذلك^(٨) ، ولكن لا بأس ببيع ترابِ الذهبِ بالفضة ، وبيع ترابِ الفضةِ بالذهب ، [وتراب الفضة بالفضة]^(٩) ، ورَدَ

(١) كالقصعة والجمع صحاف ، تشيع الخمسة ونحوهم. اللسان ٩/١٨٦.

(٢) الدهنة الطافية من الدهن ، والمدهن : بالضم آلة وقارورته. القاموس ص ١٥٤٥.

(٣) لجام الدابة فارسي معرب والجمع أحمة ، ولجم ولجم. اللسان ١٢/٥٣٤ ، القاموس ص ١٤٩٣ .

(٤) الحرزة: محركة جمع حرز فصوص الجوادر من حيد وردبه من الحجارة ونحوها وخرزات الملك جواهر تاجه. كان الملك إذا ملك عاماً، وربدت في تاجه حرزة، ليعلم سنة ملوكه. القاموس ٦٥٦ ، اللسان ١٥/٣٤٤ .

(٥) لعلها مصحفة من حرزات.

(٦) حلٍ يوضع على هامة رأس المرأة، انظر: الحلقي قدماً في تاريخ الكويت من خلال الرابط الآتي:

<http://www.kuwait-history.net>

(٧) انظر: التوادر ٥/٣٩٠-٤٩١ .

(٨) كما في حديث أبي سعيد الخدري السابق ، فراجعه غير مأمور .

(٩) لا يصح ما تحمله هذه العبارة من حكم ، وهي قطعاً زيادة من الناسخ ، بدليل العبارة قبلها.

ورد ذلك إلى القيمة فيما كان يحمل له بيعه، وكان للمباع ما خرج منه، ولم يرُد ذلك إلى البائع وإن عرف؛ لأنَّه مما يحمل بيعه على وجه، فإذا ابْتَاعَ مَا لا يحمل بيعه، وفَاتَ وحَالَ عن حالِه يوم بيعه، فسبيله سبُلُ بيع الحرام، فصحيح بالقيمة فيما كان يحمل بيعه يومئذ^(١).

قال: ولا يحمل بيع رماد الصاغة على حال، لا بورق ولا بذهب، ولا بعرض؛ لأنَّه غرر ومخاطرة، فإنَّ وقع وفات، رُدَّ أبداً إلى البائع إنْ أصيبَ فيه شيء، ولم يكن ذلك للمباع؛ لأنَّه مما لا يحمل بيعه على حال، إلا أنه يعطي أجرَه فيما اشتغل به من تخلصه^(٢).

قال: ووجه استضراب الدرَّاهِم والدُّنَانِير، كاستعمال الصائغِيَّةِ الْخَلَالِيَّةِ والخواتِمِ والأساورِ وأشباه ذلك، يعمَلُ لك من فضيتك وذهبك بعينها، فأما الذين يصيغونه في بيتِ الضرب من جمعهم فضاض الناس بعد معرفتهم بوزنها، فإذا اجتمعت لهم الدرَّاهِم المضروبة من ضربِهم، أعطوا كلَّ إنسانٍ على حسابِ ما كان من فضيته، قد عرفوا مخرجَ ذلك، وصار عددُهم أمراً واحداً يحملون الناسَ عليه، فإنَّ ذلك لا يحمل العملُ به، وقد سألتُ عنه من لقيتُ من المدينين والمصررين، فلم يرخصوا فيه على حال. قلت لهم: ما يصنع الحاجُ إلى استضراب فضيته أو ذهبِه؟ فقالوا: يراطلها إن وجد، وإلا باعها بالعرض، ثم باع العرضَ بالعين، فقلت لهم: إنما يمرُّ في طريق الحجَّ بالبلدِ يضرب فيه السكك في الأسواق، كبعضِ الصاغةِ والأعمالِ، فيأتي الرجلُ إلى السُّكَّاك بفضيته، فيزورُها ويعلمُ ما فيها ومحرجهَا، فيجوز له أن يتوجَّلَ دراهِمَ مضروبةً من عند السُّكَّاك، ويعطيه أجرَ عملِه لما يريد من تعجيلِ قضاءِ حاجته، ولعل سفرَه قد دفعه إلى الخروج،

(١) أحاز مالك بيع تراب المعدن بقدر يخالفه أو بعرض ولم يجز بيع تراب الصاغة، ومنع الشافعي والحنابلة البيع في الأمرين جميعاً، انظر: في منع بيع تراب الصواغين ، تهذيب المدونة ٣٢/٣ ، الناج والكليل ٣٦٩/٦ ، الأم ٤٢/٢ ، المقعن ١٣١/١٢.

(٢) انظر: التوادر ٥/٣٩١-٣٩٢.

فتالوا: وهذا أخبث من الأول الذي سألتني عنه، وهذا لا يحل للمضطرب، ولا للشيخ^(١) وهو مثل حديث مالك عن ابن عمر حين سأله الصائغ عن الشيء يصوغه من الذهب والورق بوزنه، ثم بيده ويعطي أجر صياغته، فنهاه عنه ابن عمر، وأخبره أنه رباً، وأنه ضارع ما نهى عنه رسول الله ﷺ حين قال: "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما"، ثم قال: هذا عهد نبينا ﷺ إلينا وعهدنا إليكم^(٢).

تم الباب الثالث منه، يتلوه الرابع في الكراهة الثلاثة التي تلي هذا، وهو الباب الرابع في بيع الذهب ووجه الصرف، وما ضارع الصرف، والخامس: في بيع الطعام بالطعم في جميع أصنافه، فهذا ما وقع هاهنا - وبالله التوفيق .

(١) علق ابن رشد على المسألة فقال: "التكلم في هذه المسألة على وجهين: أحدهما: خلط أذهب الناس في الضرب بعد تصفيتها ومعرفة وزفها، فإذا خرجت من الضرب أخذ كل إنسان منهم على حساب ذهبها، وأعطي الضرب أجرته. والثاني: أن يأتي الرجل بنذهبه ليضرها فيشق عليه المقام على ضرها، ويريد أن يستعمل دنانير مضروبة من عند الضراب، فيبادله إياها بذهبها، ويزيد قدر أجرته على ضرها، وها وجهاً مذموماً لا خير فيها، إلا أن الأول منها أخف من الثاني، فخففه حاجة الناس إلى ذلك .. وأماوجه الثاني: وهو استعمال الدنانير ومبادلتها بالذهب بعد تجبيعها وتصفيتها مع زيادة أجرة عمل مثلها، فقال ابن حبيب: إن ذلك حرام لا يحل لمضطرب ولا غيره، وهو قول ابن وهب وأكثر أهل العلم، وخفف ذلك مالك لما يصيب الناس في ذلك من الحبس مع خوفهم في ذلك، كما جوز للمعري شراء العربية بخرصها، وكما جوز دخول مكة بغرض إحرام لمن يكرر التردد إليها، وقال ابن القاسم فيه: أراه خفيفاً للمضطرب ذوي الحاجة، والصواب أن ذلك لا يجوز إلا مع الخوف على النفس الذي يبيح أكل الميتة، وإنما خفف ذلك مالك ومن تابعه على تخفيفه مع الضرورة التي لا تبيح أكل الميتة مراعاة لقول من لا يرى الرّبّا إلا في النسبة.." البيان والتحصيل ٤٤٢/٦، وانظر: الناج والإكيليل ٣١٨/٤.

(٢) سبق تصریحه ص ٤٩.

[الباب الرابع]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم تسليما
ذكر ما في الباب الرابع من الحلال والحرام في بيع الذهب ووجه الصرف وما صارع
الصرف.

قال عبد الملك بن حبيب: حدثني أسد بن موسى عن إبراهيم بن محمد^(١) عن يعلى بن شداد بن أوس^(٢) عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "الورق بالورق والذهب بالذهب لا فضل بينهما، فإذا اختلفا فردد ما شئت يداً ييد"^(٣).

قال: حدثني مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس الحدثان النصري^(٤): أنه التمس صرفاً بمائة دينار، قال: فدعاني طلحة بن عبد الله فتراوضاً حتى اصطربنا، وأخذ الذهب يقللها في يديه ثم قال: حتى يأتي خازني [ف/١٠] من الغابة، وعمري بن الخطاب يسمع فقال عمر: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب رباً إلا ها وها"^(٥).

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طلحة، المدين وقيل الكوفي، قال الحافظ: ثقة، كانت وفاته سنة عشر ومائة. انظر: التقريب ص ١١٤.

(٢) هو: أبو ثابت يعلى بن شداد بن أوس المدين، قال الحافظ: صدوق. نزل الشام من الثالثة. انظر: الجرح والتعديل ٣٠١/٩، الكاشف ٣٩٧/٢، التقريب ص ٩٠.

(٣) الحديث بهذا الفظ لم أقف عليه، لكنه صحيح المعنى.

(٤) هو أبو سعيد مالك بن أوس بن الحدثان بن المخارث النصري حدث عن عمر وعلى وعثمان رض وطالعة وعنه الزهري، وعكرمة وابن أبي زيد وآخرون، فتح بيت المقدس مع عمر، وأدرك حياة النبي صلی اللہ علیہ وسَلَّمَ، كانت وفاته سنة ٩٢. انظر: السير ١٨٣/٥، التقريب ص ٩١٣.

(٥) إسناده حسن، حديث أبي سعيد: عند البخاري (ح ٢١٧٦)، (ح ٢١٧٧)، (ح ٢١٧٨) بتمامه (وذكر بقية الأصناف الروبية)، ومسلم (ح ١٥٨٤)، وابن الجارود في "المنقى" (ح ٦٤٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٠١٦)، ومالك في "الموطأ" (ح ١٢٩٩)، ولنفط مالك: "الذهب بالورق".

قال: وحدثني مطرفُ بن عبد الله عن مالكِ بن أنس عن نافع عن ابنِ عمرَ أن عمرَ بنَ الخطاب قال: "لا تبيعوا الورقَ بالذهبِ أحدهما غائبُ والآخرُ ناجزٌ وإن استنظرْك إلى أن يلْجَ
بيته فلا تنظره إني أخافُ عليكم الرماءُ، والرماءُ هو الرّبّا"^(١).

قال: والسنّةُ في بيع الورق بالذهب، وصرفِ الدنانير بالدرّاهم، أن ذلك لا يحل إلا يدًا
يد، ولا يحل فيه تأخيرٌ ساعةٌ وإنْ لم يفترقا، وقد كره مالكٌ أن يقفَ الرجلُ بالصرافِ في صارفه
الدنانير بالدرّاهم، فيعطيه الدينارَ فيزنه الصرافُ ويُلقيه في تابوته، ثم يخرجُ إليه الدرّاهمَ فيزّنها له،
قال مالك: لا يعطيه الدينار حتى يزن الدرّاهم، فإذا فرغَ من وزنها أخذَ وأعطى^(٢)، فيكون ذلك
هاءً وهاءً، ويدًا يد، كما قال رسول الله ﷺ .

قال: وكراهه مالك أيضًا، أن يلقى الرجلُ الرجلَ في السوقِ، فيسألُه هل عنده صرف؟
فيقول: نعم، فاذهبْ بنا إلى الصرافِ يوازنك، قال مالك: لا، ولكن ليذهب معه إن شاءَ على
غيرِ مواعدةٍ ولا مواجهة^(٣)، وكراهه مالك أيضًا، للرجلين أن يصطروا في مجلسٍ، ثم يقْوِمَا إلى
مجلسٍ آخرٍ فيجلسا فيه^(٤)، وكراهه أيضًا، لمن حضر بيعَ ميراثٍ، فاشترى فيه حلبيًّا، أن يقومَ به إلى
الصيرفي يزنَه وينقدَ الدرّاهم، قال لا خيرٌ في هذا، ورآه منتفضاً، وإنما يباعُ الذهبُ بالورقِ
والورق بالذهب، يدًا يد ساعةً يواجهه البيعُ، أخذَ وأعطى، ولا يتاجرُ شيئاً من ذلك، لورقٍ ولا

بـ / وحديث البراء وزيد بن أرقم : عند البخاري (ح ٢٠٦٠) ، (ح ٢٠٦١) ، (ح ٢١٨٠) ، ومسلم (ح ١٥٨٩)
جـ / وحديث أبي هريرة : عند مسلم في " صحيحه " (ح ١٥٨٨) ، دـ / وحديث فضالة ابن عبيد : عند مسلم في
" صحيحه " (ح ١٥٩١) ، وابن الجارود في " المتنقى " (ح ٦٥٤) ، أبو داود (ح ٣٣٥١) ، ولفظ الترمذى :
" الذهب بالورق " .

(١) رواه مالك في " الموطأ " (ح ١١٤٨) كتاب البيوع بباب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا.

(٢) انظر: المدونة ١١٩/٣ ، ١٠٤ .

(٣) انظر: المدونة ١١٩/٣ ، ١٠٤ .

(٤) انظر: المدونة ١١٩/٣ ، ١٠٤ .

لغيره^(١)، ألا ترى أن عمرَ بن الخطاب قال: فإن استندرك إلى أن يلْجِي بيته فلا تنظره، ففي هذا بيان لهذا، فكان مالك لا يجيئ في الصرف، ولا في بيع الورق بالذهب نظرة، ولا موعداً ولا خياراً ولا مشورة، ولا حوالات على أحد، وإن عجل فقضى الذي أحيل عليه^(٢)، وكان يكره أن يشتري بعض الورثة حلياً من الميراث على أن يكون ثمنه من ميراثه الذي وجب له، قال: وهذا صرفٌ غير ناجز؛ لأنه إن أصاب ما بقي من الميراث قبل اقتسامهم، رجع عليهم بما يصيّبُه من الميراث من ثمن الحلي الذي صار إليه دوافعهم.

قال: وحدثني ابن أبي أويس^(٣) أنه سمع مالكاً يقول: ليس من الفقه شيءٌ أضيق من الصرف.

وحدثني إسحاق بن صالح عن أبي هبعة عن الأعرج عن أبي هريرة، أنه أرسل غلاماً له يصرف له دراهم بدنانير، فقال للغلام: إنْ قال لك أنظري بدرهم منها ساعة، فلا تأخذ منه شيئاً^(٤).

قال: ولقد كره أهل العلم صرفَ الفلوس بالنظرة^(٥)، وأنزلوها في صرفها وبيعها بعضها بعض بمثابة الدرارم، كرهوا أن يصرف بالدنانير والدرارم إلا يدأ بيد، وكرهوا أن يُباع الفلس

(١) المدونة ٣/١١٩، ١٠٤.

(٢) هنا لفظ التأخير؛ لأنه إذا دفع له ديناراً وأعطيه ضامناً في دينار أو دراهم، فقد حصلت النسبة.

(٣) لعله: أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن أويس الأؤسي المديني الإمام الحجة، روى له: البخاري ولم يلحظه، ومسلم. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق. وقال الحافظ: ثقة، سمع الكثير من الموطأ على مالك كانت وفاته في حدود ٢٢٠هـ. المحرر والتعديل ٥/٣٨٧، السير ١٨/٦٠، التقريب ص ٦١٣.

(٤) لم أقف على من خرج هذا الأمر.

(٥) النظرة هنا المراد بها التأخير كما في قوله تعالى: "فنظرة إلى ميسرة" انظر: المصباح ٢/٦١٢، ناج العروس ١٤/٢٤٩. والمسألة فيها ثلاثة أقوال:

١) المنع؛ لأنها صارت سكة مثل الدنانير والدرارم ورؤوس أموال وقيم متلففات.

٢) الجواز؛ لأن العلة قاصرة وهي كون العين ذهباً أو فضة.

بالفلسين، والقليلٌ منها بالكثير، إلا الواحدَ بالواحدِ، والعددَ بالعددِ مثله، وكرهوا بيعها بالنحاسِ المكسورِ، والمعمولِ نقداً، وإلى أحلٍ، ولقد سُئل مالكٌ عن رجلٍ اشتري ثوباً بدرهين ودanic، وهو سدسٌ درهمٌ، فأراد أن يقضى بالدanic فلوساً، فكره ذلك مالكٌ، وقال: "لا خير فيه"، وذلك أن المزابة تدخله، وكره مالكٌ أيضاً بيعها مراطلةً وموازنةً وجازفةً^(١)؛ لأنها إنما تجوز بعيونها، وليس بوزنها، فإذا بيعتْ بجازفةً أو موازنةً، فقد دخلها الفضلُ في عددها؛ لأن بعضها في الوزن أثقلُ من بعضٍ، وخالفت الدرارم في الموازنة؛ لأن الدرارم إنما تجوز بوزنها وعيونها جميعاً، والفلوسُ إنما تجوز بعيونها، [ق/١١] ولا يلتفتُ إلى وزنها، فلا يجوز بيعها بعضها بعضٍ إلا عدداً بعدد مثله، ويبدأ بيد، ولا يجوز أن تسلفُ فيها الدرارم والدنانير إلى أجلٍ، ولا يصرف نظرةً، كما أعلمتكَ، لأن لها جوازاً كجواز الدرارم، فهي شبيهة بها في كراهة النظرة في صرفها، وليس تحريمها في ذلك كتحريم الدرارم^(٢)، إلا أن أهلَ العلمِ كرروا ذلك منهم؛ ربيعةُ بن أبي عبد الرحمن^(٣)، ويحيى بن سعيد، ومالكُ بن أنس، والليثُ بن سعيد، وأصحابُ مالكِ كلامُهم^(٤).

(١) الكراهة: وهو المذهب جماعاً بين القولين المتقدمين. انظر: المدونة ٩٠/٣، الكافي ٦٤٣/٢، البيان والتحصيل ٧/٢٤-٢٢، البديع ٢/٦٧، من هامش التفريع ٢/١٥٨. وهذا لما كان يتعامل بها وقد صارت منذ القرن الرابع المجري عرضاً من العروض.

(٢) المدونة ٩٠/٣. والمزابة هي: "بيع معلومٍ بمجهولٍ أو مجهولٍ بمجهولٍ من جنسٍ واحدٍ فيهما" شرح حدود ابن عرفة ٢/٢٣.

(٣) المدونة ٣/١٠٣.

(٤) هو: أبي عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التميمي المشهور بربيعة الرأي مفتى المدينة وعالم وقته روى عن: أنس والسائل بن بزيده، وسالم بن عبد الله وعدة، وعنـه: يحيى بن سعيد، والأوزاعي ومالك وعليه نفقة وحلق. ونفعه أحاديثه . قال الحافظ: نفعه، فقيه مشهور كانت وفاته سنة ١٣٦هـ . انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤١٧، السمر ٦/٣١٩، التقرير ٣٢٢.

(٥) المدونة ٩٠/٣، وانظر: المراجع المذكورة في رأس المسألة.

قال: وكان مالكُ يكره لمن صرفَ دراهمَ بدنانير، ثم وجد فيها درهماً زائفاً أو مغشوشًا بعدما افترقا، فأتى يستبدله، وكان يرى الصرفَ منتفضاً إن فعل^(١)، إلا أن يكونَ صارفَ بدنانير لها عدد، فلا ينتقض لما استبدل من الدرّاهم إلا صرفُ دينار واحد، ما بينه وبين أن يزيدَ ما استبدل من الدرّاهم على صرفِ دينار، فينتقض صرفِ دينار، ثم هكذا فيما زاد على ذلك.

قال: وليس الاستبدالُ في الصرفِ بالحرامِ البَيْنِ المُتَحَمِّعِ عليهِ، قد كان بعضُهُمْ يجيزُ ذلكَ ما لم يكن شرطاً في أصلِ المصارفة، وقد كان ابنُ شهابٍ يجيزهُ والليثُ بنُ سعيدٍ وابنُ وهبٍ^(٢)، فإذا كان شرطاً في أصلِ المصارفة، فمجتمعُهُ عليهِ أن ذلكَ لا يحلُّ؛ لأنَّه إذا قال: ما رُدَّ عليكَ أَبْدَلْتُهُ لكَ، فقد صار صرفاً فيه نظرة، وذلكَ حرامٌ وربما، لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: "الذهبُ بالورقِ رباً إِلَّا هاءً وهاهَا"^(٣)، وإنما استخفَّهُ من استخفَّهُ إذا لم يكن شرطاً، ولا أن يدلَّ له الدرّاهم ونحوه، وكرهه مالكُ وأصحابُهُ كُلُّهم، ورأوه صرفاً منتفضاً، وهو أحوطُ عندنا، وبه نأخذ، إلا أن يرضي المصرفُ أن يتجاوزَ ما وجدَ من زائفٍ ومجوشٍ، فيجوز ذلكَ ولا ينتقض الصرف^(٤)، فإنَّ وجدَ درهماً ناقصاً من العدد، كان نسيبه عند الصيرفي، أو أخطأهُ به العدد، انتقضَ الصرفُ بينهما، فإنَّ أرادَ أن يتجاوزَهُ، ويدعُهُ ولا يتناقضُ الصرفُ، كما يتجاوزُ الزائفُ والمجوشُ لم يجز ذلكَ، وانتقضَ الصرفُ بينهما على كلِّ حالٍ^(٥)؛ لأنَّ صرفَ لم يتجاوزْ حتى نقصَ من عددهِ، ولم يستوعبَ المصرفَ قبضَهُ كله، وأنَّ الذي يجيزُ الزائفُ والمجوشَ قد قبضَ جميعَ الصرفِ، وبيانُهُ وأثبتُها بينهما، فلم يبقَ لبعضِهما في يديِّ بعضِ حقٍّ إِلَّا ظهرَ له، إلا أمرُ زيافةِ الدرّاهم،

(١) قال مالك: إذا اصطُرَّفَ الرَّجُلُ دراهمَ بدنانير ثم وجد فيها درهماً زائفاً فآثارَ رَدَهُ انتقضَ صرفُ الدينار، وردَ إليه ورقه، وأخذَ إليهِ ديناره، وتفسير ما كرَهَ من ذلكَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: الذهبُ بالورقِ رباً إِلَّا هاءً وهاهَا، وقال عمرُ بن الخطابَ رضي الله عنه: وإن استظرفك إلى أن يلْعَجَ بيته فلا تنظره، وهو إذا رُدَّ عليهِ درهماً من صرفٍ بعدَ أن يفارقه كان بمثابةِ الدينِ أو الشيءِ المتأخرِ . الموطأ٤/٩٩١ ، وانظر: الاستذكار١/٣٦٦.

(٢) انظر: المدونة٢/١٠٢-١٠٣.

(٣) سبق تخرِيجه في (١) ص ٦٥.

(٤) المدونة٣/٤١٠، وهو المشهورُ في المذهب. انظر: المنقى٣/٤٥.

(٥) انظر: المدونة٣/١٠٣.

أو غش فضته مما هو في يديه، فقد قبضه وصار إليه، فإذا رضي أن يتتجاوزه، فإنما يتتجاوز ما قد قبضه عند المصارفة، فبان بهذا فرق ما بينهما^(١).

قال: ومن باع فضة بذهب، ثم وجد أحدهما في بعض الذهب غشاً، أو في بعض الفضة، أو وجد في بعض ذلك نقصاناً من الورق، فسيله سبيل ما فسرنا فوق هذا في جميع وجوهه.

قال: ومن باع عرضاً ودراماً بدنانير عيناً، فذلك جائز كانت الدراماً قليلة أو كثيرة في الدينار الواحد، إذا كان ذلك كله نقداً، فإن دخله الأجل فلا يصلح، إلا أن تكون الدراماً بسيرة، مثل الدرمين أو الثلاثة، وما لا يشبه أن يكون صرف دينار أو جله على حال من الأحوال في حالة الصرف وتصرفة^(٢)، وإنما يجوز حين وقع الأجل فيه أن تتأخر الدراماً والدنانير جميعاً، ويتعجل العرض فقط، وأما إن تعجلت الدراماً والدنانير جميعاً، وتتأخر العرض، فلا يجوز ذلك؛ لأن العرض مع الدراماً، كبعض الدراماً إذا صُرِفتْ وحدها بالدنانير، فتأخر العرض كتأخر بعض الدراماً، فكذلك إن تعجل [١٢/ق] العرض والدراماً، وتتأخر الدنانير لا يجعل ذلك أيضاً، لا يجعل منها إلا وجهان: أن يكون ذلك كله عاجلاً، أو يكون العرض وحده عاجلاً، وتتأخر الدراماً والدنانير جميعاً، لأن فيها التصرف^(٣)، وقد حدثني عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن صخر بن أبي غليظ^(٤) حدثه أنه كان مع أبي سلمة بن عبد الرحمن^(٥) فابتاع

(١) في هذه المسألة ثلاثة أقوال في المذهب، المنع وينقض الصرف، وهو الشهور، الثاني: الجواز إن تجاوز الناقص كالزائف إذا رضي به، وهو قول أشباه، الثالث: ينقض الصرف في الكثير دون القليل، وهو رواية ابن القاسم.

انظر: المتنقي ٣/٥٠، البيان والتحصيل ٧/٤١-٤٢، تاج والإكليل ٤/٣٢٥.

(٢) انظر: الكافي ٢/٦٣٦، تاج والإكليل ٤/٣١٤.

(٣) انظر: التوادر ٥/٣٨٣.

(٤) في الأصل منخر بن أبي غليظ مصحف عن صخر بن أبي غليظ، وقد سقط من سند هذا الأثر طلحة بن أبي سعيد في رواية ابن وهب. انظر: المدونة ٣/١٦. وصخر ضعفه أبو حاتم. انظر: الجرح والتعديل ٤/٤٢٧، ميزان الاعتلال

.٢٠٨/٢

أبو سلمة ثوباً بدينار إلا درهماً، فأعطاه أبو سلمة الدينار وقال: هُلْمَ الدرهم فقال: ليس عندي الآن حتى ترجع إليّ، فألقى إليه أبو سلمة الثوب، وقبض الدينار منه وقال: "لا بيع بيبي وبينك".

قال: ومن اتباع عرضاً ودراماً معه بدينارين أو بدنارين، فذلك يتصرف إن كانت الدراماً التي مع العرض أقلَّ من صرف دينار، فذلك جائز^(١)، ويكون سبِيلُ تعجيله في تعجيل بعضه وتأخير بعضه، سبِيلَ ما فسرتُ لك في الدينار الواحد في العرض والدراما، وإن كانت الدراماً التي مع العرض كثيرةً، تبلغ صرف دينارٍ فصاعداً، فذلك مكرورٌ؛ لأنَّ البيع والصرف، وقد كره اجتماعهما ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس وأكثر أصحابه^(٢)، واستخف ذلك بعضُهم^(٣)، وكراهيته أخفٌ عندنا، وبه نقول وليس بالحرام البين^(٤).

قال: ومن اتباع عرضاً ودراماً بدينارٍ وتفرقوا، وقد استوفى كلُّ واحدٍ منهمما من صاحبه الذي له، ثم وجدَ قابضُ الدينار دينارَ رديشاً، فإنه إن أراد ردَّه وبدلَه لم يجز، ولكن يرده إن شاء، ويتقضى البيع كله، فيرجع عليه بدراماً وعرضه، إن كان ذلك يحدُث أنه لم يحصل^(٥).

قال: العرضُ بنماءٍ أو نقصانٍ أو اختلافٍ أسواقٍ أو طولٍ زمانٍ، وإن كان بعضُ ذلك قد دخله، رجع بدرامِه وقيمة عرضه يوم دفعه إليه، ولم يكن له أن يأخذَه.

قال: وإن كان دافعاً الدينار هو الذي وجدَ في الدراماً مردوداً، أو وجدَ بالعرض عيباً يرد من مثله، فإنه إن أراد ردَّ الدراماً، أو رد العرضَ يتقضى البيعُ بينهما أيضاً، ويرد عليه الثوب

(١) اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهراني حدث عن أسماء بن زيد، وعائشة وأبي هريرة وخلق، وعنها: الشعبي وسعيد المقرري وعمرو بن دينار وخلق، ثقة أكثر كانت وفاته سنة (٩٤هـ) أو (١٠٤هـ). انظر: السمر ٢٦٤/٥، طبقات بن سعد ١١٨/٥، التقريب ص ١١٥٥.

(٢) وهو موافق للمدونة ٣/٩٨، انظر: الكافي ٢/٦٣٦، الناج والاكليل ٤/٣١٤.

(٣) انظر: المدونة ٣/٩٨، ٩٩.

(٤) والمقصود به أشهب . انظر: الكافي ٢/٦٣٦، الناج والاكليل ٤/٣١٤.

(٥) انظر: النوادر ٥/٣٨٣، مawahib al-Jilil ٦/٤٤٨.

(٦) وهو المشهور، انظر: المدونة ٣/٤٤، المتنقى ٣/٤٠٥.

وَجِيعَ الدِّرَاهِمْ، وَأَخْذَ دِينَارَهُ؛ لَأَنَّ الْعَرْضَ مَعَ الدِّرَاهِمِ بِالدِّينَارِ، صَرَفَ بَعْضُ الدِّرَاهِمِ إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرْضَ لَوْ اسْتَأْخَرَ، وَتَنَاقَدَا الدِّينَارُ وَالدِّرَاهِمُ لَمْ يَصُحُّ، وَكَانَ بَعْضُ الدِّرَاهِمِ تَسْتَأْخَرُ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الَّذِي وَصَفَتْ لَكُ.

قال: ومن ابْتَاعَ بِدِينَارِيْنِ عَرْضًا وَدِرَاهِمْ، ثُمَّ وَجَدَ قَابِضًا بِدِينَارِيْنِ أَحَدَهُمَا مَرْدُودًا، فَإِنَّهُ إِنْ رَدَهُ انتَقَضَ الْبَيْعُ كُلُّهُ بَيْنَهُمَا، فَيُرِدُ عَلَيْهِ دِينَارِيْهِ جَمِيعًا، وَأَخْذَ مِنْهُ دِرَاهِمَهُ وَالْعَرْضَ الَّذِي أَعْطَاهُ مَعَ الدِّرَاهِمِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِمَدْثَانَهِ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَدْثَانَهِ أَخْذَ مِنْهُ قِيمَتَهُ يَوْمَ دَفْعَهُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدِّينَارَ الَّذِي رُدَّ مِنْ نَصْفِ الْعَرْضِ وَنَصْفِ الدِّرَاهِمِ، وَلَيْسَ مُثْنَاً لَوْاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَلَكِنَّ لَوْ كَانَ قَابِضًا بِدِرَاهِمِهِ وَالْعَرْضِ، هُوَ الَّذِي وَجَدَ فِي الدِّرَاهِمِ مَرْدُودًا، فَإِنَّهُ يُرِدُ الدِّرَاهِمَ كُلَّهُمَا، وَانتَقَضَ مِنْ بَعْدِهِمَا صَرَفُ دِينَارٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ صَرَفِ دِينَارٍ، وَفِي قَوْلِ مَنْ يَجِيزُ اجْتِمَاعَ الصَّرْفِ وَالْبَيْعِ، فَيُرِدُ الدِّرَاهِمَ كُلَّهُمَا، وَالْعَرْضَ الَّذِي أَخْذَ مَعَهُ، وَيَأْخُذُ دِينَارِيْهِ جَمِيعًا.

قال: وإنْ كَانَتِ الدِّرَاهِمُ كُلُّهَا أَقْلَى مِنْ نَصْفِ دِينَارٍ^(٢)، رَدَهَا وَرَدَ مَعَهَا مِنَ الْعَرْضِ إِنْ كَانَ يَتَبَعَضُ تَمَامَ الدِّينَارِ، وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ لَا يَتَبَعَضُ، انتَقَضَ الْبَيْعُ كُلُّهُ، فَرِدَ عَلَيْهِ الدِّرَاهِمُ وَالْعَرْضُ، وَأَخْذَ دِينَارِيْهِ^(٣).

قال: وإنْ كَانَ لَمْ يَجِدْ فِي الدِّرَاهِمِ مَرْدُودًا، وَلَكِنَّ وَجَدَ بِالْعَرْضِ عَيْبًا، رُدَّهُ وَرُدَّ مَعَهُ مِنَ الدِّرَاهِمِ تَمَامَ الدِّينَارِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرْضِ تَمَامًا، وَأَخْذَ مِنْهُ أَحَدَ الدِّينَارِيْنِ.

(١) الْحُدُوثُ : كَوْنُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ يُقَالُ حَدَثَ أَمْ حَدَثَ مِنْ بَابِ طَلَبٍ وَمِنْهُ، إِيَّاكَ وَالْحُدُوثَ فِي الْإِسْلَامِ يَعْنِي أَنَّ تُحْدِثُ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْ قَبْلًا، وَجَدَتِنَا الْأَمْرُ أُولَئِكَ، وَمِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَوْلَا حَدَثَنَا فَوْرِيكَ بِالْحَاجَلِيَّةِ (وَيَرُوَى) حَدَاثَةً فَوْرِيكَ بِالْكُفْرِ وَهُنَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، يُقَالُ أَفْعَلُ هَذَا الْأَمْرُ بِجَدِّيَّتِهِ وَبِجَدِّيَّتِهِ أَيْ فِي أُولَئِكَ وَطَرَائِعِهِ . انظر: "المغرب في ترتيب المغرب" لابن المطرز ص ١٠٦ .

(٢) فِي التَّوَادِرِ "صَرْفٌ" بَدْلٌ "نَصْفٌ" / ٥ ٣٨٦ .

(٣) انظر: الكافي ٦٤٠ / ٢ ، التَّوَادِرِ ٥ ٣٨٦ .

قال: وإن كان العرض تمام الدينار ردده، ولم يرد معه من الدرهم شيئاً، وأخذ منه أحد دينارييه، وإن كان ما يصيب العرض من الدينارين أكثر من دينار واحد وإن خردة واحدة، رد عليه [ق/١٣] العرض والدرهم كلها، وأخذ دينارييه، وإنما هذا كله في رد العرض إن كان بحدثانه، فإن كان بغير حدثانه فإنما يرد قيمته.

قال: ومن باع بدينار فلا بأس أن يتناقضى دراهم، وكذلك من باع بدراهم فلا بأس أن يتناقضى دنانير، والسلف مثل ذلك؛ من سلف ذهبًا فلا بأس أن يتناقضى ورقاً^(١)، كل ذلك جائز قبل أن يفترقا^(٢)، وقد حدثني أسد بن موسى عن سلمة عن سماك بن حرب^(٣) عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنت أبيع الإبل بالقيمة فأبيع بالدنانير وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير فأتيت رسول الله ﷺ وهو في بيته حفصة فسألته عن ذلك فقال: "لا بأس بذلك ما لم تفترقا وبينكمَا شيء"^(٤).

وحدثني مطرف والأوسي^(٥) عن العمري عن نافع قال: كان ابن عمر يتسلف الدرهم، فيقضي الدنانير أيضاً بصرف يومه^(٦).

(١) في هامش المخطوط " والعكس".

(٢) وهو المذهب. انظر: عقد الجواهر الشمينة، ابن شاس ٢٥٦/٢، الناج والإكليل ٤/٣١٧، مawahib al-Jilil ٦/١٣٢.

(٣) هو: أبو المغيرة سماك بن حرب بن أوس النهلي الحافظ الكبير حدث عنه ثعلبة بن الحكم وله صحبه، وابن الزبير وخلق وشعبة والشوري ومالك بن مغول وغيرهم، صدوق، كانت وفاته سنة ثلث وعشرين ومائة. انظر: السمر ٦/٧٢، الميزان ٢٣١/٢، التقريب ص ٤١٥.

(٤) أخرجه أبو داود (ح ٣٣٥٤)، والترمذى (ح ١٢٤٢)، وابن ماجة (ح ٢٢٦٢) بألفاظ بعضها أتم من بعض، والمعنى واحد. قال أبو عيسى ٢/٥٣٥ : "هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر، وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقفا، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا بأس أن يقتضي الذهب من الورق، والورق من الذهب ، وهو قول أحمد وإسحاق، وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ذلك " .

(٥) هو: أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى الأوسي المدين الإمام الحجة حدث عن: مالك والعمري وحسين ابن عبد الله بن ضميري، وعنده: البخاري والجوهرى وغيرهما من كبار الحديثين. صدوق وثقة ابن حبان وغيره، قال مركز جمعة المأحد للثقافة والترااث

قال: وهذا كله إذا كان ما عليه حالاً، أو كان إلى أجل فحال حول الأجل بعد ذلك، يجوز أن يقضى مكان الدرهم دنانير، ومكان الدنانير دراهم، إذا تمثل^(٢) قبض ذلك وتفرق ليس بينهما شيء، فاما إن كان الذي عليه إلى أجل لم يحل، فلا يحل أن يأخذ منه قبل محل الأجل دنانير من دراهم ولا دراهم من دنانير، لأنه صرف إلى أجل^(٣)، لا ترى أنه يأخذ دنانير عاجلة من دراهم آجلة، أو دراهم عاجلة من دنانير آجلة، وذلك حرام وربما، لقول رسول الله ﷺ: "الذهب بالورق ربا إلا ها وها"^(٤).

الذهبي لم أظفر له بوفاة، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين. الجرح والتعديل ٥/٣٨٧، السير ٩/١١٨، التهذيب ٦/٣٤٥.

(٢) كذا في المخطوط ، ولعله تصحيف من : (تعجل) .

(٤) وهو المشهور، والمنهوب في أحد قول الشافعى ورواية عند الحنابلة، وجوزه أبو حنفية والصحيح عند الحنابلة.

^٤ انظر : البحر الابيض /٦ ، المدونة /٣-٢٧ ، ٢٨-٣١ ، جامع الأمهات ص . ١ ، الحاوي /٥ ، المغنى /٤ ، ١٨٨.

(٤) سبق تخریجہ ص ۶۵ (۱).

[باب الحلال والحرام في بيع الطعام بالطعام]

قال عبد الملك بن حبيب: حدثني مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أبيس بن الحذفان البصري^(١) عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: "البر [ق/٤] مثلاً بمثيل فمن زاد أو استزاد فقد أربى، والتمر بالتمر مثلاً بمثيل فمن زاد أو استزاد فقد أربى، والملح بالملح مثلاً بمثيل فمن زاد أو استزاد فقد أربى"^(٢).

قال: وحدثني مطرف بن عبد الله عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري^(٣)، ومعقب الدوسي^(٤) وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسلامان بن يسار وربيعة بن عبد الرحمن قالوا: "لا يجوز القمْح بالشعير إلا مثلاً بمثيل يداً بيده"، والسنة في بيع الطعام كله والإدام والشراب؛ أن كل ما كان منه صنفاً واحداً، فلا يحل بعضه بعضه متضاصلاً لا يداً بيده ولا إلى أحليس، ولا يحل إلا مثلاً بمثيل يداً بيده، مجراه في البيع مجرى الذهب بالذهب، والورق بالورق، وما اختلفت أصنافه من الأطعمة كلها والإدام والأشربة، فلا يأس ببيع بعضه بعضه متضاصلاً يداً بيده، ولا يحل فيه تأخير ساعة فما فوقها، مجراه في ذلك مجرى الذهب بالورق، وسأفسر لك ذلك إن شاء الله نوعاً نوعاً، ووجهها وجهاً على ما بلغني علمه وحضرني فهمه، وما توفيقي إلا بالله.

(١) هو: النصري بالتون، وليس البصري كما هو في الأصل، أبو سعيد ويقال: أبو سعد مالك بن أبيس بن الحذفان المداني، أدرك حياة النبي ﷺ اختلف في رؤيه له، حدث عن عمر وعلي وعثمان. عنه الزهري وعكرمة وغيرهما كانت وفاته سنة الثنتين وتسعين. انظر: الطبقات ٥/٤٢، السير ٥/١٨٢، التقريب ص ٩١٣.

(٢) وأخرج بمعناه الترمذى في سنته (١٢٤٣) من طريق الليث جاء فيه: "...البرُّ بالبرِّ ربًا إلَّا هاء وها، والشعرُ بالشعرِ ربًا إلَّا هاء وها، والتمرُ بالتمر ربًا إلَّا هاء وها" ولم يذكر الملح". وقال الترمذى: "هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، ومعنى قوله إلَّا هاء وها يقول يداً بيده".

(٣) هو: أبو محمد عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري المداني، ولد في عهد النبي ﷺ. قال الحافظ: "فعد لذلك لذلك من الصحابة"، وقال العجلى: "من كبار التابعين". التاريخ الكبير ٥/٢٥٢، الثقات ٣/٢٥٨، التقريب ص ٥٧٠.

(٤) صحابي كانت وفاته في خلافة عثمان أو علي - رضي الله عنهما - الإصابة ٣/٤٥١، التقريب ص ٩٦٤. مركز جمعة المأحد للثقافة والتراث

اعلم أن القمح والشعير والسلت^(١) والعلس^(٢) هذه الأربعة صنف واحد في الزكاة والبيع، لا يحل بعضها بعض متفاضلاً^(٣)، لا يحل قفيز قمح بقفيرين شعير، ولا بقفيزيين سلت، ولا بقفيزيين علس، ولا قفيزيين بقفيز وزيادة شيء من الأشياء، لا يدا بيده، ولا إلى أجل، وإن اختلفت أثمانها وأسعارها، ولا يحل بيعها إلا قفيزاً بقفيز مثلاً بمثل، ويدا بيده، ولا يحل منه جزاف بجزاف، ولا جزاف بكيل.

قال: ودقائقها مثلها؛ لا يحل دقين القمح بالقمح ولا بالشعير ولا بالسلت ولا بالعلس، إلا كيلاً بكيل، مثلاً بمثل، يداً بيده، [ق/١٥] وكذلك دقيق الشعير ودقيق السلت ودقيق العلس بالقمح، وبدقيق القمح، ولا يحل إلا مثلاً بمثل يداً بيده، فأما السوق^(٤) والحريرة^(٥) والخبز المصنوع، فلا بأس بذلك كله بالدقين وبالقمح وبالشعير والسلت والعلس متفاضلاً يداً بيده؛ لأن الصنعة قد دخلت الخبز، والسوق، والحريرة، فحل بذلك الفضل فيما بينهما في البيع^(٦)، وأما

(١) قال في القاموس: السلت بالضم الشعير، أو ضرب منه، أو الحامض منه. ص ١٩٧.

(٢) العلس: ضرب من البرّ حيد غير أنه عسر الاستبقاء، وقيل: هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه حبات، يكون بناحية اليمن، وهو طعام أهل صنعاء. لسان العرب ٦/٤٦ (باب علس)، وانظر: القاموس ص ٧٢١.

(٣) وهذا موضع اختلف فيه السلف، وتنازع فيه بعدهم المخلف، فمذهب مالك: أن هذه الأربعة صنف واحد، ومذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنها أصناف مختلفة . انظر: التمهيد ١٩/١٧٩، المذهب ١/١٥٧، المعني ٤/٤٥٢.

(٤) قال في اللسان: ما يتخذ من الخطة والشعر. ١٠/١٧٠:

(٥) دقيق يطيخ بلن أو دسم . القاموس ص ٤٧٩.

(٦) وهو المشهور في المذهب، ومنه أبو حنيفة خلافاً لصاحبيه، وجوزوا بيع الدقيق بالدقيق متساوياً، والصحيح من مذهب الشافعي المぬ في الجميع إلا إذا اختلف جنس في الدقيق، وعند الخاتمة قال في المعني : ولا يجوز بيع الخطة بشيء من فروعها وهي ثلاثة أقسام أحدها: السوق فلا يجوز بيعه بالخطة ، القسم الثاني: ما معه غيره فلا يجوز بيعها به أيضاً، القسم الثالث: الدقيق فلا يجوز بيعها به، وعن أحمد رواية أنه حائز . انظر: العناية ٩/٣٢٠-٣٢١، البيان والتحصيل ٧/١٩٢ ، الحاوي ٥/٢١٣-٢١٥، المعني ٤/١٥٢.

الدقيق بالعجين؛ فلا يحل إلا مثلاً بمثل، يدأ بيد على التحرى إن أحبط بمعرفته وتحريه^(١)؛ لأن العجين ليست صنعة، ولا بأس بالعجين بالخبز متضاداً^(٢)، ولا يجوز الخبز بالخبز إلا مثلاً بمثل على التحرى، وإن اختلفت نقاوته، أو صنعته، أو لينه وشده، أو غلطه ورقة، أو يسنه ورطوبته، واختلف أصله؛ فكان بعضه من قمح، وبعضه من شعير، أو من سلت، أو من علس، ذلك كله سواء، لا يحل إلا مثلاً بمثل على التحرى فيما يستطيع تحريه، ولا يحل وزناً بوزن؛ لأن بعضه أرطب من بعض، فهو مختلف في الوزن، فيدخله التناضل^(٣).

قال: ولا يحل السوق بالحريرة متضاداً، ولا يحل إلا مثلاً بمثل؛ لأن الأصل واحد والمنفعة واحدة^(٤)، ولا يحل الفريك بالقمح اليابس وإن كان كيلاً بكيل؛ لأنه إذا جفت نقص فيصير متضاداً^(٥).

(١) لأن العجين ليس بصنعة، فلا يجوز بالدقيق متضاداً باتفاق، ولا يمكن المحاثة فيه بالكيل ولا بالوزن، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق بين العلماء في المسألة؛ وقد اختلف: هل يجوز بالتحرى؟ على ثلاثة أقوال: أحدها: أن ذلك جائز، وهو قول ابن حبيب هنا وفي الواضحة، وأحد قول ابن القاسم.

والثاني: أن ذلك لا يجوز، وهو القول الثاني لابن القاسم؛ قيل في تعليمه: لأنه لا يستطيع تحري ذلك، وقيل: لأن الدقيق أصله الكيل، والعجين أصله الوزن، ولا يباع ما أصله الوزن بالكيل، ولا ما أصله الكيل بالوزن، ولا يتحرى ما أصله الكيل، إنما يتحرى ما أصله الوزن؛ قال ذلك سحنون، وليس قوله بين.

والقول الثالث: أن ذلك يجوز في الشيء البسيم، مثل الخمرة يتسلفها الحمران بعضهم من بعض فيردون فيها دقيقاً، أو يتداولون فيها بالدقيق؛ وهو ظاهر قول مالك في كتاب ابن الموز، وقول أشهب. التمهيد ١٩ / ١٨٤، البيان والتحصيل ٧-٦٠٠ .

(٢) وهو المذهب، المدونة ٩/٤١ .

(٣) وهو المشهور، ومذهب الشافعى في الجنس الواحد فإذا اختلف حاز في مشهور منه، وأحجازه أبو حنيفة، وهو المذهب عند الحنابلة. العناية ٩/٣٤٠، البيان والتحصيل ٨/٨٧، المجموع ١١/١٢٩، الإنصاف ٥/٢٧ .

(٤) وهو المشهور، انظر: الناج والإكيل ٦/٤٩٠ .

(٥) وهو مذهب الشافعى والصحابيين، وأحمد؛ لأنه من باب بيع الربط بالتمر، وأحجازه أبو حنيفة. انظر: الحيط البرهانى البرهانى ٧/٢١٦، المدونة ٩/١٤٢ ، المجموع ١٠/٤٥٦ ، الشرح الكبير ٤/١٥٠ .

قال: وأما الدُّخن^(١) والأَرْزُ والجُلْجَلَانِ^(٢) والكِرْسِيَّة^(٣) فأصنافٌ مختلفة، كلُّ واحدٍ منها على حِدَة، فلا بأس ببيع بعضها ببعض متفاضلاً، ما لم يكن نوعاً واحداً؛ دخناً بدخنٍ أو ذرةً بذرة، أو أرزًا بأرزٍ، أو جلجلان بجلجلان، أو كرسنة بكرستة، فإنْ كان كذلك لم يصح إلا مثلاً بمثل، ولا بأس بها بالقمح، وبالشّعير، وبالسلت^(٤)، وبالعلس^(٥)، مثلاً بمثل، يدأً بيده ومتفاضلة؛ لأنَّها أصنافٌ شتى.

والقطاني^(٦) كلُّها، أصنافٌ مختلفةٌ في البيع، إنَّما تجمع في الزَّكَاة، فاما في البيع فكلُّ واحدٍ صنفٌ على حِدَة، لا بأس ببيع بعضها ببعض متفاضلاً ما لم يكن نوعاً واحداً^(٧)؛ فولٌ بفولٍ، أو عدسٌ بعدسٍ، وحمصٌ بحمصٍ، واللوبياء باللوبياء، وترمسٌ بترمسٍ، وجلبانٌ بجلبانٍ، فإنْ كان كذلك لم يصح إلا مثلاً بمثل، فإذا اختلفت النوعان منها جاز منها الكيل بالكيل، لا بأس بقفيزٍ فولٍ بقفيزٍ عدس وقفيزٍ علس، بقفيزٍ حمص، وقفيزٍ ترمس وأشباه ذلك من القطاني، إلا ما كان منها يشبه بعضها ببعضٍ، مثل اللوبية بالحمص، فإنَّها لا تباع إلا مثلاً بمثل، لأنَّ رأيه صنفاً واحداً عند أهل العلم لا شبهه ببعضه ببعض^(٨)، ولا بأس بالقطاني كلُّها بالقمح

(١) الدُّخن : بالضم حب الجاورس، أو حب أصفر منه أملس جداً، بارد يابس . القاموس (١٥٤٣).

(٢) قَسَرَ أَهْلَ الْلُّقَاءِ الْجَلْجَلَانِ بِالسُّمْنِ وَقَالَ الْحَوَّهْرِيُّ أَنَّهُ نَمَرَةُ الْكُزْبَرَةِ ، وَقَالَ أَبُو الْقَوْنَى : هُوَ السُّمْنِسُ فِي قِشْرَهُ قَبْلَ أَنْ يُخْصَدَ . انظر: المجموع (٤٢٢/١٠) .

(٣) شجرة صغيرة لها ثمر في غلاف متصدع مسهل مبول، للدم مسمن للدواب نافع للسعال.. الكِرْسِيَّة حب قريبة من البسيلة فيه حمراء ، وَقَالَ الْبَاجِيُّ : هي البسيلة . انظر: القاموس ص ١٥٨٤ ، المتقدى ١٦٨/٢ ، الفواكه الدوائية . ٧٦/٢ .

(٤) حب بين الحنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملامته وكالشعير في طبعه وبرودته. المصباح المتبر ٢٨٤/١ .

(٥) سبق تخرجه.

(٦) القطينة بالضم والكسر، حبوب الأرض، أو ما سوى الحنطة والشعير والزيتون والتمر، أو هي حبوب التي تطيخ . القاموس ص ٥٨١ .

(٧) وهو المشهور من المذهب. انظر: المتقدى ١٢٤/٢ ، البيان والتحصيل ٧/٢٨٣ .

(٨) انظر: النواذر ٦/٨ .

وبالشعر وبالسلت وبالعلس وبالدحن وبالذرة، وأشباه ذلك من الحبوب، مثلاً بمثل ومتفاضلاً، وكل ذلك يداً بيدي، لا يحل في شيء من ذلك تأخير ساعة فما فوقها؛ لأنه طعام بطعام^(١).

قال: والزبيب كله أحمره وأسوده، وجيده ورديه، صنف واحد لا يماثل إلا بمثل، يداً بيدي.

قال: والتين كله بجميع أنواعه، وأسمائه، وجيده ورديه، ومحبه ومثوره، صنف واحد لا يماثل إلا بمثل، يداً بيدي، ولا يحل منه حزاف بهزاف، ولا مثور بمحبل، ولا بكيل.

قال: والتمر كله بأصنافه؛ صيحانه^(٢) وبرنيه^(٣) وعجوله^(٤)، وبرديه وجيده، ورديه صنف واحد، لا يماثل إلا بمثل يداً بيدي.

قال: والجوز، واللوذ، والجلوز^(٥) ، والفستق ، والصنوبر^(٦) ، وأصناف الفاكهة التي تدخل تدخل كل واحد منها صنف على حدة، لا يماثل منها ما كان صنفاً واحداً إلا بمثل، يداً بيدي. فإذا اختلفت الصنفان والنوعان من ذلك كله، فلا يأس به متفاضلاً يداً بيدي، [ق/١٦] لا يأس بقفيز زبيب بقفيزين تين، ولا يأس بقفيز تين بقفيزين جوز، وقفيز لوز بقفيزين جوز، ولا يأس بجمي عمر زبيب وأشباه ذلك، فهو على هذا التفسير، وكل ذلك يداً بيدي، لا يحل في شيء تأخير ساعة فما فوقها.

(١) وهو محل اتفاق بين الجمهور، وخالف الحنفية في المكيل الذي لا يتأتى كيله، ووافق في الموزون. انظر: العناية ٦/٢٦٤، الفواكه الدواني ٢/٧٥، المجموع ١٠/٧٢-٧٣، المعني ٤/٦-٧.

(٢) من عمر المدينة نسب إلى صيحان لكبش كان يربط إليها. انظر: القاموس، ص ١٩٤ .

(٣) البرني: عمر مغرب، أصله برنيك، أي الحمل الجديد. القاموس ص ١٥٢٣ .

(٤) قال في القاموس: "التمر الحشبي"، عمر المدينة . ص ١٦٨٨ .

(٥) هو البندق. القاموس، ص ٦٥ .

(٦) الصنوبر: ثمرة الأرض، وهي شجرة ، قال: وتنمى الشجرة صنوبرة، من أجل ثمرها. تاج العروس ١٢/٣٥٥ .
مركز جمعة المأحد للثقافة والتراث

قال: وما كان من الفاكهة الرطبة مما يبس ويدخر، ويصير أصل معاش الناس، فهو على ما فسرت لك في يابسها، ما كان منها صنفاً واحداً، فلا يباع إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، وما كان منها صنفان، فلا يأس أن يباع كيلاً بكيلين، من ذلك التين الأخضر بالتين الأخضر، لا يباع وإن كان بعضه أطيب من بعض إلا مثلاً بمثل، لا يباع منه واحد باثنين، ولا مثل بمثيلين، ولا صغير كبير، وكذلك العنبر وإن كان متفضلاً في طيبه، وأجنبه، لا يباع إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، سلاً بسل، وعندك عتقدون مثله، ولا يأس أن يباع وزناً بوزن، ولا يجعل منه جزاف بجزاف، ولا جزاف بكيل، ولا يأس بالعنبر بالتين سلاً بستين، وجزاراً بجزاف، وجزاراً بكيل، لأنهما صنفان مختلفان.

قال: وما كان من الفاكهة الرطبة، التي لا تبس ولا تدخر، ولا هو عند الناس أصل معاش، وإنما أكثر شأنه أن يؤكل رطباً، كهيئة القثاء^(١)، والبطيخ، والخربز، والموز، فلا يأس به بعضه بعض مثلاً بمثل، ومتفضلاً يداً بيد، ولا يجعل فيه الأجل، كان من صنف واحد أو مختلفاً أصنافه، من ذلك الأترنج^(٢) والتفاح، والفرسك^(٣) والرمان، والسفرجل^(٤)، والكمثرى، والخوخ والخوخ وهو الذي يشبه بعيون البقر، والبرقوقياء^(٥)، والقراسيا^(٦) حب الملوك^(٧) والرفيف^(٨)

(١) فعال وهزته أصلية، وكسر القاف أكثر من ضمها: وهو اسم لما يسميه الناس الخيار والفقوس، الواحدة "قثاءة"، وبعض الناس يطلق "القثاء" على نوع يشبه الخيار، وهو مطابق لقول الفقهاء في الربا: و"في القثاء مع الخيار وجهان" ولو حلف لا يأخذ الفاكهة حنث بالقثاء والخيار. المصباح المنير، ص ٢٥٤.

(٢) ويسمى: الأترج، قال في اللسان: وهو معروف، واحدته ثُرْثَحَةٌ وأثْرَجَةٌ. والأقصحُ أثْرُجُ، كما هو رأيُ الكل. اللسان ٢١٨/٢، تاج العروس ٥/٤٣٧.

(٣) الفرسك: الخوخ، أو ضرب منه أحمر أحمر. القاموس، ص ١٢٢٧.

(٤) السُّفَرْجَلُ: فاكهة والجمع سَفَارِجَ. مختار الصحاح، ص ٣٢٦.

(٥) فاكهة، وشجره من الفصيلة الوردية ينمو في المناطق المعتدلة أزهاره بيض وردية وملوحة مختلف الألوان. المعجم الوسيط ٥١/١.

(٦) ويكتبه البعض بالصاد بدل السين، وهي فاكهة، والقرس شجرها متشر من الفصيلة الوردية، وتطلق في مصر على على البرقوق المحفف، وتعزف في الشام بالخوخ المحفف. انظر: تاج العروس ١٦/٣٦٥ ، المعجم الوسيط ٢/٧٢٦. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

والزفيف^(١) وأشباهه من رطب الفاكهة؛ لأنَّه ليس بأصل معاش الناس، لأنَّه لا يبقى، ولا يدخل، وإنَّ ادخارَ صار إلى فسادٍ، وقد يُدخل بعضه في الخاص على وجه الاستطراف له في غير أيامه، وليس ذلك بعام فيه، وإنما يحمل كله في بيع بعضه بعض، محمل الخضر من القول كلها التي يجوز بيعها بعضها بعض، متفاضلاً كانت صنفاً واحداً، أو أصنافاً مختلفة، ولا يحمل في شيء من ذلك الأجل؛ لأنَّه طعام كله، وما كان من الشمار كلها صنف واحد مما يدخل ولا يدخل، فلا يحمل رطبه ببابسه لا مثلاً بمثل، ولا متفاضلاً يداً بيد، ولا إلى أجل؛ لنهي رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر^(٢)، فحمل أهل العلم الشمار كلها محمل الرطب بالتمر، لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك، فلا يحل أن يباع العنبر بالزيسب، ولا التين الأخضر بالتين البابس، وما كان من ذلك صنفان؛ فلا يأس أن يباع رطبه ببابسه مثلاً بمثل ومتفاضلاً، لا بأس بالتين الأخضر بالزيسب، ولا بأس بالعنبر بالتين البابس، وكذلك سائر الشمار كلها على هذا التفسير، لا بأس برمض من ثمرة ببابس من ثمرة أخرى، فأما رطب من ثمرة ببابس منها، فلا يحل ذلك على حالٍ، لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً، كانت مما يدخل أو مما لا يدخل.

قال: وما كان من البقل التي تبيس وتدخل، مثل البصل والثوم، فلا يباع متفاضلاً لا يباع البصل بالبصل إلا مثلاً بمثل، رطباً برمض، ويابساً ببابس؛ لأنَّه أصل معاش الناس، وطعم حار من أطعمة الناس^(٣)، ولا يحل منه جراف بجزاف، ولا جراف بكيل، ولا يباع منه رطباً ببابس

(١) شجر يحمل ثماراً يشبه البرقوق لكنه أصغر منه. انظر: المعجم الوسيط ٧٨٢/٢.

(٢) شجرة مثمرة من فصيلة البقيات، ذات أشواك، وأوراقها متعاقبة ومستنة، وأزهارها صغيرة صفراء اللون عنقودية التجميع، أما الشمار فريتونية الشكل ملساء البشرة عناية اللون عند النضج، ولون لبنيها يميل إلى الأصفر، ومتثار الشمار بطعمها الحلو السكري . <http://www.almaany.com>

(٣) كما ثبت بإسناد صحيح من حديث سعد رض قال: إنَّ النبي ﷺ سُئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: "أينقص الرطب إذا يس" ؟ قالوا: نعم . فنهى عن ذلك ، وفي رواية "فلا إذن" أخرجه مالك في "الموطأ" (ح ٢٣١٢)، وأبو داود برقم (ح ٣٣٥٩)، الترمذى برقم (ح ١٢٢٥) .

(٤) وهو المشهور. انظر: مواهب الجليل ١٣/٨، ومذهب الشافعى. حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الربانى ٤٥٧/٥، المجموع ١٩١/١٠ .

من صنف واحد، لا يباع البصل الأخضر باليابس، ولا الثوم الأخضر باليابس لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً، ولا بأس بالبصل بالثوم رطبٌ بروطبٍ، ورطبٌ ببابسٍ، ويابسٌ ببابسٍ، يداً بيدٍ ومثلاً، [ق/١٧] وهو مثل بمثل^(١) الذي نهى عنه رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر، وإنما ذلك لنقصان الرطب إذا جفت.

قال: والجبن كله؛ بقره وغئمه وعترته صنف واحد، لا يباع إلا مثلاً بمثل، رطبٌ بروطبٍ، وبابس ببابس، وزناً بوزن، وعلى التحري يداً بيد، ولا يحل منه رطباً ببابس؛ لأن الرطب منه إذا جفت نقص، فهو لا يعتدل بوزنه، وتحريه أن يكون مثل ببابس^(٢)، ولا بأس ببيع العسل بالسمين أو بالزيت مثلاً بمثل ومتفاضلاً، كل ذلك يداً بيد، ولا يحل في شيء من ذلك الأجل؛ لأنه طعام كلّه.

قال: والأحلال كلها حمرئها وتمريها وزبيتها وعلتها صنف واحد، لا تحل إلا مثلاً بمثل، ولا تحل متفاضلة وإن اختلفت أصولها؛ لأن منافعها واحدة^(٣).

قال: والأشربة كلها الحلال شربها؛ العسل والتمر والزبيبي صنف واحد، لا تحل إلا مثلاً بمثل، ولا تحل متفاضلة وإن اختلفت أصولها؛ لأن منافعها واحدة^(٤).

(١) انظر: هذه الفقرة مختصرة في التوادر عن ابن حبيب ٩/٦.

(٢) وهو الصحيح من مذهب الشافعى، وأحمد، حلاقاً لأبي حنيفة انظر: العنابة ٦٥/٣، موهاب الحليل ٤/٤٩٣، الحاروي ٥/٢٤٢، الشرح الكبير ٤/٤٨١.

(٣) وهو المذهب وأحازه الحنفية و عند الشافعية كل حللين لا ماء فيهما وأنحد جنسهما، اشترط التمثال، وإلا فلا، وكل حللين فيما ماء لا يباع أحدهما بالأخر إن كانا من جنس واحد، وإن كانا من جنسين وقلنا الماء العذب ربوى وهو الأصح عندهم، لم يجز وإلا حجاز، وإن كان الماء في أحدهما وهما حسان، كخل العنبر بخل التمر وخل الرطب بخل الزيت حجاز، وأحازه المخاتلة في النوع الواحد كخل الزيت بخل الزيت، ومنعوه في الجنس الواحد كخل الزيت بخل العنبر. انظر: العنابة ٣٣٧/٩، المدونة ١٥١/٣، الكافي ٦٥٠/٢، المتقدى ٤٢٠/٣، الحاروي ١١٢/٥، المجموع ١٤٤/١١، معنى المحتاج ٢٣/٢، كشاف القناع ٣/٢٦١.

قال: واللحمان كلها ثلاثة أصناف في البيع^(٢); فلحمان ذات الأربع كلها أنسىها ووحشيتها صنف واحد، لا يباع إلا مثلاً بمثل غنمى بغمى، وبقرى بجملى، وإنسي بوحشى، ووحشى بوحشى، كل ذلك لا يحل إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن، أو على التحرى، ولا يباع متفاضلاً وإن اختلفت سماته، وإنقائه، وأسماؤه؛ لأنَّ لحم كلُّه، وتصرف المفعة فيه واحدة، وكذلك ألبانها حليبياً وخيضها هي صنف واحد، لا يباع إلا مثلاً بمثل؛ حليب بحليب، وحليب بخيض وخيض بخيض، وغنمى بغمى وبقرى بإبلي، كل ذلك لا يحل إلا مثلاً بمثل، وكيلًا بكيل، ولا يحل متفاضلاً، ولا بأس باللبن المخip بالزبد وبالسمن، ولا خير في اللبن والحليب بالزبد أو بالسمن؛ لأنَّ المزابنة تدخله^(٣).

(١) هو المذهب، ويجوز عند الحنفية و الشافعية والحنابلة بيع العصير بمنتهى متماثلاً ومتفاضلاً بغير جنسه وكيف شاء، انظر: العناية ٣٣٧/٩، مواهب الجليل ٢١٤/٦، روضة الطالبين ٣٨٨/٣، الكافي ٣١/٢، الشرح الكبير ٤/٤٧.

(٢) اللحم الذي يعتبر فيه التساوى أو التفاضل هو اللحم على هبته التي يستعمل عليها في بيع وطبخ وغير ذلك مما يشتمل عليه من عظم، وغيره ما لم يكن العظم مضافاً إليه، والمذهب: أن لحم ذات الأربع جنس يحرم فيه التفاضل، ولحم الطير جنس آخر يحرم فيه التفاضل، ويجوز التفاضل بينه وبين لحم ذات الأربع، ولحم الحيتان جنس ثالث يحرم فيه التفاضل، ويجوز التفاضل بينه وبين الجنسين الأولين، وفي المغني: وإنما في اللحم رواياتان إحداهما: أنه أربعة أحاس، والثانية: وهي الأصح، أنه أحاس باختلاف أصوله". وهو قول أبي حنيفة، وجديد قول الشافعى، انظر: الفتاوى الهندية ٣/١١٢٠، انظر: المتنقى ٣٢٣/٤، الناج والإكليل ٤/٣٤٨، الحاوي ٥/٣٠٧، المغني ٥/٥٥٠، البرهان ٦/٣٦٧، الدر المختار ٥/٣١٠، مواهب الجليل ١٣/٣١، الحاري ٥/٢٤٠، المغني ٤/١٥٥.

(٣) هو المذهب إلا اللبن المخip بالزبد وبالسمن فالمشهور المع، وهو مذهب الشافعى، وعند الحنابلة رواياتان إحداهما: المع؛ لأنه جنس واحد، والثانية: الجواز باعتباره أحاس باختلاف أصوله كاللحم وفaca للحنفية، انظر: المحيط البرهان ٦/٣٦٧، الدر المختار ٥/٣١٠، مواهب الجليل ١٣/٣١، الحاري ٥/٢٤٠، المغني ٤/١٥٥.

قال: ولحمانُ الطيرِ كله إنسِيه ووحشِيه، ما يقتني منه، وما لا يقتني صنفٌ واحدٌ، لا تباع إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن، أو عن التحرّي، ولا تباع متفضصلةً وإن اختلفتْ سماتُها وأسماؤها وأثمانها؛ لأنَّها لحمٌ كُلُّها وتصرف المتفقعة فيها واحدة^(١).

قال: وإذا اختلف الصنفان من هذه اللحمان الثلاثة، جاز الفضلُ فيما بينهما، لا بأس بلحم الحيتان بلحم ذات الأربع من الأنعام، والوحش مثلاً بمثلٍ ومتفضلاً. وقد حدثني مطرِّف بن عبد الله عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب، أن رسولَ اللهِ ﷺ "نَهَا عن بيع الحيوانِ باللحم"^(٢) وتفسِّيرُ ذلك عند أهل العلم؛ أنه الحيوانُ الذي يُوكِلُ لحمُه، لا يجوز أن يباع بلحمٍ ما هو من صنفه من اللحمان، لا يباع شيءٌ من لحوم ذات الأربع إنسِيه ووحشِيه بجَيِّ منها، وإن اختلفتْ أسماؤها، لا تباع شاةً مذبوحةً بحيةً، ولا ثورٌ حيٌ بشاةً مذبوحةً، ولا شياهٌ أحياءٌ بثور جزير، ولا بحمل جزير، ولا بوحشٍ قد صيدَ وذكى أو حي^(٣) لم يدرك؛ لأنه مما لا يقتني، ولا حياة له عند الناس إلا حياة ليست فيها قنية، فهو كما لو قد ذبح؛ لأنه لا يعد إلا لحماً، فلا يجوز بيعه وإن كان حيًّا بجيٍّ مما يقتني من ذات الأربع؛ لأنه اللحمُ بالحيوان، وكذلك ما انكسر^(٤) من ذات الأربع، مثلُ الثور ينكسرُ أو الجملِ والشاةُ والشارفُ من ذلك كله الذي لا منفعة فيه إلا اللحم، فإنه لا يباع بشيءٍ من ذلك بجيٍ يقتني من ذات الأربع؛ لأنه اللحمُ بالحيوان، فاما الشاةُ يريد الرجلُ ذبحها مثلُ الحِقَاقِ الكريمة، أو البقرة

(١) باتفاق في المذهب، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية وإن اتحد الجنس؛ لأنه لا يوزن عادةً انظر: بدائع الصنائع ١٨٩/٥، البحر الرائق ١٤٦/٦، المدونة ١٢٨/٩، موهاب الحليل ١٣/٣، المجموع ٢٠٤/١٠، الشرح الكبير ٤/١٢٩ . وانظر: العبارة في النوادر والزيادات ٢٧/٦.

(٢) رواه مالك في الموطأ ٦٥٥/٢ بلفظ : "نَهَا عن بيع اللحم بالحيوان" ، وكذا البيهقي في الكبير ٥/٢٩٦، والدارقطني في سننه ٧١/٣ ، وقال ابن عبد البر : "هذا أحسن أسانيده" التمهيد ٤/٣٢٢ .

(٣) انظر: العبارة في النوادر والزيادات ناقصة ٦/٢٧ .

(٤) و المراد بالحيوان المنكسر هنا ما صارت فائدة اللحم فقط..

الغزيرة، فيقال له دعها وخذ هذه الشاة أو هذه البقرة مكافأها، فلا بأس بذلك، [ق/١٨] لأن كلناهما حيتان^(١).

قال: ولا خير فيما لا يقتنى ولا يعدله حياة، أن يباع بعضها بعض إلا على التحرى أن يكون لحمه سواء إذا ذبح، لأنه لا يُعد كله إلا لحماً، وقد حفظ ذلك بعض العلماء، ورأه كغيره لما يقتني، والأول أحب إلى^(٢).

قال: ولا يجوز أن يباع ما لا يقتنى بلحم من صنفه، وإن كان الذي لا يقتنى لا يعد إلا لحماً، بجملة النهي عن بيع الحيوان باللحم^(٣)، فلا تمييز فيما يقتني وما لا يقتني^(٤).

قال: وكذلك الطير كله، لا يباع حيه بمذبوحه كان الحسي من دواجن الطير الذي يقتني أو الذي لا يقتني ولا يستحيي^(٥)، ولا خير في حي ما لا يقتنى من الطير بمحى ما يقتني منه، ولا بأس بما لا يقتني منه، أن يباع بعضه بعض على التحرى على أنه لحم كله، ولا يجوز فيه التفاضل، وتفسير ذلك؛ أنه لا يجوز دجاجة مذبوحة بدواجن حية، ولا بوزة حية، ولا بحمام حي، لأنه اللحم بالحيوان، ولا تجوز حجلة وإن كانت حية، بدواجن حية تقتني؛ لأنه اللحم بالحيوان، لأن الحجلة لا تقتني فهي حية كمذبوحة، وكذلك الدجاجة إذا فسدت ولم تُبَرِّض وانقطع ذلك منها وعرف، فلا خير في بيعها وإن كانت حية صحيحة، بدواجن حية تقتني ليضرها،

(١) هو مذهب الجمهور، خلافاً للحنفية وإن اتّحد الجنس؛ لأنه لا يوزن عادة. انظر: بدائع الصنائع ١٨٩/٥، البحر الرائق ١٤٦/٦، المدونة ١٢٨/٩، مواهب الجليل ١٢/٣، المجموع ٢٠٤/١٠، الشرح الكبير ٤/٢٩.

(٢) هو المذهب، وخالف أشهب انتظار: البيان والتحصيل ١٨٩/٧، مواهب الجليل ٤٨٧/١٣ (الشاملة).

(٣) استظهره الباحي في المتنى ٤٣٣/٣، وهو مقتضى مذهب الشافعى، انظر: المجموع ٢٠٥/١٠.

(٤) انظر: العبارة في التوارد والزيادات ٢٧/٦.

(٥) هو مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، انظر: المتنى ٤٣٢/٣، البحر الرائق ١٤٦/٦، الحاوي ٣١٩/٥، الكافي لابن قدامة ٥٣/٢.

فإذا انقطع ذلك منها لم تعد إلا لحماً، ولا بأس بها إذا كانت كذلك بما لا يقتني من الطير على التحرى، لأنّه لحم كلّه^(١).

قال: ولا بأس بالشاة الحية بلحوم الطير، ولا بأس بالطير الحي يقتني أو لم يقتني بلحوم الشاة أو غيره من لحمان ذوات الأربع^(٢)، وكذلك الحيتان لا بأس أن تُباع بالطير الحي وبالشاة الحية، ولا يدخل هذا الحيوان في اللحم^(٣)؛ لأهمما صنفان مختلفان، وإنما تفسير النهي فيما كان صنفاً واحداً، وأصل ذلك؛ إن كان ما لا يجوز لحمه إلا مثلاً بمثل، فلا يجوز حيه بمذبوحه للفضل والمزاينة^(٤)، وكل ما يجوز لحمه مثلاً بمثل، ومتفاضلاً، فلا بأس بحيه بمذبوحه.

قال: وما كان من هذا كله حيَا صحيحاً يقتني من ذوات الأربع أو من الطير، فلا بأس به أثناان بواحدٍ، وواحد بأشعافه، يداً بيد، إذا كان من صنف^(٥)، وإن اختلفت الصنفان منه جاز جاز يدُ بيدي إلى أجل، وسأفسر لك في موضعه وجهاً وجهاً إن شاء الله تعالى.

ولا بأس بالشاة اللبؤن بالطعام نقداً وإلى أجل، ولا تبالي أيهما عجل أو أخر الشاة والطعام^(٦). قال: ولا بأس بالشاة اللبؤن باللبن أو بالسمن أو بالجبن نقداً، أو^(٧) لا يجعل ذلك إلى

(١) هو المذهب، وفاقاً للشافعية والحنابلة وخلافاً للحنفية متى كان لا يوزن، انظر: المحيط البرهاني ٦/٣٦٧، الفتاوى الهندية ٣/١٢٠، البيان والتحصيل ٧/١٨٩، مawahيل الليل ١٣/٤٨٧ (الشاملة)، الحاوي ٥/٣١٩، كشف القناع ٣/٢٩٠.

(٢) وفاقاً للحنفية، وخلافاً للشافعية والظاهر من مذهب أحمد. انظر: بدائع الصنائع ٥/١٨٩، المجموع ١١/٢١٦، المغني ٤/١٥٥.

(٣) باتفاق في المذهب وفاقاً للحنفية وخالف الشافعية في أحد الروجفين عندهم والظاهر عند الحنابلة. انظر: المتنقى ٣/٣٤٣٢، الاستذكار ٢٠/١١٢، الحاوي ٥/٩٠، الإنصاف ٥/٢٣.

(٤) انظر: النوادر والزيادات ٦/٢٦، قال ابن القاسم: "ولم أر عند مالك تفسير حديث النبي ﷺ في اللحم بالحيوان إلا من وصفه واحد لموضع المزاينة". المتنقى ٣/٤٣٢. لأن بيع اللحم بالحيوان بيع معلوم معهولٍ من جنسه، فهو من المزاينة وهي إنما تقتضي في الجنس الواحد.

(٥) لعل العبارة: من صنف واحد، بدليل هذه العبارة بعدها "... وإن اختلف الصنفان منه".

(٦) بالاتفاق في المذهب؛ لأن فيها منفعة غير الطعام. انظر: المتنقى ٣/٤٣٣، البيان والتحصيل ٧/٧٥. مركز جمعة المأحد للثقافة والترا ث

إلى أجلٍ، وكذلك الدجاجة البيوضُ، لا يأسَ أن تباع بالبيضِ نقداً، ولا يجعل ذلك إلى أجلٍ، وإذا كان اللبنُ أو السمنُ أو الجبنُ هو المعجلُ، والشاةُ اللبونُ المؤخرةُ إلى أجلٍ، فلا يأسَ بذلك، وقد استقلَه مالكٌ، إلا أنَّ رأيَت جماعةَ مَنْ لقيتُ يستخفونه، وهو يَئِن إن شاءَ اللهُ أن لا يأسَ به؛ لأنَّ المزابنةَ لا تدخله إذا كان اللبنُ أو السمنُ أو الجبنُ هو المعجلُ، وإنما تدخله المزابنةُ إذا كانت الشاةُ اللبونُ هي المعجلةُ، واللبنُ أو السمنُ، أو الجبنُ مؤخرةً، لأنَّ اللبنَ والجبنَ والسمنَ تخرج من الشاة، والشاة لا تخرج منه^(٢)، فهو كالذى قال: الأصلُ في بيع الكتان بثوبِ الكتان إلى أجلٍ إن تعجلَ الكتان، وتأخرَ الثوب حَرَمَ، وإن تعجلَ الثوب وتأخرَ الكتان حلَّ؛ لأنَّ الثوبَ يخرج من الكتان، والكتان لا يخرجُ من الثوبِ وأصلُ ذلك؛ أنَّ كُلَّ ما يبيع بما يخرج منه فلا يحلُّ، لأنَّ المزابنةَ تدخله، وقد حرمتها رسولُ الله ﷺ^(٣)، والمزابنةُ بابٌ من أبوابِ المخاطرةِ، والمخاطرةُ من القمارِ، والقمارُ بابٌ من أبوابِ الميسرِ، الذي نهى اللهُ عنه تبارك وتعالى في [ف/١٨] كتابه^(٤)، ولا يأسَ بالشاةِ غيرِ اللبونِ، باللبنِ أو بالسمنِ أو بالجبنِ إلى أجلٍ، ولا يأسَ بالدجاجةِ غيرِ البيوضِ، بالبيضِ إلى أجلٍ، ولا يأسَ بالشجرةِ غيرِ التمرةِ بالتمرِ إلى أجلٍ، قُرُبَ الأجلُ في ذلك

(١) لعله : "و" بدل "أو".

(٢) في المسائل المذكورة أربعة أوجه في المذهب: الأول: أن ذلك لا يجوز، كانت الشاة هي المؤجلة أو المعجلة ، وهو قول مالك في العتبية، وظاهر ما في المدونة، والثانى: أن ذلك حائز، كانت الشاة هي المؤجلة أو المعجلة ، وهو قول ابن القاسم في العتبية من سعاع عيسى وأبي زيد، الثالث: أن ذلك حائز إن كانت الشاة هي المؤجلة ، وغير حائز إن كانت هي المعجلة، وهو قول ابن القاسم في العتبية من ساع ، و اختيار سحنون، وهو مذهب ابن حبيب، والرابع: عكس هذه التفرقة؛ أن ذلك حائز إن كان الشاة هي المعجلة، وغير حائز إن كانت هي المؤجلة، وهو قول أشهب. انظر: البيان والتحصيل ٧٤-٧٥/٢٣٤، الكافي ٦/٢٣٥، الكافي ١١/١٥٣، المجموع ٦/٣٦٥، الحديث البرهاني ٦/٦٠.

(٣) في الحديث الصحيح عند البخاري في صحيحه برقم (٢١٧١).

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُرْوِقَ بَيْنَكُمُ الْعِدَاؤُ وَالْبَعْضَاءِ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَثْنَمُ مُتَنَاهُونَ﴾ البقرة (٩١).

كُلِّهُ أو بَعْدَهُ، وإن صار للشَّاء لِبَنْ قَبْلَ الأَجْلِ، وللْدِجَاجَةِ يِبْضُّ قَبْلَ الأَجْلِ، وللشَّجَرَةِ ثُمَرَةُ قَبْلَ الأَجْلِ، فَإِنْ أَصْلَ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ مَزَابِنَةِ^(١).

قال: ولا خير في القَدِيدِ^(٢)، بِاللَّحْمِ الْغَرِيفِ^(٣) عَلَى حَالٍ، لَا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا مِتْفَاضِلٌ،
وَلَا وزَنًا بِوْزَنٍ، وَلَا عَلَى التَّحْرِي؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ وَزَنَ دُخَلَهُ التَّفَاضُلُ، فَحُرِمَ لِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ
الْمَشْوِيُّ بِالنَّبِيِّ، وَالْمَالُحُ مِنَ الْحَيَّاتِنَ بِالطَّرِيقِ، وَهُوَ يَدْخُلُ فِي نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الرُّطْبِ بِالْتَّمَرِ؛
لِأَنَّ الرُّطْبَ إِذَا جَفَّ نَقْصٌ، وَمِثْلُهُ مَا وَصَفْنَا فِي الْفَرِيكِ بِالْقَمْحِ، وَالْقَمْحِ الْمُبْلُولِ بِالْجَافَ، وَالزَّبَدِ
بِالسَّمِينِ، وَالْجَبَنِ الرَّطِيبِ بِالْبَابِسِ، وَرَطْبِ الشَّامِ يَبَاسِهِ^(٤)، وَأَصْلُ هَذَا كُلُّهُ، مَا كَانَ مِنْ جَمِيعِ
الْأَشْيَاءِ كُلَّهَا لَا يَحْلُّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا يَحْلُّ رَطْبُهُ يَبَاسِهِ عَلَى حَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَطِعُ أَنْ يَكُونَ
مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا بِوْزَنٍ وَلَا بِتَحْرِيٍّ وَلَا بِكَيْلٍ فِيمَا يَكَالُ مِنْهُ.

قال: ولا خير في القَدِيدِ بِالقَدِيدِ عَلَى حَالٍ، لِأَنَّ يُسْهِ مُخْتَلِفًّا.

قال: ولا خير في المَشْوِيُّ بِالْمَشْوِيِّ عَلَى حَالٍ، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَلُ فِي سَمْنَهِ.

قال: ولا بَأْسَ بِاللَّحْمِ النَّبِيِّ بِالْمَطْبُوخِ، الَّذِي قَدْ غَيْرَتْهُ الصُّنْعَةُ بِالتَّوَابِلِ وَالْإِبَرَارِ، حَتَّى
عَظَمَتْ فِيهِ التَّفَقْقَةُ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ مِنْ حَدَّ النَّبِيِّ، فَلَا بَأْسَ بِهِ بِالنَّبِيِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَمِتْفَاضِلًا^(٥)، فَأَمَّا

(١) هو المذهب، وأحاجره الحنفية والشافعية والحنابلة. انظر: الحبيط البرهاني ٦/٣٦٦، المدونة ٩/١٣٤، الشرح الكبير للرافعي ٨/١٨٩، كشف القناع ٣/٢٦٢.

(٢) القَدِيدُ: مَا جَفَّ مِنَ الْلَّحْمِ وَهُوَ الرُّوشِينُ، الصَّاحِحُ ٣/٨٨.

(٣) غَرَضُ النَّبِيِّ غَرْضاً، كَصْغَرُ صِفَرٍ، فَهُوَ غَرِيفٌ، أَيْ طَرِيقٌ. انظر: القاموس ص ٨٣٦.

(٤) هي مسألة تبني على بيع الرطب بالتمر، وعند الحنفية يجوز عند التساوي وبخوض فيها التفاضل، ومذهب الشافعية والحنابلة، انظر: الفتواوى الهندية ٣/٢٠، الاستذكار ٢٠/١٢٠، البيان والتحصيل ٨/٨٧، الناج والإكليل ٦/٤٩٣، الشرح الكبير للرافعي ٨/١٨٣، شرح منتهى الإرادات ٣/٥٤٩.

(٥) هو المذهب وفافقه للحنفية، وخلافاً للشافعية والحنابلة. الفتواوى الهندية ٣/١٢٠، الناج والإكليل ٦/٤٨٨، الشرح الكبير للرافعي ٨/١٤٨، أنسى الطالب ٢/٢٨٢، شرح منتهى الإرادات ٢/٦٨.

ما لم يطبخ إلا بالماء والملح وحده وما أشبهه، فليس ذلك صنعة يجوز بها الفضل في بيعها بالبيء^(١).

قال: ولا خير في اللحم المطبوخ الذي قد غيرته الصنعة بعضه بعض، إلا مثل بمثل، [ق/٩] ولا يجوز متفاضلا وإن اختلفت صنعته، فكان هذا معسلاً وهذا محللاً أو ملبناً، أن ذلك كله طبخ نوع واحد، وتصرف المنفعة فيه واحدة، فلا يجوز إلا مثل بمثل، ولا بأس به بالشوي مثل بمثل ومتفاضلاً^(٢).

قال: وبهض الطير كله صنف واحد، لا يباع البيض صغيره وكبيره إلا مثل بمثل، وزناً بوزن، أو على التحرى، ولا يجوز المسلوق بالبيض غير المسلوق إلا مثل بمثل؛ لأن السلق ليس بصنعة^(٣).

قال: وكل ما ذكر في هذا الباب؛ من الأطعمة والأشربة والأدم واللحمان والشمار وما لم يذكر من جميع ما يؤكل، فلا يحل بيعه بشيء مما يؤكل إلى أجل، كان من صنفه أو غير صنفه، لا يحل فيه تأخير ساعة فما فوقها، ولقد سُئلَ مالك عن الرجل يقف بالبائع ومعه الخنطة، ليتاج لها إداماً أو فواكه أو بعض ما يؤكل، فيسموه فإذا اتفقا دفع إليه الخنطة، ودخل

(١) هو المذهب، وطبخ اللحم بالماء والملح فقط لغزو ولم ينقل عن أصله. انظر: الناج والإكليل ٤٨٨/٦، الفواكه الدواني ٤٢٢/٥.

(٢) هذا مذهب ابن حبيب في القديد بعضه بعض والشوي بعضه بعض لاختلاف تأثير النار، كما هي العبارة في النص، وفي المذهب قول ثان مع مراعاة المثلية في الظاهر. وفي المطبوخ بعضه بعض وإن اختلفت صفة طبخه، قال اللخمي: القياس حوار التفاضل بين قلية العسل وقلية الخل؛ لأن الأغراض مختلف فيها. انظر: مواهب الجليل ٧/١٣ (الشاملة).

(٣) ذكر ابن عبد البر: خلاف أصحاب مالك في هذه المسألة، ثم قال: وهو عندي على أصله في هذا الباب؛ لأنه لا يدخل ولا ربا في أصله. الكافي ٦٩/٢، ورجح الماوردي من الشافعية أن البيض أصناف، وعليه حوار بيع صنف منها بصنف آخر، الحاوي ٣١١/٥. وانظر: البيان والتحصيل ٣٨٠/٧، المجموع ٢٢٠/١٠. وهو من المعدودات عند الخنفية والحنابلة قبل القلي فلا يجري فيه الرّبّا قبله. انظر: العناية ٣٩٢١/٩، شرح الزركشي على مختصر الخرقى .٢٤/٢

البائع في خزانة حانوته ليخرج إليه ما باعه إياه، فكره ذلك مالكٌ وهى عنه، وقال: لا يدفع إليه الخنطة حتى يخرج إليه ما يريد أن يتاع منه، فيعطي ويأخذ يدًا بيده، مجراه في ذلك مجرى الذهب بالورق^(١). وقال عمر رضي الله عنه في مثل ذلك: وإن استنترك إلى أن يلج بيته فلا تنظره إني أخاف عليكم الرماء ، وهو الربا^(٢).

قال: إلا ما كان من الماء، فإنه من الأطعمة والأشربة في بيته، فلا بأس أن يباع بالطعام إلى أجل، ولا بأس بعضه ببعض مثلاً بمثيلٍ ومتفاضلاً يدًا بيده، ولا يحل فيه الأجل، لأنه صنف واحد، إلا أن يختلف، فيكون بعضه عذباً، وبعضه أحاجاً، فيجوز فيه التفاضل إلى أجل، لأهمما قد صارا صنفين مجراه مجرى العروض التي لا تؤكل^(٣).

قال: وما كان من الأطعمة والأشربة والأدم واللحمان والشمار بين الشريكين، [ق/٢٠] فأراد القسمة على التحرى، وترك الكيل والوزن، فما كان منه صنفاً واحداً، ولا يجوز بعضه بعض متفاضلاً، فلا يجوز اقتسامه تحرياً، من ذلك الطعام كله، فلا يجوز اقتسامه وهو زرع قائم، ولا وهو حزم، ولا وهو في أندره دريس، ولا وهو حبّ مصر، لا يجوز اقتسامه على حال، إلا كيلاً؛ لأنه إذا قسم على غير الكيل دخله التفاضل، لأنه لا بدّ أن يكون بعضه أكثر من بعض، فإذا دخله ذلك حرم؛ لأن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: "الطعام بالطعام مثلاً بمثيلٍ فمن زاد أو استزاد فقد أربا"^(٤) ، وكذلك السمن والعسل والزيت في أرقاقه وفي حراروه، يكون بين الشريكين، فلا يجوز اقتسامه زقاً بزقي، ولا جرة بجرة إلا على الكيل والوزن^(٥).

(١) المدونة ٩/١٢٤.

(٢) سبق تخربيه ص ٦٥، ٦٨ .

(٣) يحوز بيع الماء بغضه بغض متفاضلاً لكن يشرط أن يكون يدًا بيده فلا يحوز بيعه متفاضلاً إلى أجل عند المالكية، وعند الشافعية وجهاً، أشهرهما: أن الماء ربوى، ووافقهم الحنفية في الرواية الثانية، والصحيح عند الحنابلة أنه لا ربا في الماء. انظر: فتاوى القاضي خان ٢/١٤٠، المدونة ٩/٨٩، الشرح الكبير ٨/١٦٤، الإنصال ٥/١٣ .

(٤) سبق تخربيه ص ٧٤ بتحرره، وفي صحيح مسلم: "الطعام بالطعام مثلاً بمثيل" (ح ٩٣).

(٥) وهو المذهب. انظر: المتنى ٤/٤٦ .

قال: وكذلك الشمارُ التي لا يجوز بيعها إلا مثلاً بمثل، لا يجوز اقتسامها في شجرها وقد يسْتَ، أو مجموعة قد صبرت، إلا على الكيلِ إلا ما كان منها في شجرها، لم يبس ولم يستحصد، إلا أنه قد طابَ وحلَّ بيعه، مثل العنبِ، والتينِ الرطب، فإذا اختلفت حاجتهما إليه، وأراد أحدهما أن يجنيه رطباً، وأراد الآخرُ أن يجنيه يابساً، فقد أرخصَ أهلُ العلمِ في اقسامِ ذلك في رؤوسِ الشجرِ على الخرسِ وعلى التحرىِ بالاجتهد في تقدير ذلك لاختلافِ حاجتهما إليه، ولو كانت حاجتهما جمِعاً أن يجتنياه رطباً، أو يجتنياه يابساً إلا أنهما أحبا اقتسامه في شجره، لم يجعل ذلك لهما، ثم يقتسماه كيلاً رطباً أو يابساً^(١).

قال عبدُ الملك: وكلُّ ما يجوز التفاضلُ في بيعه من الشمار، فلا بأسَ باقتسامِه على التحرىِ رطباً ويابساً قائماً في شجره، أو مصبراً في أرضِه، من ذلك الرمانُ، و التفاحُ، والفرسكُ، والكمثرىُ، والخوخُ ، والثفاءُ ، والبطيخُ ، والأُثْرَنْجُ، وأشباه ذلك مما يجوز^(٢).

(١) حالف ابن القاسم في هذه المسألة: فجعل ما يخرص، النخل والعنب ولم يجوزه في غيرهما ، فقال: لا تقسم الفاكهة بالخرص، وإن احتاج إليها أهلها، وإنما ذلك في النخل والعنب، وروى أئبب عن مالك في المجموعة: لا بأس به في النخل والعنب والتين وغير ذلك. وجه القول الأول: أنه معنى شرع فيه الخرس فوجب أن يختص بالنخل والعنب كالزكاة، ووجه القول الثاني أن الحاجة في الزكاة إلى الخرس إنما هي؛ لأنها مما حررت العادة بأكله رطباً، فخرص عليهم ليقرر مقدار الزكاة في الثمرة وتطلق أيديهم عليها، وهذا معنى يختص بالنخل والعنب بما فيه الزكاة عند ابن القاسم المشهور من قول مالك، وأما القسمة فالحاجة إليها في سائر الشمار كالم الحاجة إليها في النخل والعنب فإباحة الخرس للقسمة في جميعها إذ لا سبيل إليها بغيره. المتفق ٤/٤٦ . وقد استظهر وصحّ ابن رشد الرواية الثانية. انظر: البيان والتحصيل ١٢١/١٢، المدونة ١٢/٣٥٥ (الشاملة). وهو المنصب عند الخطاب، و منه الشافعية في المذهب عندهم، والحنفية في الجنس الواحد من المال الربوي. بدائع الصنائع ٧/١٨، المجموع ١١/٤٣٠، الإنصاف ١١/٤٣٩.

(٢) ذكر سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك أنه سأله غير مرة عن قسمة الفواكه بالخرص، فأبي أن يرخص في ذلك. الاستذكار ٢١/٢١٦، المشهور الجواز. انظر: المراجع السابقة.

[ق/٢١] [أكثُر من الثمن لأنَّه قد رضي بالثمنِ ويزيد معه سلفاً فحسبُه أن يطرح عنه ذلك السلفُ بحرامه، وإن كان المبادع هو المسلطُ للبائع أكثُر من القيمة أو الثمن الأول ، لأنَّه لم يكن رضي بذلك الثمن إلا أن يسلف معه سلفاً فصرف عنه ذلك السلفُ بحرامه ، فلا بد أن يوحي قيمة سلعيته إن كانت أكثُر من الثمن، فإن كان الثمن أكثُر من القيمة لم ينقص من الثمن الذي به كان رضي المبادع وبرciادة السلف معه، فحسبُ المبادع أن يترك له السلفُ الذي كان أعطاها مع الثمن ويؤخذ منه الثمن وحده، وهو أحب ما سمعت فيه إلى، وقد قاله لي غير واحدٍ من أصحابِ مالك]^(١).

قال عبدُ الملك: والسلفُ مع الأجرة إذا وقعا، بسبيلِ ما فسرتُ لك في السلفِ والبيعِ، وجميعِ وجوهِه.

قال: وأما السلفُ والشركة؛ فيفسخ ما عُثر عليه قبلَ العملِ في الشركة، أو بعدَ العملِ، ويكون ربحُ السلفِ للمسلطِ، لأنَّه قد ضمَنَ السلفَ، فصار الربحُ له بالضمان^(٢).

قال: وأما السلفُ والقراضُ؛ فيفسخ أيضًا من ما عُثر عليه قبلَ العملِ أو بعده، ويرد العاملُ فيه بعدَ العملِ إلى أجراة مثله، ويكون النمي والثوابُ لربِ المالِ وعليه، وقد قيل: أنه يُردُ إلى قراضٍ مثله^(٣)، والأولُ أحبُ إلى.

(١) سقطت مجموعة أسطر من المخطوط. وقد ضمنها الإمام عبد الملك بن حبيب — رحمه الله تعالى — حكم السلف والبيع مع تقليم الحكم العام عند مقارنة السلف بأي عقد آخر.

قال ابن حبيب: "ولا يجوز أن يقارن السلف ببيع، ولا صرف، ولا نكاح ولا قراض، ولا شركة، ولا إجارة ولا غيرها، ولا يمكن إلا بحرباً". قال ابن حبيب: ومن باع وأسلف، فإن لم يقبض السلف ويغيب فتركه مشترطه حاز البيع، وإلا ففسخ، وإن غاب على السلف، ثم الربا، ونقص البيع، ورددت السلعة، فإن فاتت فقيمتها ما بلغت، وإن قبضت السلعة وفاتت، ولم يقبض السلف: فإن كان البائع قابض السلف، فعلى المبادع الأكثُر من القيمة أو الثمن، وإن كان المبادع قابض السلف، فعليه الأقل. التوادر ٦/١٢٤.

(٢) انظر: التوادر ٦/١٢٤.

(٣) انظر: التوادر ٦/١٢٤.

قال: وأما السلفُ والنكاحُ، فسيلُه سيلُ السلفِ والبيع في جميع وجوهه التي فسرت لك، وإن عشر عليه قبل البناء، أو قبض السلف، خُيُور المسلحُ من الزوجين في ترك السلف وإيمضاء النكاح فإن تركه ماضٍ، وكان نكاحٌ مبتدأً، وإن قبض السلف، وغيب عليه وانتفع به، ولم يقع البناء، فنسخ النكاح على كل حال، ولم يكن لأحدٍ خيارٌ في إمساكه على ذلك العقد، لأنَّ نكاح حرامٌ لما وقع معه من الرّبّا.^(١)

قال: وإن وقع البناء، ولم يقبض السلف، ماضى النكاح، وترك [ف/٢٢] السلف في يد مسلفيه، ورُدّت المرأة إلى صداقٍ مثلها، فإن كانت هي المسلفة أعطيت الأكثَر من صداقٍ مثلها أو الصداق الأول، وإن كان صداقٍ مثلها، أقلَّ من الصداق الأول لم ينقض منه؛ لأنَّ الزوج قد كان راضٍ بذلك الصداق بزيادة السلفي معه، فحسبه أن يترك له السلف حرامه، وإن كان الزوج هو المسلف، فللمرأة أقلَّ من صداقٍ مثلها، أو الصداق الأول، إن كان صداقٍ مثلها أكثر من الصداق الأول، لم ترد على الصداق الأول، لأنَّها قد كانت راضية به، فإن تسلف الزوج من عندها سلفاً ينتفع به، فحسبها أن يُوضع عنها السلف حرامه، وتُعطي الذي كانت راضية به أولاً^(٢).

(١) قال مالك: لا يجوز مع البيع جعله ولا صرف ، أو مسافة ، أو شركة ، أو نكاح ، أو قراض ، وقد جمعها بعضهم في قوله: (حص نقش قس): وقال أبو عمران حصره أن تقول: كل عقد معاوضة لا يجوز أن يقارنه السلف ، وإن كان غير معاوضة ما قارن السلف كالصدقة نظرت فإن كانت الصدقة من صاحب السلف حاز وإلا منع ؛ لأنه أسلفه على أن يصدق عليه والسلف لا يكون إلا لوجه الله تعالى. انظر: الناج والإكليل /٤ ، ٣١٣/ ، مawahب الجليل /١٢-١١ . وفي الجمع بين عقدين مختلفي الحكم كبيع وإيجارة أو بيع وسلم أو بيع ونكاح قرلان عند الشافعية؛ أحدهما: يبطل العقد فيما والثاني: يصح ويقطّع الشن عليهم على قدر قيمتهما، وهو وجهان عند الحنابلة أصحهما المخواز ، وإن كان العقد الثاني شرطاً بطل العقد عند الجمهور. انظر: بدائع الصنائع /٥ ، ٢/ ، الحاوي /٩-٤٥٩ ، التبيه ص ٨٠ ، الشرح الكبير /٤-٣٩ . وقال ابن تيمية: حرم ~~ذلك~~ الجمع بين السلف والبيع لأنَّه إذا أقرضه وباعه حاباه في البيع لأجل القرض وكذلك إذا آجره وباعه ، الفتواوى / ٢٩ / ٣٣٤

(٢) انظر: الذخيرة، للقرافي ٤/ ٣٦٠.

قال: وإن وقع البناء، وبقى السلف رُدّ السلف إلى مُخرجه، ورُدّت المرأة إلى صداقٍ مثيلها بالغاً ما بلغ، كان أقلّ من الصداق الأول، أو أكثر، كانت المرأة هي المسفلة أو الزوج، لأنَّه نكاحٌ حرامٌ وقع، وانتفع به بالسلف الذي من أجلِه حرم النكاح^(١)، وهكذا سمعت من أرضي من أصحابِ مالك يقول.

قال عبدُ الملك: ومن كان له دينٌ على رجلٍ من سلفٍ أو غيره، فلا يحلُّ له أن يتعجلَ بعضَ دينه ذلك قبلَ أجلِه، ويضع بعضاً، وهو بابُ الرّبّا؛ لأنَّه أخذَ به قليلاً عاجلاً، وأعطى كثيراً إلى أهلٍ، وقد فنى عنه عمرُ بنُ الخطاب، وعبدُ الله بنُ عمر، وعبدُ الله بنُ عباسٍ، وزيدُ بن ثابت، وغيرهم من الصحابة^(٢)، وقال بعضُهم: كلُّ قد أذن بحرب من اللهِ ورسولِه؛ يعني أنهما عملاً بالرّبّا، وقال ذلك مالكٌ ورأه عترلاً من قال لغريمه؛ أزيدك في الأجل على أن تزيدني في العدد، وذلك الرّبّا صُراحًا.

قال عبدُ الملك: ولا يحلُّ لمن كان له دينٌ إلى أهلٍ من سلفٍ أو بيع، أن يتعجلَ ببعضه نقداً، ويأخذَ بقيته عرضاً، لأنَّه البيعُ والسلفُ ، وقد فنى عنه رسولُ اللهِ ﷺ^(٣) ألا ترى أنه باعه

(١) انظر: التوادر والزيادات ٦٤٢/٦ ابن أبي زيد، فقد ذكره بعبارة أختصر مما ذكر في الأصل .

(٢) اختلف العلماء في مسألة ضع وتعجل : فذهب جمهور العلماء من الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة إلى منع مثل هذه المعاملة . القول الثاني : رواية عن الإمام أحمد ، وزفر ، وهي اختيار شيخ الإسلام ، وتلميذه ابن القيم أنها حائزة . وأقوال الصحابة فيها متعارضة فقد ورد عن ابن عمر المنع ، وعن ابن عباس الجزاير . وجحجة الجمهمور : أن هذا الفقص يقابل الأجل فأشبه الرّبّا . وأما حجّة القول الثاني : فهي أن الأصل في المعاملات الحلال ، وليس النقصان مقابل الأجل يشبه الرّبّا ، لأن الرّبّا زيادة ، وفي ذلك مصلحة وإرفاق وإبراء للندمة . انظر: سنن البيهقي ٦/٢٨، الاستذكار، لابن عبد البر ٦/٤٩٤، العناية، للباري، محمد بن محمد ١٢/٩٤، القوانين الفقهية ١/١٦٧، الشرح الكبير للرافعي ١٠/٣٠٠، الشرح الكبير لابن قدامة ٥/٤، الفتوى ٤/٢٤٠، إعلام الموقعين، لابن قيم الجوزية ٣٩٨/٣.

(٣) أخرجه أبو داود (ح ٣٥٤)، والترمذى (ح ١٢٣٤)، والنمساني (ح ٤٦١) و (ح ٤٦٣)، وابن ماجة (ح ٧٣٧) و (ح ٢١٨٨)، وأحمد في المسند ٢/١٧٤، ١٧٩، ٢٠٥ ، وابن حارون في المتنقى (ح ٦٠١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٤٦ في البيوع: باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه (ح ٥٦٥٦) (ح ٥٦٥٧) (ح ٥٦٥٧) مركز جمعة المأحد للتفاهم والتبرات

العرض بعض حقه، وعجل له بقيته قبل أجله، فصار تعجّل ما عجل منه قبل أجله سلفاً منه له، فحرم ذلك مع البيع، وهو باب من أبواب الربا.

قال: وإن قضاه بعضاً قبل الأجل على أن يؤخره بقيته إلى أبعد من أجله، فذلك حرام أيضاً؛ لأن البيع والسلف باب من أبواب الربا، وكل ذلك لا يحل إلا أن يقضيه حقه قبل أجله، ويقى بقيته إلى الأجل بعينه، أو يأخذ بعض حقه عرضاً قبل الأجل، وتبقى البقية إلى الأجل بعينه.

قال: وإذا حل الأجل وكان الدين حالاً، فلا بأس أن يأخذ بعضه، ويضع بعضاً، ويأخذ بعضاً نقداً، وبعضه عرضاً يجعله ولا يؤخره، فإن تأخر ساعة فما فوقها كان حراماً؛ لأنه الدين بالدين، وكذلك كل من كان له دين من سلفه أو بيع أو وجه من الوجه، فلا يحل له أن يحوّله في خلافه على أن يتاخر ذلك ساعة، لأن الكالى بالكالى، والدين بالدين، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ^(١). قال: وكل من كان له على رجل دين من سلفه أو بيع، فحل أجله أو تداني حلوله، فلا يحل له أن يبيع شيئاً من الأشياء بدين إلى أجل، وتفسير حرام ذلك؛ أنه إنما يقضيه الآن ثم ما باعه بعينه، ويؤخر عنه الدين الأول في أكثر منه إلى أجل، كذلك الربا صراحاً^(٢).

(١) (ح ٥٦٥٩) (ح ٥٦٦٠) ، وأخرجه أيضاً الدارقطني في سنته (ح ٣٠٧٣)، والحاكم في المستدرك (ح ٢١٨٥)، والبيهقي (ح ١٠٤٦) كلهم من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو قال: نهى رسول الله ﷺ عن "سلفي وبيعي" وعن شرطين في بيع، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربع ما لم يُضمن". قال الترمذى: "حديث حسن صحيح" ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) نقل ابن المذر الإجماع على عدم جواز بيع الدين بالدين، انظر: المجموع ١٠٧/١٠ ولا يوجد في النسخة المطبوعة، وهذا الحديث رواه الدارقطني في سنته (ح ٣٠٦)، والبيهقي في الكبرى (ح ١٨٦٣)، والحاكم في مستدركه (٢٣٤٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وحكم عليه الإمام أحمد بعدم الصحة ، فقد سئلـ رحمه اللهـ : "أيصح في هذا حديث؟" قال: لا . انظر: المغني ١٠٦/٦ .

(٢) هو المذهب. انظر: المدونة ١٨٨/٩ ، الكافي لابن عبد البر ٦٦/٢ .

قال: وكل من باع عرضًا من العروض كائناً ما كان بثمنٍ إلى أجلٍ، فلا يحمل له أن يتاعه قبل الأجل بأقل من الثمن، لا لنفسه ولا لوليه ولا لغيره، وإن كان أجنبياً، ولا يشترى شريكه المعارض، ولا مقارضه، ولا غلامه، ولا ولد الذي في ولاته، أو الذي يعمل بهاله، ولا وكيله، ولا يشترى، ولا يتولى بيعه لمتاعه منه، ولا يجري ذلك على يديه، ولا يعين عليه؛ لأن ذلك الرّبّا بعينه؛ صار أن يرجع إليه عرضه، وأسلف دنانير أكثر منها [ق/٢٣] إلى أجل، فذلك الرّبّا صرحاً^(١).

وقد حدثني أسد بن موسى عن حرير بن حازم^(٢) عن أبي إسحاق الهمданى^(٣) أن أم ولد يزيد بن أرقم الأننصاري قالت لعائشة: يا أم المؤمنين أتعرفين زيداً بن أرقم؟ قالت: نعم، قالت: فإني بعثته عبداً له إلى العطاء بثمان مائة درهم، فاحتاج إلى ثمنه فاشترى منه قبل محل الأجل بست مائة درهم، فقالت عائشة: بعس ما اشتريت أبلغني زيداً أنه أبطل جهاده مع رسول

(١) هذه المسألة هي المسماة بالعينة: وهي بيع سلعة بثمن مؤجل ثم يعود فيشتريها بأنقص منها حالاً. وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأحمد، وجوز ذلك الشافعى وأصحابه، وانختلف القول فيها عند أبي حنيفة، ومحىها: لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: إذا تباعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركم الجهد سلط الله عليكم ذلاً لا يترغبه حتى ترجعوا إلى دينكم "أخرجه أبو داود (ح ٣٤٦٤)، والبزار (ح ٥٨٨٧) وصححه الألبانى صحيح أبي داود (ح ٣٤٦٢)، ولأنما سد للذرية وحلبة على الرّبّا، وصح عن ابن عباس وانس أنها مثلاً عن العينة فقال: إن الله لا يخدع ، هذا مما حرم الله ورسوله ، فسمى ذلك خداعاً. انظر: الحبطة البرهان ٤/٣٠، ٧/٣٠، الناج والاكليل ٨/٨٧، الحاوي ٤/١٢٧، المغني ٥/٧٥٥، إعلام الموقعين ٣/١٦١.

(٢) هو: أبو النضر حرير بن حازم بن عبد الله البصري، أحد الأعلام، روى عن: الحسن وعطاء وابن سرين وخلق وعنه: ابنه وابن وهب وغيرهما وثقة ابن معن وأبو حاتم، قال الحافظ ثقة لكن في حديثه عن قادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة سبعين بعد ما اخالطه، لكن لم يحدث في حال اخلاقه، انظر: الجرح والتعديل ٢/٤٥٠، ١٤٨/١، تذكرة الحفاظ ١/٤٥٠، التقريب ص ١٩٦.

(٣) عمرو بن عبد الله بن عبد الله ويقال على الهمدانى السبئي، قال الحافظ: ثقة مكثراً عابداً، اخالطت بأخره، كانت وفاته سنة تسعة وعشرين ومائة، وقيل سبع وعشرين، وقيل غير ذلك. انظر: الثقات ٥/١٧٧، التقريب ص ٧٣٩. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

الله تعالى إن لم يتب، قالت: أفرأيت إن تركت المائتين وأخذت الست مائة نقدته، قالت: نعم من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف^(١).

قال عبد الملك: ولا بأس على من باع عرضاً بشمن إلى أجل، أن يتanax بأقل من ثمنه مقاصلة من الثمن الأول، ويبقى بقيته إلى الأجل، ولا خير في شيء أن يتanaxه بأكثر من ثمنه إلى أبعد من أجله، وهو مثل ابتعاه إيه قبل الأجل بأقل من ثمنه، وأصل هذا أن العرض سلف، ويصير آخر أمرهما إلى أن أسفل أحد هما صاحبه سلفاً بأكثر منه، أنظر إلى مخرج الدرهم منها في هذا البيع، وأشباهه من البيوع، فإذا رجع إليه أكثر مما أعطى فذلك الربّا، وإذا رجع إليه أقل مما أعطى فذلك البيع، وقد أحل الله البيع وحرم الربّا.

قال: وأحبّ من أسفل دنانير أو دراهم أن يسلفها بمعيار من الوزن، يتناقضى به سلفه إذا أجل دينه، فذلك أصح وأبراً من الشبهة، لأنه إذا أسفل عددًا بغير معيار، وزن الدنانير

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٨٥ من طريق عبد الرزاق عن الشوري عن أبي إسحاق عن امرأته قالت سمعت امرأة أبي السفر تقول سألت عائشة فقلت بعت زيد بن أرقم جارية إلى العطاء بشمان مئة درهم وابتاعتها منه بست مائة فقالت لها عائشة ... " الحديث .

• وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٠٠٣) ، والبيهقي في السنن الكبير (١٠٥٨٠) عن يونس بن أبي إسحاق الحمداني عن أمي العالية قالت : كنت قاعدة عند عائشة فأنتها أم محبة فقالت : إبني بعت زيد بن أرقم جارية إلى عطائه فذكره بنحوه .

• قال الدارقطني : أم محبة والعالية مجهرتان لا يحتاج مما انتهى .

• وقد تعقبه ابن الجوزي، فقال: قالوا: العالية امرأة مجهرة لا يقبل بغيرها، قلنا: بل هي امرأة معروفة جليلة القدر، ذكرها ابن سعد في " الطبقات " ٣٥٧ / ٨، فقال: العالية بنت أبيفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيبي سمعت من عائشة انتهى كلامه.

• وكذا تعقبه صاحب الجواهر النفي ٥ / ٣٣٠، فقال : " قلت : العالية معروفة روى عنها زوجها وابنها وهما إمامان ، وذكرهما ابن حبان في " الثقات " ، وذهب إلى حديثهما هذا الشوري والأوزاعي . وأبو حنيفة وأصحابه ، ومالك وابن حنبل والحسن بن صالح وروى عن الشعبي والحكم وحمد فمنعوا ذلك كذا في " الاستذكار " اهـ . ولهذا صحب إسناده صاحب " التنبیح " فقال : هذا إسناد جيد ...، ولو لا أن عند أم المؤمنين علماً من رسول الله ﷺ أن هذا محروم لم تستحر أن تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد " .

والدرارِم مُختلف؛ فمِنْهُما الناقصَةُ، وَمِنْهُما الوازنَةُ، إِنْ أَخْدَى وزنَ من دنانيره ودرارِمه، فَقَدْ ازدَادَ فِي سُلْفِهِ وَأَخْدَى أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ، وَإِنْ أَخْدَى نَاقصَ مِنْ درارِمه أَوْ دنانيره، أَخْدَى أَقْلَى مِنْ حَقِّهِ، فَأَصْحَى [ق/٢٤] ذَلِكَ أَنْ يَسْلُفَهَا بِمِعْيَارِ مِنَ الْوَزْنِ، يَأْخُذُ ثُمَّ لَا يَبْلِي مِنْ دِخْلِهِ مِنْ وَازِنَةٍ أَوْ نَاقِصَةٍ أَوْ فَضْيَةٍ مَقْسُورَةٍ، أَوْ جَاءَتْ أَكْثَرَ عَدْدًا مِنْ درارِمهِ أَوْ أَقْلَى، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْمِعْيَارَ وَاحِدٌ، وَقَدْ حَدَّثَنِي أَصْبَغُ بْنُ الفَرْجِ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِنِ الْمُسِيبِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَسْدَ حَدَّثَهُ: "أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرَ اسْتِسْلَفَ دَرَاهِمَ فَوْزَنَهَا بِمِعْيَارٍ، ثُمَّ قَالَ لِنَافِعَ احْفَظْ هَذَا الْمِعْيَارَ، حَتَّى تَقْضِي صَاحْبَهَا بِهِ، فَلَمَّا قَضَاهُ بِهِ نَفَصَتِ الدَّرَاهِمُ مِنَ الْعَدْدِ الْأَوَّلِ قَالَ الرَّجُلُ: إِنَّ هَذِهِ نَاقصَةٌ مِنْ عَدْدِ درارِمي، فَقَالَ لَهُ أَبْنُ عَمْرٍ: إِنِّي أَعْطَيْتُكَ بوزن درارِمِكَ سَوَاءً، فَمَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ هَذَا أَئْمَمْ" ^(١).

قَالَ: وَمِنْ أَسْلَفَ سَلْفًا مِنْ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ فَلُوسٍ، أَوْ بَاعَ بِيَعَا بِشْمَنْ مِنْ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ فَلُوسٍ، ثُمَّ خَالَفَ سَكَّةَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَجَاءَتْ سَكَّةٌ أُخْرَى، وَصَارَتِ الْأُولَى غَيْرَ جَائِزَةَ، فَلِيُسْ لَهُ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا إِلَّا السَّكَّةُ الْأُولَى الَّتِي أَسْلَفَ، وَالَّتِي عَلَيْهَا بَاعَ يَوْمَئِذٍ، وَكَذَلِكَ مِنْ أَسْلَفِ طَعَامًا، أَوْ إِدَاماً بِكِيلًا أَوْ وزنًا، أَوْ سَلْفًا فِي طَعَامِ بِكِيلٍ أَوْ وزنٍ كَانَ يَوْمَئِذٍ جَارِيًّا، فَزِيدَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْكِيلِ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ نَاقصًا، فَلِيُسْ لَهُ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا أَنْ يَقْضِي إِلَّا بِالْكِيلِ الْأُولِيِّ، أَوْ الْوَزْنِ الْأُولِيِّ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ نَفْصَانِهِ.

قَالَ: وَمِنْ أَسْلَفَ رَجَلًا دَرَاهِمَ، وَصَرْفَ الدَّرَاهِمَ يَوْمَئِذٍ عَشْرُونَ بِدِينَارٍ ، أَوْ أَسْلَفَهُ فَلُوسًا، وَصَرْفَ الْفَلُوسَ يَوْمَئِذٍ حَمْسَوْنَ بِدِرْهَمٍ، أَوْ بَاعَهُ بِيَعَا عَلَى عَدْدٍ مِنْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، ثُمَّ جَاءَ الصَّرْفُ بِزيَادَةِ أَوْ نَفْصَانٍ، فَلِيُسْ لَهُ إِلَّا العَدْدُ الَّتِي أَسْلَفَ، أَوْ الَّتِي عَلَيْهَا بَاعَ، كَائِنًا مَا كَانَ، وَسَوَاءَ فِي السَّلْفِ، قَالَ لَهُ: أَسْلَفْنِي دِينَارَ دَرَاهِمَ، أَوْ ثُلُثَ دِينَارَ دَرَاهِمَ، فَسُمِّيَ لَهُ جَزْءًا مِنَ الدَّنَانِيرِ، أَوْ عَدْدًا مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَوْ قَالَ لَهُ [ق/٢٥] مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْفَلُوسِ: أَسْلَفْنِي نِصْفَ دِرْهَمٍ

(١) لم أقف على من خرج هذا الأثر فيما اطلعت عليه .

فلوساً، أو ثلث درهم فلوساً، فسمى له جزءاً من الدرّاهم، أو عدداً من الفلوس، ثم حال الصرف في هذا وهذا عما كان يوم وقع السلف، فذلك والسلف واحد، إنما عليه مثل العدد الذي أخذ منه، ولا يلتفت إلى حالة الصرف، ولا إلى تسمية الجزء والعدد في ذلك، والسلف واحد، وليس بوحد في البيع إذا باعه بعدة من الدرّاهم أو الفلوس، ثم حال الصرف، فإنما له تلك العدة كائنة ما كانت، وإذا باعه بجزء من الدرّاهم ثم حال الصرف، فله ذلك الجزء على حال الصرف يوم يتناضا ذلك، وليس يوم باع، فافهم تفريق هذا الوجه، فهكذا سمعت أهل العلم يقولون في ذلك كله، وقد قاله من الماضين سعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، ومالك بن أنس.

قال: ومن أسلف سلفاً من دنانير أو دراهم على أن يوفها ببلد آخر، فلا يحل ذلك إلا أن تكون المنفعة في ذلك للمستسلف، والطليبة منه له لم يسأل ذلك المسلف ولا المنفعة فيه له، فلا بأس به، وقد أجازه مالك وغيره من أهل العلم^(١)، وليس يشبه ذلك الطعام؛ لأن الطعام له حملان والدنانير والدرّاهم لا حملان لها، فلو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً، على أن يوفي إياه في موضع غير الموضع الذي أسلفه فيه، سأله ذلك المسلف أو المستسلف لم يحل ذلك، وإن كانت المنفعة في ذلك للمستسلف دون المسلف، وقد سئل عن ذلك عمر بن الخطاب فنهى عنه، وقال: فأين الحَمْلُ ؟ يعني : حُمَلَاتُه " ^(٢) . قال: ولقد سئل مالك عن الرجل، تكون له المزرعة في

(١) تسمى هذه المسألة : السُّنْنَة وهي : أن يفرضه دراهم يستوفيها منه في بلد آخر. وفي المذهب ثلاثة أقوال:

- الأول: المنع وهو المشهور إلا أن يعم الخروف، وهو المذهب عند الشافعية والحنابلة.
- الثاني: الكراهة، وفاما للحنفية إلا أن يستقرض مطلقاً، ويوفي بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط.
- الثالث: الجواز مطلقاً عم الخروف أم لا، و هو رواية عند الشافعية والحنابلة إذا لم تكن مشروطة. صححها ابن تيمية وغيره. قال ابن تيمية: وال الصحيح أنها لاتكره؛ لأن المفترض ينتفع بما أيضاً فيها منفعة لها جميعاً".
انظر: الفتوى الهندية ٣/٥٦٥، الفتوى الهندية ٤/٢٧٣، البهجة ٢٠٤، التبيه ٩١، المغني ٤/٢٣١، الانصاف ٤١٥/٥.

(٢) آخرجه مالك في "الموطأ" ، (ح ١٤٩٩) ، وسنته ضعيف؛ لإعظامه.

متزّلّ الرجل، ويكون لذلك الرجل مزرعته في متزّلّ هذا، فيرفع كل واحد منها طعامه في مزرعته، ثم يريده أن ينقله إلى متزّله، فيقول هذا لهذا، لم يعني بانتقال طعامنا هذا، خذ طعامي هذا الذي في متزّلّك بكيل، وأخذ طعامك الذي في متزّلّك بذلك الكيل، فتكافأً مؤنة حمله، فكره ذلك مالك ونفي عنه، وقال: هذا بيع الطعام بالطعام ليس يدًا يدًا، وقد قال رسول الله ﷺ: "البر بالبرِّ إِلَّا هاء و هاء" ^(١).

قال عبد الملك: فاجتمع أهل العلم على أنه لا يحل شرطُ قضاء السلف في الطعام وغيره، بغير الموضع الذي به السلف، وأجازوا كلّهم إذا لم يقع الشرط، أن يقضيه ذلك حيث أحب من البلدان والمواقع، إذا لم يكن ذلك شرط بينهما ^(٢).

قال: ومن كان له على رجل طعامٌ من سلفٍ، أو تسليفٍ، فلا يحل له أن يأخذ منه قبل محل الأجل شيئاً من الطعام كله مخالفًا لطعامه، لا يحل أن تأخذ شعيرًا من قمح، ولا زيتًا من سمن، ولا صنف من صنف غيره، فإذا حلّ الأجل، فلا بأس بذلك في السلف، أن يأخذ مكان القمح شعيرًا، أو مكان السمن زيتًا، وما شاء من الأطعمة كله، ولا بأس أن يأخذ مكان ذلك ما شاء من العروض، والحيوان، والدنانير، والدرارهم قبل الأجل وبعد، إذا تعجل قبض ذلك ولم يؤخره، فإن تأخر ذلك ساعة فما فوقها، حرم ذلك، لأنّه الدين بالدين، وقد نفي عنه رسول الله ﷺ ^(٣)، ولا يجوز شيءٌ من هذا في التسليف؛ لا نقدًا، ولا تأخيرًا، لا قبل حلول الأجل، ولا بعد حلوله، لأنّه بيع الطعام قبل استيفائه، وقد نفي عنه رسول الله ﷺ ^(٤)، قال: فإن عرض [ق/٢٦] عليه قبل محل الأجل أن يقضيه أدنى من طعامه في جودته، أو كيله على أن يتعجل له

(١) سبق تخرّيجه ص ٧٤ .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ٧/٢٨٦، المدونة ٩/٢١٥، الحاوي ٤/٣٥٢، الإنصاف ٥/١٣١ .

(٣) سبق تخرّيجه ص ٩٥ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٠) .

ذلك، فذلك لا يحل في السلف، ولا في التسليف، لأنه ضع وتعجل، وبيع الطعام بالطعام متفضلاً إلى أجل، وكل ذلك من أبواب الربا.

قال: وإن عرض عليه طعامه قبل محل الأجل، على أن يؤديه في جودته، أو كيله، فلا يأس به في السلف، ولا يحل ذلك في التسليف، لا يستوي السلف والتسليف في الأدنى، ويفترقان في الأرفع، وفرق بين ذلك؛ أنه في السلف كان يخier أن يأخذ منه مثل طعامه في جودته، أو كيله، إذا عرضه عليه قبل محل أجره، فإنما الزيادة التي زاده في جودته، أو كيله، معروف منه لم يغير شيء يلزمها، فحل ذلك، وإنه في التسليف إذا عرض عليه قبضه قبل محل أجره، لا يخier الذي هو له على قبض ذلك، حتى يحل أجره إن شاء، فإنما الزيادة التي زاده الذي هو عليه في جودته أو كيله ليتعجل قبضه منه، ويضع عنه ضمانه إلى أجل، فذلك ابتعاد الضمان، وبيع الطعام بالطعام متفضلاً، وكل ذلك بباب من أبواب الربا، فافهم تفريغ ذلك^(١).

قال: وإن لقيه بغير البلد صح محل الأجل، فعرض عليه أن يقضيه مثل طعامه أو أدنى أو أرفع، فلا يحل له شيء من ذلك؛ لأنه في المثل والأدنى ضع وتعجل، وفي الأرفع ابتعاد الضمان، وبيع الطعام بالطعام إلى أجل.

قال: وإن لقيه بغير البلد وقد دخل الأجل، فلا يأس أن يأخذ المثل، ولا خير في أن يأخذ الأدنى ولا الأرفع، السلف والتسليف في ذلك سواء.

قال: وإذا لقيه بالبلد قبل محل الأجل، فلا يأخذ بعض طعامه وإن كان سلفاً، ويعي عرضاً أو ثمناً، لأنه البيع والسلف، ولا يأس بذلك إذا حل الأجل، وكان مثل شرطه، فإن كان أدنى أو أرفع، فلا يحل ذلك؛ لأنه طعام وعرض بطعم، فذلك الفضل بين الطعامين، وهو باب من أبواب الربا قال: ولا يحل شيء من هذا في التسليف.

(١) هو المذهب، ومثله عند الشافعية. انظر: المتنقي ٤٥٣/٣، الناج والأكليل ٤٠٦/٧ ، الأم ٧٥/٣
مركز جمعة الماحد للثقافة والترااث

قال: ومن باع من رحل طعاماً بثمن نقداً، وإلى أجل، فلا يحل له أن يأخذ في الثمن شيئاً بما يُؤكل، أو يشرب، أو يتآدم به؛ لأن الطعام بالطعم إلى أجل، ولا بأس أن يأخذ مثل طعامه في صنفه، وجودته، وكيله، ولا يأخذ أرفع، فيكون الزيادة في السلف، ولا أدنى، ولا خلافاً للصنف، فيكون بيع الطعام بالطعم إلى أجل.

قال: ومن احتال بهذا الثمن، فقد نزل منزلة الحيل، لا يحل له أن يأخذ من الذي هو عليه إلا ما كان يحل للأول، أن يأخذ منه، وأصل ذلك؛ لا تأخذ من غريم غريمك، إلا ما كان يحل لك أن تأخذه من غريمك، وما كان يجوز لغريمك أن يأخذه منه غريمك أن يأخذه من غريميه، وهذا باب جامع يتصرف كثيراً فافهمه تعرفه.

قال: ولا يحل سلف الطعام السائس^(١)، ولا المبلول، ولا العفن، ولا الرطب، ولا يحل سلف الطعام القديم، ليأخذ به جديداً وإن كان القديم صحيحاً؛ لأن كل سلف كانت منفعته للمسلف، فلا يحل؛ لأنه سلف جر منفعة، وهو باب من أبواب الرّبّا، فإن نزلت الناس حاجة، وسنة شديدة فسألوا رب هذا الطعام السائس، والعفن، أو القديم والمبلول، أو الرطب، أن يسلفهم إياه لما لهم في ذلك من المعونة، فلا بأس بذلك، إذا كانت المنفعة في ذلك لهم، والطبية له منهم لا دونه^(٢)، وقد أرخص مالك وغيره إذا كان الأسماك والجهد فيكون للرجل الفدان من الزرع، قد أمكن في منزله فقال له دعنا نحصد زرعك^(٣) هذا وإن كان رطباً، ثم ندرسنه ون Vendre به [ق/٢٧] فتعرف كيله، فتنقتوه به سلفاً منك لنا، ثم نرده عليك يابساً من زرعنا إذا أمكن

(١) السُّؤُس بالفتح مصدر سائر الطعام يَسَاسُ وَيَسُوسُ عن سِرْعَ سُؤُسَا إِذَا وَقَعَ فِي السُّؤُس. لسان العرب ٦/١٠٧. وانظر: القاموس ص ٧١٠.

(٢) انظر: شرح مباردة ٣٥٦/٣ ، وفيها نص الواضحة: "لَا يَجُوزُ سَلْفُ الطَّعَامِ السَّائِسِ، وَلَا العَفْنِ، وَلَا الْقَدِيمِ، لِيَأْخُذَ حَدِيدًا إِلَّا إِنْ تَزَكَّتْ بِالنَّاسِ حَاجَةً، فَسَأَلُوا رَبَّ الطَّعَامِ الْمَذَكُورِ إِذَا الْمَنْفَعَةُ لَهُمْ دُونَهُ يُرِيدُ اللَّهُ لَهُنَّ بَاعَةً حِينَئِذٍ بَاعَهُ بِشَمَنْ غَالِيٍّ، وَفِي الْغَالِبِ أَنَّ الطَّعَامَ الَّذِي يُوَدُّونَهُ يَكُونُ وَقْتَ الْأَدَاءِ أَرْخَصًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ سَائِسٍ، وَلَا مَغْفُرَةً".

(٣) في الأصل [ر] زرعك بزيادة الروا. وهي زيادة قطعاً لفساد المعنى بوجودها.

واستحضر، فأجاز ذلك مالكُ وغيره على وجه المعونة، ولم يكن هو الذي شرطه ليكتفي مؤونته.

وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسَدَ مِنَ الْمُصْلَحِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا^(١).

كما نحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلـه على يد عبد الله أصغر خلقه المفتقر إلى مولاه كاتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده، ينتفع به من إخوانه المسلمين أجمعين، يوسف بن القاسم بن حمد الزناتي المغراوي لطف الله به، وبالدينه، وأشياخه، وال المسلمين أجمعين، وكان الفراغ منه أواخر ربيع النبوى عام ٩٨١ الحمد لله رب العالمين.

(١) نهاية كتاب الربّا لابن حبيب ، والحمد لله أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلـه وصـاحـبهـ أـجـمـعـينـ .

رَفِعُ

عبد الرحمن البخاري
اسلم الله الفزون
www.moswarat.com

فهارس المحتوى

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أُسْلِمْنَا لِلَّهِ الْغَزِيرِ

www.moswarat.com

فهرس الآيات

اسم السورة	الصفحة
● سورة البقرة	
- "وَمِنْ عَادٍ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ".....	٨
- "يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيبُ الصَّدَقَاتِ".....	٨
- "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا".....	٨
- "فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ".....	٨
● سورة آل عمران	
- "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَّا أَضْعَافًا".....	٣٤
● سورة النساء	
- "فَظْلِمُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ".....	٧
● سورة الأنعام	
- "وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ".....	٢٤
● سورة التوبة	
- "وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَةً".....	٩

فهرس الأحاديث

الحديث

الصفحة

- أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْرِ بَقْلَادَةٍ.....	٧٣.....
- إِذَا كَانَتِ الْحَلِيلَةُ تَبَعًا لِلسيف.....	٧٢.....
- أَرَبَّمَا فَرَدًا.....	٦١.....
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِيْنَ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ فَحَادَتْ.....	٥٢.....
- إِنْ قَوْمَكَ فَصَرَّتْ بَهْنَ النَّفَقَةِ.....	٧.....
- الْبَرُّ بِالْبَرِّ.....	١١٣.....
- الْبَيْعَانُ بِالْخَيْارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.....	٢٤.....
- الدِّرْهَمُ مِنَ الرِّبَا أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ.....	٥٤.....
- الدِّرْهَمُ يُصْبِيُّ الرَّجُلَ مِنَ الرِّبَا أَعْظَمُ.....	٥٤.....
- الْذَّهَبُ بِالْذَّهَبِ لَا فَضْلٌ بَيْنَهُمَا.....	٦٩.....
- الْذَّهَبُ بِالْذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ.....	٦١.....
- الْذَّهَبُ بِالْوَرْقِ رِبَا.....	٨٧-٨٢.....
- الرِّبَا مِنَ الْكَبَائِرِ.....	٤٨.....
- سَيَّئَاتٌ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ فِيهِ الرِّبَا.....	٥٧.....
- الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ.....	١٠٣.....
- كُلُّ رِبَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مَوْضِعٌ.....	٤٧.....
- لَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَا لَمْ تَفْتَرِقا.....	٨٦.....
- لَا تَبْيَعُوا الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.....	٦٠.....
- لَا تُشْفِوْا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ.....	٦٧.....

- لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله.....٤٩ -٨
- ما فشى في قوم الربا والربنا.....٥٢
- من أسلم على شيء فهو له.....٤٧
- من أكل الربا فقد برئت منه ذمتي.....٥٢
- هي رسول الله ﷺ عن بيع الكالائ.....١٠٨
- هي رسول الله ﷺ عن بيع وسلف.....١٠٨
- هي عن المزابنة.....١٠٠
- هي عن بيع الحيوان باللحم.....٩٧
- هي رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر.....٩٤
- وإذا أنا ب الرجال بظواهم مثل البيوت.....٥٣
- الورق بالورق والذهب بالذهب.....٧٨

فهرس الآثار

الصفحة

اسم الصحابة

- أبو بكر الصديق
- إن أحْلَلْتَهُ لِي ٦٢
- عائشة أم المؤمنين
- بئس ما اشتريت أبلغني زيدا ١٠٩
- عبادة بن الصامت ومعاوية بن أبي سفيان
- اشتري معاوية بن أبي سفيان فلاددة ٧٤
- عبد الله بن أبي أوف
- يا عشر الصيارفة أبشركم بالنار ٥٩
- عبد الله بن سلام
- عبد الله بن سلام قال: الربا سبعون حوباً وأدناه ٥٥
- عبد الله بن عمر
- الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم ٦٩-٧٧
- عبد الله بن عمرو بن العاص
- الربا سبعون باباً ٥٦
- عبد الله بن مسعود
- أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده إذا علموا به ملعونون ٥٠
- علي بن أبي طالب
- أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده في الإثم سواء ٥١
- عمر بن الخطاب

- فإن استنطرك إلى أن يلْجِ بيته ٧٩-٨٢
- لأن أَكُون أَعْلَمُ أَبْوَابَ الْرِّبَا ٥٦
- لا تَبِعُوا الْوَرْقَ بِالْذَّهَبِ ٧٩
- لا تَبِعُ إِلَّا وَزْنًا بُوزَنِ ٦٣
- وَاللَّهُ لَا تُفَارِقْهُ حَتَّى تَأْخُذْ مِنْهُ ٧٨
- أبو هريرة
- إِذَا لَمْ يَفْقَهِ الرَّجُلُ التَّاجِرُ ٥٧

فهرس الأعلام

الصفحة

العلم

٣٢	إِبراهِيمُ بْنُ الْمَنْذُرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَامِيِّ الْقَرْشِيِّ
٧٨	إِبراهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةِ الْمَدْنِيِّ
٥١	أَبُو عُمَرٍ بْنِ شَرَاحِيلِ بْنِ عَبْدِ بْنِ ذِي كَبَارِ الشَّعْبِيِّ
٤٩	أَسَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِبراهِيمِ بْنِ الْوَلِيدِ
٤٩	إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونَسِ بْنِ عُمَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمَدَانِيِّ السَّبِيعِيِّ.
٤٨	إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَعْلَى أَبُو أُمِّيَّةِ الثَّقْفِيِّ الْبَصْرِيِّ
١٠٩	جُرَيْرُ بْنُ حَازِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ
٤٩	الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَرِ الْخَارِقِيُّ ، أَبُو زَهْرَةِ الْكَوْفِيِّ
٥١	حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ بْنِ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ
٧٣	حَمِيدُ بْنُ هَانَعِ الْخُولَانِيِّ الْمَصْرِيِّ
٤٧	حَبِيبُ بْنُ شَرِيعَ بْنِ يَزِيدٍ، الْحَضْرَمِيُّ الشَّامِيُّ الْحَمْصِيُّ
٨١	رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرُوخُ الْقَرْشِيِّ التَّمِيمِيِّ
٥٩	رَفِيعُ بْنُ مَهْرَانِ الْرِّيَاحِيِّ الْبَصْرِيِّ.
٥٥	سَعِيدُ عَبْدِ الْقَدْوَسِ بْنِ حَبِيبِ الْكَلَاعِيِّ الْوَحَاظِيِّ
٨٦	سَمَاكُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أَوْسِ الدَّهْلِيِّ
٥٢	شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّخْعِيِّ
٧١	الصَّلَتُ بْنُ دِينَارِ الْأَزْدِيِّ الْهَنَائِيِّ الْبَصْرِيِّ

الضحاك بن مزاحم الحلالي الخراساني ٥٦

عاصم بن سليمان البصري الأحول ٥١

عامر بن عبد الله. ٥٦

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدن ٥٥

عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي ٥٧

عبد الرحمن عبد الله بن هبيرة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ٥١

عبد العزيز بن عبد الله بن بجبي الأويسي المدي ٨٦

عبد الله، وقبل: إسماعيل بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري. ٨٤

عبد الله بن صالح بن محمد الجهني شيخ المصريين ٦١

عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبئي الحضرمي المصري ٥١

عطاء بن أبي مسلم الخرساني ٥٤

علي بن داود الناجي البصري ٦١

علي بن رباح بن قصير اللخمي المصري ٧٣

علي بن معبد بن شداد العبدى ٥٩

عمارة بن جوين أبو هارون العبدى ٥٣

عمرو بن عبد الله بن ذي يحمد السبئي الهمداني الكوفي ٤٩

مبarak بن فضالة بن أبي أمية القرشي العدوى ٥٨

محمد إسماعيل بن مسلم العبدى البصري القاضى ٦١

محمد بن السائب بن بركة المكى ٦٢

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذيد القرش ٥٦

محمد بن حازم بن زيد (لقبه فافاد) الكوفي الصرى ٥٢

محمد بن سليم بن أمية الثقفى الراسى. ٤٨

٤٧	محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة
٧٦	محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي المد니
٥٠	محمد بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة
٥٣	محمد بن واقد الأسلمي الواقدي
٨٨	محمد عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري المدني
٥٧	مسلمة بن علي الحشني الدمشقي البلاطي
٤٥	مطرف بن عبد الله العامري العدوبي ابن الشخير
٥٨	مطرف بن عبد الله بن سليمان اليساري المدني
٥٥	مقاتل بن سليمان البلخي.
٣٢	المكفوف القاسم بن عبد الله.
٥٧	مندل بن علي بن حازم العترى الكوفي.
٦٣	نصر بن طريف القصاب.
٨٨	النصرى مالك ابن أوس بن الحدثان المدنى
٥٥	هارون بن صالح بن محمد التبىي الطلحى
٦٤	همام بن يحيى بن دينار العوذى البصري
٤٨	يجيى بن أبي كثیر صالح الطائى
٦١	يجيى بن سعيد بن قيس الانصارى الخزرجى المدنى
٦٦	يزيد بن عبد الله بن قسيط المدنى
٧٨	يعلى بن شداد بن أوس المدنى.
٥٤	يوسف بن عبد الله بن سلام الإبراهيمى الإسرائىلى

فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي زيد، عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني النفزي، النواذر والزيادات، طبعة دار الغرب، الطبعة (١) سنة ١٤٢٦ هـ.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت الناشر :مكتبة الرشد - الرياض الطبعة :الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ابن الجارود، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المتلقى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي الناشر :مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت الطبعة: (١) سنة ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- ابن جزي، أحمد بن محمد، القوانين الفقهية، المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: رشاد الحق الأثري، الناشر :إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة (٢) سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الضعفاء والمترافقون (الضعفاء لابن الجوزي)، تحقيق: عبد الله القاضي ، الناشر :دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة (١) سنة ١٤٠٦ هـ.
- ابن حبان، حيان بن خلف،

- المقتبس من أنباء أهل الأندلس ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
القاهرة طبع سنة ١٣٩٠ هـ
- الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر دار الفكر، الطبعة
(١) ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- ترتيب: علي بن بلبان الفارسي، الإحسان في تقرير صحيح ابن
حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الناشر :مؤسسة الرسالة، بيروت
الطبعة (١) سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب، الواضحة مخطوط برقم (٨١٧)
مصورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني.
- الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة دار الجيل،
بيروت ط (١) ١٤١٢ هـ.
- تقرير التهذيب ، تحقيق مصطفى عطا ، مطبعة دار الكتب العلمية،
بيروت، ط (١) سنة ١٤١٣ هـ.
- تقرير التهذيب، دار الرشيد، حلب، ط (١) سنة ١٤٠٦ هـ.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق شعبان
إسماعيل ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، طبعة سنة
١٣٩٩ هـ .
- تهذيب التهذيب ، الطبعة المصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف
النظامية ، حيدرآباد سنة ١٣٢٥ هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تعلق الشيخ ابن باز، دار الفكر
مصور عن الطبعة السلفية.
- لسان الميزان، الناشر :مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت - لبنان
الطبعة (١) سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط
(١) ١٤٠٨ هـ.
- ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب
العلمية، ط(١) ١٤٢٤ هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: رشاد الحق الأثري،
الناشر :إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة (٢) سنة
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الضعفاء والمتروكون (الضعفاء لابن الجوزي)، تحقيق: عبد الله
القاضي ، الناشر :دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة (١) سنة
١٤٠٦ هـ.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي .
- بداية المحتهد ونهاية المقتضى، الناشر دار المعرفة ، بيروت، ط(٤) سنة
١٣٩٨ هـ.
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق، تحقيق أحمد التجاني،
مطبعة دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط(١) سنة ١٤٠٦ هـ.

- ابن سعد، محمد بن سعد البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار ، صادر، بيروت، ط(١) ١٩٦٨ م.
- ابن سعيد، علي بن موسى، المغرب في حل المغارب، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٥٥ م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، المخصص ، الناشر، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢.
- ابن شاس، عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب أهل المدينة، إشراف الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة والشيخ بكر أبو زيد، طبعة دار الغرب، ط(١) سنة ٢٠٠٩ هـ.
- ابن الفرضي، عبد الله بن محمد، تاريخ علماء الأندلس، مكتبة الحاخنجي، القاهرة، ط(٢) ١٤٠٨ هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة ١٤٠٧ هـ.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي.
- الاستذكار، تحقيق: سالم عطا و محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ٢٠٠ م.
- التمهيد، مطبعة فضالة الحمدية مصوّر عن طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- ابن عطيه، عبد الحق بن غالب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية ط (١) ١٤١٣ هـ.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر، مطبعة دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٩ هـ.

- ابن فرحون، علي بن إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ٢/٧، تحقيق: محمد أبو النور، ط (٢) ٢٠٠٥ م، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي.

- المغني، تحقيق: عبدالله التركي وآخرون ، مطبعة هجر، القاهرة ، ط (١)، سنة ١٤٠٩ هـ.
- المغني، دار الفكر، بيروت ط (١) ١٤٠٥ هـ.
- الكافي ، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة (١) سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- الشرح الكبير على المقعن، تحقيق: عبد الله التركي، طبعة دار هجر، القاهرة ط (١) سنة ١٤٢٢ هـ.

- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة (١) سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- ابن الكلبي، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ط (٣).

- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، ط (٢)، سنة ١٤٢٦ هـ - ١٩٠٥ م، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

٤٠٤ .

- ابن مازة، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر، المحيط البرهاني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة (١) سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ابن مفلح، أبو إسحاق بن إبراهيم، المبدع في شرح المقنع، مطبعة المكتب الإسلامي بدون رقم وسنة الطبع.
- ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين، تحقيق: د.أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة (١) سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب ، مطبعة دار صادر ، بيروت ، ط(١) ، سنة ١٤٠١ هـ .
- ابن النجاشي، تقى الدين محمد بن أحمد الفتوى، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التقيح والزيادات، تحقيق عبدالغنى عبدالخالق، مطبعة مكتبة دار العربية القاهرة بدون رقم وسنة الطبع .
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الناشر سعد الدين كراتشي بدون رقم وسنة الطبع.
- ابن هبيرة، يحيى بن هبيرة بن محمد الشيباني، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، طبعة: دار الوطن الرياض، الطبعة (١) سنة ١٤١٧ هـ.
- أبو الحسن علي بن الحسن، كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي

زيد القريواني ، دار الفكر، بيروت .

- أبو داود، سليمان بن الأشعث البصستاني، السنن، ضبطه محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة دار الفكر ، بيروت .

- الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المسند وبهامشه منتخب كثر العمال، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ط(٤)، سنة ٤٠٣ هـ.

- الألباني، محمد بن ناصر.

• صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، مصدر الكتاب : برنامج منظومة التحقيقـاتـالـحدـيثـيةـ -ـ المـجاـنيـ -ـ من إـنـتـاجـ مرـكـزـ نـورـ الإـسـلـامـ لأـبـاحـاتـ.

• إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل، الناشر :المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة (٢) سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الباقي، أبو الوليد سليمان بن خلف، المنتقى في شرح الموطأ، مطبعة السعادة ، مصر، ط(١) سنة ١٣٣٢ هـ.

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري ، مطبعة دار إحياء التراث العربي.

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوـيـ، طبعة دار الفكر.

- البرادعيـ، خـلـفـ بـنـ مـحـمـدـ الـأـزـدـيـ، تـهـذـيبـ الـمـدـونـةـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـبـحـوثـ للـدـرـاسـاتـ الـإـسـلـامـيـةـ وـإـحـيـاءـ التـرـاثـ، دـبيـ، الطـبـعـةـ (١)ـ سـنـةـ ١٤٢٠ـ هـ.

- البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، تحقيق: عبد الرحيم القشيري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان الطبعة(١) سنة ٤٠١٤هـ.
- البوطي منصور بن يونس.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، المطبعة السلفية، مصر ط(٧)، سنة ١٣٩٢هـ.
- شرح متهى الإرادات ، مطبعة دار الفكر .
- كشف القناع، بعنابة: هلال مصلحي هلال، الناشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض بدون رقم وسنة الطبع.
- البهقي، أبوبكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقى، مطبعة دار الفكر .
- الترمذى، أبي عيسى بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الجزرى، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيبانى، اللباب في تهذيب الأنساب ، الناشر دار صادر بيروت، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق : صبحي السامرائي الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، طبع سنة ١٤٠٥هـ.
- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، وبدليله التلخيص للذهبي ، طبعة دار الكتاب العربي بيروت.

- الخطاب، أبو عبدالله محمد بن محمد - موهب الجليل مطبعة دار الفكر،
الطبعة (٣) سنة ١٤١٢ هـ.

- الحميدي، محمد بن فتوح، جذوة المقتبس، الدار المصرية للتأليف والنشر،
القاهرة، طبع سنة ١٩٦٦ مـ.

- الخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي، شرح مختصر خليل، الناشر : دار
الفكر للطباعة - بيروت الطبعة : بدون طبعة وبدون تاريخ.

- الخطيب الشربي، محمد، معنی المحتاج، طبعة دار الفكر، بيروت .

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد، طبعة دار
الكتاب العربي، بيروت.

- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب
الارنؤوط، و آخرون، الناشر : مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان
الطبعة(١) سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ مـ.

- الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، الشرح الصغير، تعليق: مصطفى
كمال وصفي، مطبعة دار المعرفة مصر بدون رقم وسنة الطبع.

- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان.

- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ط(٢)
سنة ١٤٠٢ هـ، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، الناشر : دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧ هـ -
٢٠٠٦ مـ.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة
بيروت.
- تاريخ الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.
- المعنى في الضعفاء، تحقيق: حازم القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية
بيروت، ط (١) سنة ١٤١٨ هـ.
- الرازى، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، الجرح والتعديل،
الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١) ١٩٥٢ م.
- الرازى، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر.
- مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط (١) ١٤١٥ هـ.
- مختار الصحاح، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، طبعة سنة
١٣٩٨ هـ.
- الرافعى، عبد الكريم بن محمد القزوينى، الشرح الكبير(فتح العزيز بشرح الوجيز)،
طبعة دار الفكر، الطبعة (١).
- الرصاع، محمد بن قاسم الانصارى شرح حدود ابن عرفة، ، الناشر المكتبة العلمية، تونس،
الطبعة (١) سنة ١٣٥٠ هـ.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر
القاموس، الناشر: دار الهدایة، ط (١).
- الزيلعى عثمان بن علي، تبيان الحقائق شرح كتر الدقائق، المطبعة الكبرى
الأميرية، بولاق القاهرة، ط (١) سنة ١٣١٢ هـ.

- السريخي أ[وبكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، الميسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ط(٢) بدون تاريخ .

- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، الأنساب، تحقيق: عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط (١) ١٤٠٨ هـ.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الدر المشور في التفسير بالمشور، التحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر، مصر، ط (١) سنة ١٤٢٤ هـ.

- الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس، الأم مع مختصر المزني، مطبعة دار الفكر، بيروت ط (٢) سنة ١٤٠٣ هـ.

- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف.

- المذهب، دار الفكر بيروت، بدون سنة ورقم الطبع.
- التنبيه، طبعة عالم الكتب، بدون رقم وتاريخ النشر.

- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط(١) سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- عليش، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، بيروت، تاريخ النشر 1409 هـ / ١٩٨٩ م.

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤٠٨ هـ.

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، طبعة المكتبة العلمية
بيروت، ط (١) ١٤٠٢ هـ.
- القاضي عياض، أبو الفضل اليحصبي، ترتيب المدارك ، مطبعة فضالة،
المغرب، ط(١) ١٩٧٠ م.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الذخيرة ، تحقيق: أحمد أعراب،
مطبعة دار الغرب بيروت ، ط(١) سنة ١٩٩٤ م - ١٤١٤ هـ.
- القليوبي وعميره، حاشستان على شرح الخلقي للمنهاج، مطبعة إحياء
الكتب العربية مصر بدون رقم وسنة الطبع .
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة
دار الكتاب العربي بيروت ط(٢٩) سنة ٢٩٠٢ م - ١٤٠٢ هـ.
- إسحاق، إسحاق بن منصور بن بحرا، مسائل الإمام أحمد بن حنبل
وإسحاق بن راهويه، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة
المتوّرة، المملكة العربية السعودية الطبعة: (١) سنة ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٢ م .
- جنة من علماء الهند برئاسة نظام الدين البلخي، الفتواوى الهندية، الناشر :
دار الفكر الطبعة (٢) سنة ١٣١٠ هـ.
- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبهني المدنى.
- روایة سحنون عن بن القاسم ، المدونة، الناشر : دار الكتب العلمية
الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الموطأ، الناشر المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق علي معوض وأخرون، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ، ط(١) سنة ١٤١٤ هـ.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة، بدون تاريخ.

- المرداوي، أبوالحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراحل من الخلاف، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، ط(٢)، بدون تاريخ.

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة (١) سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- مسلم، مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المكري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، طبعة دار صادر بيروت، ط (١) سنة ١٩٩٧ م.

- المكناسي، أحمد بن القاضي، جذوة الاقتباس (الجذوة)، دار المنصورة للطباعة، الرباط طبعة سنة ١٩٧٤ م.

- المطريزي، ناصر بن عبد السيد بن على، المغرب في ترتيب العرب، الناشر :دار الكتاب العربي بدون رقم وتاريخطبع.

- المواق، محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل، الناشر :دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م.

- مياراة، محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، شرح مياراة (الإنقان والإحکام) شرح تحفۃ الحکام)، الناشر: دار المعرفة بيروت، بدون رقم وتاريخ الطبع.

- میکلوش مورانی، دراسات في مصادر الفقه المالکی، طبعة دار الغرب، بيروت الطبعة (۱) سنة ۱۹۸۶ م.

- النساءی، أحمد بن شعیب بن علی الخراسانی.

- سنن النساءی بشرح السیوطی، مطبعة دار الكتاب العربي بيروت.
- الضعفاء والمتروکون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعی - حلب الطبعة (۲) سنة ۱۳۹۶ هـ.

- التفراوی، أحمد بن غنیم بن مهنا، القواکه الدوائی على رسالة ابن زید القیروانی، مطبعة مصطفی بابی الحلبي مصر، ط (۳) سنة ۱۳۷۴ هـ.

- التنوی، یحیی بن شرف، الجموع شرح المذهب، طبعة دار الفكر، بيروت، بدون رقم وتاريخ النشر.

- المیتمی، علی بن ابی بکر، جمیع الزوائد و منبع الفوائد، مطبعة دار الكتاب العربي بيروت ط (۳) سنة ۱۴۰۲ هـ.

فهرس الموضوعات

٧	المقدمة
٩	- أسباب العناية بكتاب للربا لابن حبيب:
١٠	- العمل في إخراج الكتاب
١١	- ترجمة عبد الملك بن حبيب الأسلمي
١١	- نسبة مولده ووفاته:
١٢	- رحلته العلمية:
١٣	- مكانته العلمية:
١٥	- ابن حبيب الفقيه بين أئمة المذهب:
١٦	- أقوال العلماء في ابن حبيب جرحها وتعديلها:
٢٠	- ثناء العلماء على ابن حبيب.
٢٠	- ورعه وزهده:
٢١	- الصناعة الفقهية عند ابن حبيب:
٢٢	- اختيارات ابن حبيب الفقهية:
٢٤	- مؤلفات ابن حبيب
٢٤.....*	* في القرآن وعلومه
٢٤.....*	* في الحديث وعلومه
٢٥.....*	* في الفقه
٢٥.....*	* في الآداب والفضائل والمواعظ
٢٦.....*	* في السير والمغازي
٢٦.....*	* في التراجم والأنساب وغيرها

- الواضحة نموذجا	٢٧
- انتشار الواضحة خارج الأندلس:	٢٨
- منهجه ابن حبيب في الواضحة:	٣٠
- عرض مسائل الواضحة:	٣١
- أشهر شيخ ابن حبيب:	٣٢
- أشهر تلاميذه.	٣٣
- عنوان المخطوط ونسبة لابن حبيب.	٣٣
- نسخة المخطوط:	٣٤
- منهجه الحق في إخراج الكتاب:	٣٥
- الاختصارات.	٣٦
- منهجه ابن حبيب في كتاب الربا.	٣٧
- الباب الثاني من كتاب الحلال والحرام	٤٥
- ما جاء في الربا والتشديد فيه.	٤٥
- ذكر ما في الباب الثالث من الحلال والحرام في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق ..	٦٠
- ذكر ما في الباب الرابع من الحلال والحرام في بيع الذهب ووجه الصرف وما ضارع الصرف.	٧٨
- باب الحلال والحرام في بيع الطعام بالطعام.	٨٨
- الفهارس	١١٧

رفع

عن لِرَبِّنِي لِلْجَنَّى
أَكْثَرُ لِرَبِّنِي لِلْفَرْوَانِ
www.moswarat.com

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أُسْكَنَهُ اللَّهُمَّ لِلْفَزْوَافِ كَمْ

www.moswarat.com

رفع

عبد الرحمن البهري
السكنى التي الفروسي
www.moswarat.com



مركز جماعة الماجد للثقافة والتراث
خانقہ مشیر و عطاء مسنسن

مركز جماعة الماجد للثقافة والتراث

ص.ب: 55156 - دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 00971 4 2625999 / 00971 4 2624999 فاكس: 00971 4 2696950

www.almajidcenter.org - E-mail: info@almajidcenter.org